رؤى المستقبل

مجلة شهرية منوعة تصدر عن مؤسسة رؤى للتوثيق والدراسات

الأحد 1 يونيو 2025 م - 5 ذو الحجة 1446 هـ

29
2025

Sunday 1 June 2025

الأمن والأمان في إقليم كوردستان

أربيل ضمن مستوى مرتفع كأفضل مناطق الإقامة في العالم

فضيحة في القمة العربية.. أصول عراقية مفقودة تفضح جهل الحكومة بتاريخها

اقرأ أيضاً:

- سد دوين بارقة أمل تنموية في قلب كوردستان
- وظائف في موسم الانتخابات.. هكذا يبيع السياسيون الوهم
- الخارجية الأمريكية: إقليم كوردستان صامد وقوي
- كيف غيّر ترمب قواعد اللعبة في الشرق الأوسط؟

هيوا سعاد يونس

كوريغرافيا في المسرح

العدد 29 - عام 2025

صاحب الامتياز
ورئيس التحرير:
د. سعد الهموندي

هيئة التحرير
حسام الغزالي
د آراس اسماعيل
د. هاوزين عمر
د.نازدار علاء الدين سجادي
نازنيين مندلاوي
د. مهدي نور الدين محمد
فراس النجماوي

التدقيق اللغوي
د. هشام فالح حامد

العلاقات العامة
أحمد حسين الجاف
د نادية طلعت سعيد
سهين مفتي
آشنا بابان
رزكار لشكري
جنان الطيار
أمير زنكنه
وفا كريم
امنة فاضل القوج

ترسل المقالات على الايميل:
www.ruaafoundation.com
ceo@ruaafoundation.com
info@ruaafoundation.com
009647502471973

مؤسسة رؤى للتوثيق والدراسات الاستراتيجية والمستقبلية

مؤسسة تعمل على مواكبة الرؤى التنموية الطموحة في العراق ومنطقة الشرق الأوسط، ودعم السياسات العامة واستشراف المستقبل في ظل التطورات المتسارعة من أجل التنبؤ السليم لمستقبل أفضل يُعنى أيضاً بإجراء الدراسات والبحوث في النواحي السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية للقضايا التي تهم المنطقة وتؤثر في مستقبلها، إضافة إلى إجراء استطلاعات الرأي بهدف تزويد الباحثين وصانعي القرار بالبيانات والمعطيات المطلوبة، وتنظيم الفعاليات والأنشطة مثل الندوات والمؤتمرات.

مرخصة من قبل حكومة إقليم كوردستان العراق
رئاسة مجلس الوزراء - رئاسة الديوان - دائرة المنظمات غير الحكومية، رقم -5760- تاريخ 31/10/2022

هيئة المستشارين

د. همام الشماع
د. غازي فيصل
د. هدى النعيمي
د.سلامة الخفاجي
عبد اللطيف كلي
د. كوفند شيرواني
د. فارس الخطاب
د سولاف كاكائي
هيوا سعاد
د. فرهاد كاكائي
حسين الجاف

العمليات الفنية: مؤسسة مورول

جميع المقالات تعبر عن رأي كاتبها

من واشنطن إلى أربيل

مسرور بارزاني
رحلة نجاح وإنجاز

د. سعد الهموندي

هل يمكن لزيارة واحدة أن تعيد تشكيل مستقبل إقليم بأكمله؟ في زيارته إلى واشنطن أثبت رئيس الحكومة مسرور بارزاني، أن الإجابة نعم، وذلك من خلال لقاءاته وتوقيع اتفاقيات طاقة مع شركات أمريكية، حيث استطاع فتح العديد من الأبواب الجديدة للاستقلال الاقتصادي والاستقرار السياسي لإقليم كوردستان، لكن ما الذي يعنيه هذا للمنطقة ككل؟

زيارة رئيس حكومة الإقليم، إلى واشنطن قبل أيام قليلة كان لها الدور الكبير في تعزيز هذه مكانة هذا البلد، إذ لم تكن هذه الزيارة مجرد جولة دبلوماسية، بل نقطة تحول استراتيجية أعادت رسم العلاقات بين إقليم كوردستان والولايات المتحدة، وألقت بظلالها على المشهد السياسي والاقتصادي في المنطقة، فتوقيع اتفاقيات طاقة بقيمة تقدر بعشرات المليارات من الدولارات مع شركات أمريكية لتطوير حقول الغاز هو ما يعتبر صفحة اقتصادية جديدة في مسار أربيل، وهذا لا يدع مجالًا للشك أن إقليم كوردستان يسير بخطى واثقة نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الطاقة.

ومن هنا يمكننا القول إن زيارة مسرور بارزاني إلى واشنطن تعتبر الأولى من نوعها في عهد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بعد عودته إلى السلطة، فخلال هذه الزيارة، التقى بكبار المسؤولين الأمريكيين، بما في ذلك أعضاء الكونغرس وركزت هذه اللقاءات على تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين إقليم كوردستان والولايات المتحدة، مع التأكيد على دعم قوات البيشمركة وأهمية دور الإقليم كحليف موثوق في المنطقة، لكن الإنجاز الأبرز كان توقيع اتفاقيتين في مجال الطاقة في مقر غرفة التجارة الأمريكية بواشنطن، والتي وصفتها المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأمريكية، تامي بروس، بأنها «خطوة أساسية نحو استقلال العراق في مجال الطاقة». هذه الاتفاقيات لم تكن مجرد صفقات تجارية، بل رسالة سياسية واضحة: إقليم كوردستان يملك القدرة على قيادة مشاريع طاقة ضخمة تسهم في استقرار المنطقة بأسرها.

طبعا وكالعادة أثارت هذه الاتفاقيات، التي تقدر قيمتها بحوالي ١١٠ مليار دولار على المدى الطويل، جدلا واسعا، فمن جهة، رحبت الولايات المتحدة بهذه الخطوة، مؤكدة أنها ستساعد العراق على الاستفادة من موارده الطبيعية وتحقيق الأمن القومي من خلال الاستقلال في الطاقة، لكن ومن جهة أخرى، أبدت الحكومة العراقية تحفظاتها، معتبرة أن مثل هذه الاتفاقيات يجب أن تمر عبر الحكومة الاتحادية.

لكن رئيس الحكومة أكد في تصريحاته أن هذه العقود تتماشى مع الحقوق الدستورية للإقليم، وأنها تمثل «فرصة للعراق بأكمله»، خاصة وأن هناك علاقات التاريخية مع الولايات المتحدة ليست مرتبطة فقط بهذه الصفقات، بل تعكس شراكة طويلة الأمد.

تأثير هذه اللقاءات على إقليم كوردستان يتجاوز الجانب الاقتصادي، فأولًا، ستعزز هذه الزيارة مكانة الإقليم كشريك استراتيجي للولايات المتحدة، مما يمنحه دعما سياسيا قويا في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

ثانيا، فتحت الاتفاقيات آفاقا جديدة للاستثمار الأجنبي، حيث أبدى السيناتور توم كوتون دعمه لتوسيع استثمارات الشركات الأمريكية في الإقليم.

ثالثا، ساهمت في تعزيز الاستقرار الاقتصادي لكوردستان من خلال تطوير البنية التحتية للطاقة، وهو ما أكده الناطق باسم حكومة الإقليم، بيشوا هوراماني، بقوله إن الإقليم «يدخل مرحلة جديدة» تركز على الاستثمار والتنمية.

على المستوى الإقليمي، تحمل هذه التطورات دلالات عميقة. ففي ظل التوترات المستمرة في الشرق الأوسط، يمكن لإقليم كوردستان أن يصبح مركزا لإنتاج الغاز يخدم ليس فقط العراق، بل المنطقة بأكملها، مما يعزز دوره كعامل استقرار.

كما أن الشراكة مع الولايات المتحدة قد تجعل الإقليم أكثر قدرة على مواجهة الضغوط الإقليمية، سواء من إيران أو من أطراف أخرى تسعى للحد من نفوذه.

لقاءات مسرور بارزاني في واشنطن ليست مجرد محطة دبلوماسية، بل بداية فصل جديد في تاريخ إقليم كوردستان، فمن خلال تعزيز الشراكة مع الولايات المتحدة وتوقيع اتفاقيات طاقة طموحة، وضع رئيس الحكومة هذا البلد على طريق الاستقلال الاقتصادي والتأثير السياسي الأوسع، لكن التحديات لا تزال قائمة، خاصة مع التوترات مع الحكومة الاتحادية في بغداد.

ويبقى السؤال هل ستتمكن كوردستان من تحويل هذه الفرص إلى واقع مستدام؟ هذا ما جميعنا يتمناه خاصة بوجود المتربصين الذين يخشون أن يتحول إقليم كوردستان إلى لاعب قوي لا يمكن تجاهله في معادلة الشرق الأوسط.

زيارة مفصلية

مسرور بارزاني

يُرسّخ إقليم كوردستان كشريك استراتيجي لأمريكا

في مشهد دبلوماسي يعكس نضج التجربة السياسية في إقليم كوردستان، جاءت زيارة رئيس حكومة الإقليم، مسرور بارزاني، إلى الولايات المتحدة الأمريكية لتُجسّد رؤية متقدمة نحو بناء تحالفات استراتيجية، وترسيخ مكانة كوردستان كطرف فاعل ومؤثر في المعادلات الإقليمية والدولية... فلم تكن الزيارة مجرد مراسم بروتوكولية، بل محطة حيوية تعبّر عن انتقال كوردستان من موقع التلقي إلى موقع التأثير، ومن دور المراقب إلى دور الشريك في صناعة القرار. فحين حطت طائرة رئيس حكومة إقليم كوردستان في مطار واشنطن، لم تكن مجرد زيارة رسمية أخرى ضمن أجندة العلاقات الدولية. بل هي - بكل المقاييس - رسالة واضحة عن حضور كوردستان الجديد، القوي، والمبني على رؤية سياسية دقيقة يقودها مسرور بارزاني، الرجل الذي أدار دفة حكومة الإقليم في أصعب الظروف، وها هو اليوم يضعها في مصاف الشركاء الاستراتيجيين لأكبر قوة في العالم. ففي أروقة الكونغرس، وداخل غرفة التجارة الأمريكية، وخلال الاجتماعات مع مسؤولين بارزين، بدا مسرور بارزاني متحدثاً باسم إقليم يعرف تماماً ما يريد، ويدرك أن الاستقرار السياسي لا ينفصل عن الانفتاح الاقتصادي ولا عن التحالفات الدولية الذكية. وفي إطار زيارته، أبرم اتفاقيتين ضخمتين مع شركتي الطاقة الأمريكيتين "HKN Energy" و"Western Zagros"، في خطوة تنموية استراتيجية تعكس رؤية اقتصادية واضحة لتقوية البنية التحتية للإقليم، ورفع موقعه في خريطة الطاقة العالمية.

فما يميّز مسرور بارزاني، حسب المراقبين، هو تبنّيه لخطاب متزن بعيد عن التوتر، وقدرته على الجمع بين الثوابت القومية للكورد وبين الواقعية السياسية التي تدرك أن التغيير يتحقق عبر الشراكات لا المواجهات. ولذلك، وصفه السياسي العراقي مثال الآلوسي بأنه "الحليف الأقوى لأمريكا في المنطقة"، مشيراً إلى أن هذه الزيارة قد تعيد رسم التوازن داخل العراق بأكمله. هذه المكانة لم تأتِ من فراغ.

بل جاءت نتيجة عمل مؤسساتي، ونهج شفاف في إدارة الملفات الداخلية والخارجية، وهو ما أكده سفين دزيي، مسؤول العلاقات الخارجية في حكومة الإقليم، مشيداً بجهود رئيس الوزراء وممثليه في واشنطن، ومعبّراً عن شكره للشركاء الأمريكيين الذين أظهروا احتراماً وتقديراً واضحاً للوفد الكوردي.

رئيس حكومة إقليم كوردستان ووزيرة الأمن الداخلي الأمريكية

يبحثان تعزيز التعاون الأمني

إذ اجتمع رئيس حكومة إقليم كوردستان مسرور بارزاني، في زيارته المشهودة إلى واشنطن، بوزيرة الأمن الداخلي الأمريكية كريستي نويم... وجرى خلال الاجتماع التأكيد على أهمية تطوير آليات التعاون والتنسيق المشترك بين الجهات المعنية في حكومة إقليم كوردستان ووزارة الأمن الداخلي بالولايات المتحدة، ولا سيّما في مجالات الأمن، والتدريب، ومكافحة الجريمة المنظمة.

رئيس الحكومة ووكيل الخزانة الأمريكية

يبحثان الإصلاحات المالية ودعم مشروع «حسابي»

كما اجتمع رئيس حكومة إقليم كوردستان مسرور بارزاني في واشنطن، بوكيل وزارة الخزانة الأمريكية برادلي سميث. وشهد الاجتماع بحث ومناقشة برنامج الإصلاحات الذي تنفذه حكومة إقليم كوردستان في القطاعين المالي والمصرفي. من جانبه، أبدى وكيل وزارة الخزانة الأمريكية إعجابه بالتقدم المحرز في مشروع (حسابي) للشمول المالي، مؤكداً دعم وزارته الكامل لهذا المشروع وللإصلاحات التي تقوم بها حكومة إقليم كوردستان. كما أشار إلى تقديره العميق للجهود الإصلاحية التي يقودها رئيس الحكومة في مختلف القطاعات وخاصة في المجال المالي، لافتاً إلى أن هذه الإصلاحات من شأنها أن تشكل نموذجاً يُحتذى به لدول أخرى.

بدوره، شكر رئيس الحكومة وزارة الخزانة الأمريكية على دعمها لبرنامج الإصلاحات، مؤكداً التزام حكومة إقليم كوردستان الراسخ بالمضي قدماً في مسار الإصلاحات المالية ورقمنة الخدمات العامة، خدمةً لمواطني الإقليم.

رئيس حكومة إقليم كوردستان

يجتمع بوزير الطاقة الأمريكي في واشنطن

كما واجتمع رئيس حكومة إقليم كوردستان مسرور بارزاني، في واشنطن بوزير الطاقة الأمريكي كريس رايت.. ورحب وزير الطاقة الأمريكي بزيارة رئيس الحكومة إلى الولايات المتحدة، معرباً عن دعم بلاده للاتفاقيتين اللتين أبرمتهما حكومة إقليم كوردستان مع شركات أمريكية في قطاع الطاقة، وعن تأييده لمواصلة تطوير الاستثمارات الأمريكية في كوردستان. من جانبه، أعرب رئيس الحكومة عن شكره للولايات المتحدة على دعمها المتواصل، وقدم عرضاً موجزاً بشأن الإصلاحات التي تنفذها حكومة الإقليم في شتى القطاعات، وفي مقدمتها قطاع الطاقة، ومشروع «روناكي» الهادف إلى توفير الكهرباء للمواطنين على مدار الساعة، ومشروع «حسابي» للشمول المالي، بالإضافة إلى الجهود المبذولة لترسيخ بنية تحتية اقتصادية قوية ومتنوعة.

رئيس الحكومة ووزير الداخلية الأمريكي

يبحثان تعزيز العلاقات الاستراتيجية

وفي إطار لقاءاته الجارية في واشنطن، اجتمع رئيس حكومة إقليم كوردستان مسرور بارزاني، بوزير الداخلية الأمريكي دوغ بورغوم. وجرى خلال الاجتماع التباحث بشأن سبل توطيد العلاقات الاستراتيجية القائمة بين إقليم كوردستان والولايات المتحدة، بالإضافة إلى استعراض آخر المستجدات والتطورات على الساحتين العراقية والإقليمية.

من جهته، أكد وزير الداخلية الأمريكي أن إقليم كوردستان يُعدُّ حليفاً قيّماً للولايات المتحدة، مُعرباً عن ترحيب الإدارة الأمريكية بتعزيز التعاون بين إقليم كوردستان والشركات الأمريكية، وأشار إلى أن هذا النهج يمثل جزءاً من سياسة الولايات المتحدة الهادفة إلى توظيف قطاع الطاقة من أجل إرساء السلام وتحقيق الازدهار.

بدوره، أعرب رئيس الحكومة عن شكر وتقدير إقليم كوردستان للدعم الذي تقدمه الولايات المتحدة، مؤكداً أن إقليم كوردستان سيظل على الدوام عاملاً محورياً للسلام والاستقرار في العراق والمنطقة برمتها.

انفصام الخطاب السيـــ

يحاصرون أربيل بالرواتب من جهة ويتبـــ

في قلب بغداد، حيث تعج القاعات بالتصريحات النارية دعماً لغزة ومظلومية الشعب الفلسطيني، تصاغ في الوقت ذاته قرارات صامتة، لكنها جارحة، تحاصر فيها محافظات إقليم كوردستان، ففي الوقت الذي يتحدث فيه السياسيون العرب في بغداد عن كسر الحصار، ويدعون إلى إرسال المساعدات إلى غزة، يمارس كثير منهم حصاراً فعلياً على إقليم كوردستان، عبر قطع رواتب الموظفين وتعطيل الاتفاقات المالية والدستورية، ما يكشف عن انفصام سياسي واضح، تتوارى خلفه ازدواجية المواقف واصطفافات انتقائية لا تخدم لا القضايا الوطنية ولا الإنسانية.

ـــاسي في بغداد

ـاكون على حصار غزة من جهة ثانية

وفي الوقت الذي تخرج فيه أصوات السياسيين العرب في بغداد منادية بفك الحصار عن غزة، وضرورة إرسال المساعدات الإنسانية العاجلة لأهلها، تمارس ذات الحكومة - أو بالأحرى، مكوناتها السياسية الفاعلة - حصارا خانقا على إقليم كوردستان، وتمنع رواتب مئات الآلاف من الموظفين والعاملين فيه، في سياسة يصفها الشارع الكوردي بـ«غير دستورية» و«انتقامية»، فكيف يمكن فهم هذا التناقض الصارخ؟ وما خلفياته السياسية والقانونية؟ ولماذا يتم تجويع جزء من هذا البلد باسم الدولة بينما ترفع رايات التضامن مع الخارج؟

في ظل هذا الواقع يواجه الموظف الكوردي، العامل في التعليم أو الصحة أو الإدارة، مصيره الشهري بالغموض، فلا الراتب مضمون ولا الاتفاقيات تحترم

منذ اندلاع الحرب الأخيرة على غزة، تتصدر البيانات السياسية العراقية المشهد الإعلامي، حيث تطالب كتل وأحزاب شيعية وسنية بفتح المعابر، وإدخال المساعدات، وتندد بـ«الحصار اللا إنساني» على الشعب الفلسطيني. وهذا الموقف الإنساني الظاهري يبدو متماسكاً ومؤثرا في خطاب السياسيين أمام جماهيرهم، لكن هل يبقى هذا الموقف ثابتا عندما يتعلق الأمر بالشعب الكوردي؟

الجواب يأتي في سطرين: ما يُستنكر على إسرائيل في غزة، يُمارس ببرود على أربيل.

سياسة العقاب الجماعي

أحزاب سياسية عديدة اجتمعت في أربيل، وخرجوا ببيان مشترك يصف قرار وزارة المالية الاتحادية بإيقاف إرسال رواتب موظفي الإقليم بأنه «غير دستوري» و«ذو دوافع سياسية»، مشيرين إلى أن القرار يستهدف إرادة شعب كوردستان وكيانه الدستوري.

ووفقا لما جاء في البيان، فإن هذه السياسة تدخل في باب «التجويع والضغط»، وهي محاولة لفرض إرادة سياسية على الإقليم من خلال قطع أرزاق الموظفين، رغم أن الدستور العراقي ينص على التزام الحكومة الاتحادية برواتب الموظفين بوصفها التزاما سياديا غير قابل للابتزاز أو التعليق.

اتفاقيات لا تنفذ ومركزية تعصف بالفيدرالية

لم يكن هذا التصعيد وليد اللحظة، فمنذ العام ٢٠٠٥، تم توقيع عدة اتفاقيات بين بغداد وأربيل لتحديد حصة الإقليم من الميزانية، كان أبرزها تثبيت نسبة ١٧% من الموازنة العامة لإقليم كوردستان، لكن، وكما تُظهر الوقائع، لم تلتزم بغداد بإرسال الحصة كاملة في أي من السنوات التالية.

في عام ٢٠١٤، وقع الجانبان اتفاقًا ينص على أن يسلم الإقليم ٢٥٠،٠٠٠ برميل نفط من إنتاجه، إضافة إلى ٣٠٠،٠٠٠ برميل من نفط كركوك إلى شركة سومو، مقابل أن ترسل بغداد ١،٣ تريليون دينار شهريا، لكن ما وصل فعلا لم يتجاوز ٤٨٨،٧ مليار دينار شهريا..

ثم تم التوصل إلى اتفاق جديد بإشراف رئيسي الحكومتين: مسرور بارزاني ومحمد شياع السوداني، يقضي بتسليم نفط كوردستان إلى شركة سومو، مع الاحتفاظ بالعائدات في حساب تحت سيطرة حكومة الإقليم، لكن الاتفاق لم يُنفّذ كما هو، واندلعت إثره أزمة سياسية جديدة.

السبب «مزاجية السلطة الاتحادية»، بحسب وصف مراقبين، وغياب النظام

ما نشهده اليوم في العراق ليس فقط انتهاكا للاتفاقيات أو تجاوزا للدستور، بل انعكاسا لانفصام سياسي حقيقي فكيف لحكومة تدّعي احترام القانون أن تضرب به عرض الحائط

المالي الفيدرالي الحقيقي، ما يجعل الاتفاقيات مرهونة بالظروف السياسية لا بالقوانين أو الدستور.

الضغط السياسي وشرعنة العقوبات الداخلية

ما يحدث فعليا هو أن بغداد - أو بعض مكوناتها السياسية - تستخدم المال العام أداة للضغط على حكومة الإقليم، أي أن الحكومة الاتحادية، التي يجب أن تضمن العدالة في توزيع الثروات، باتت تجير ميزانية الدولة لخدمة مصالح سياسية ضيقة، وتستخدمها لابتزاز الإقليم في كل منعطف.

وفي ظل هذا الواقع، يواجه الموظف الكوردي، العامل في التعليم أو الصحة أو الإدارة، مصيره الشهري بالغموض، فلا الراتب مضمون، ولا الاتفاقيات تُحترم

وعلى أرض الواقع يبدو المشهد سرياليا لمن يتابع السياسات العراقية عن قرب فسياسي يطالب بفتح المعابر في غزة، ويغض الطرف عن إغلاق الحسابات المصرفية لأربيل.

حزب يدين الحصار على المدنيين في رفح، ويشارك في حصار الموظفين في دهوك والسليمانية وأربيل، وحكومة تندد بمشاهد الجوع في قطاع غزة، وتشرّع سياسة التجويع بحق شعب كوردستان.

هذه المفارقة تطرح تساؤلا مرا: هل الإنسانية العراقية تجزأ حسب الاتجاه السياسي أو القومي؟ وهل يملك المواطن الكوردي في نظر الدولة المركزية حقوقا دستورية فعلية، أم أن انتماءه القومي يجعله في مرمى سياسة العقاب الجماعي؟

في خضم هذه الأزمة، جاء تصريح رئيس حكومة إقليم كوردستان «مسرور بارزاني»، خلال مؤكداً أن «شعب كوردستان لن يتنازل عن حقوقه الدستورية»، وأن الحزب سيكون في «طليعة الدفاع عن تلك الحقوق».

المفارقة أن هذا الموقف لا يدعو للانفصال ولا المواجهة، بل يطالب فقط بتطبيق ما هو مكتوب في الدستور العراقي النافذ، وبالرغم من وجود مواد دستورية واضحة تضمن حقوق الإقليم، فإن الحكومة الاتحادية تتعامل معها كما لو أنها «اقتراحات» لا إلزامات.

ما نشهده اليوم في العراق ليس فقط انتهاكا للاتفاقيات أو تجاوزا للدستور، بل انعكاسا لانفصام سياسي حقيقي، فكيف لحكومة تدّعي احترام القانون أن تضرب به عرض الحائط حينما يتعلق الأمر بشعب كامل داخل البلاد؟ وكيف يمكن إقناع أي طرف بأن ما يُمارس على أربيل ليس حصارا، في حين يُوصف قطع المعونات عن غزة بالمجزرة الإنسانية؟

السباق يبدأ مبكراً

السوداني

يتحدى خصومه ويترشح عن بغداد

في عراق ما بعد 2003، لم تشهد العملية السياسية سباقاً انتخابياً يبدأ مبكرا كهذا.. فبينما تتهيأ القوى الكبرى لحسم مواقعها في ساحة البرلمان، انقلبت خارطة التنافس التقليدية رأساً على عقب، مع هجرة الزعامات من محافظاتها الأصلية إلى بغداد، عاصمة القرار والمفاجآت.. وفي مشهد تتشابك فيه الطموحات بالمخاوف، عاد الحديث عن التحالفات والاصطفافات المذهبية، لا سيما في المناطق المختلطة، حيث توحد الضرورة ما فرقته السياسة، وبينما يراهن رئيس الوزراء محمد شياع السوداني على منجزه الحكومي لاقتحام معركة العاصمة، يتأهب خصومه لإعادة تشكيل موازين القوة، في انتخابات توصف بأنها «الأكثر حساسية» منذ عقدين. فرئيس الوزراء محمد شياع السوداني الذي يترأس «تيار الفراتين» كان أول من دخل ساحة التنافس الانتخابي عندما أعلن تسجيل كيانه الذي ضم عدداً من أبرز الشخصيات السياسية في البلاد في المقدمة منهم رئيس الوزراء الأسبق إياد علاوي، والمفارقة التي لفتت نظر الجميع هي دخول السوداني مرشحا عن محافظة بغداد مع أنه ينتمي إلى محافظة ميسان في الجنوب العراقي والتي كان قد فاز عنها عبر 3 دورات برلمانية بعد عام 2003.

ويرى خصوم السوداني وغالبيتهم من داخل بيئته السياسية والمذهبية وبالدرجة الأولى بعض قوى الإطار التنسيقي أنه «يتنافس اليوم على بغداد بوصفه رقم واحد، بينما وصل إلى منصب رئيس الوزراء بحصوله على مقعدين فقط في الانتخابات الأخيرة عام ٢٠٢١ طبقاً لما يقوله خصومه من داخل القوى الشيعية».

فبحسب بعض المصادر التي حصلت عليها مؤسسة رؤى فإن كل المؤشرات تذهب إلى القول إن السوداني حجز مكانه رقم واحد في بغداد وبرقم ربما يشكل مفاجأة بالقياس إلى منافسيه من الزعامات السياسية التي اختارت بغداد مكاناً للتنافس الانتخابي»، وهنا القصد أن دخول كل من زعيم دولة القانون ورئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي منافساً على بغداد، بينما هو من محافظة كربلاء وزعيم حزب تقدم محمد الحلبوسي رئيس البرلمان السابق الذي دخل هو الآخر ساحة التنافس على العاصمة بغداد، بينما هو ينتمي إلى محافظة الأنبار القريبة من بغداد والتي كان حصل فيها على أعلى الأصوات في انتخابات ٢٠٢١. في هذا السياق، فإنه «في الوقت الذي يراهن فيه السوداني على كمية وطبيعة ما حققه من إعمار في مدينة بغداد فضلاً عن قراراته الأخيرة التي تخص مناطق حزام بغداد، وإيقاف هدم العشوائيات المحيطة بالعاصمة وهو ما سوف يتيح له الحصول على أكبر عدد من أصوات الناخبين، فإن رهان المالكي في الدخول منافساً على بغداد يبدو غريباً، لا سيما أنه ترك البرلمان منذ أكثر من دورتين، والأمر نفسه ينطبق على زعيم منظمة بدر هادي العامري». وعلى صعيد تحديد الأرقام الأولى في هذا التنافس الزعاماتي فإنه في الوقت الذي يصعب فيه على القيادي السني محمد الحلبوسي منافسة السوداني في الساحة الشيعية في بغداد، فإن السوداني، طبقاً لشعبيته في مختلف المناطق والأحياء السنية في بغداد، يمكن أن يحوز عدداً كبيراً من الأصوات السنية، بينما سياسيون آخرون مثل المالكي أو العامري أو حيدر العبادي لا توجد أي مؤشرات شعبية أو أرقام انتخابية تجعلهم ينافسون السوداني في تلك المناطق، وهو ما يجعل فرص السوداني في الحصول على رقم كبير في بغداد عالية جداً.

ورغم اشتداد التنافس الشيعي ـ الشيعي للحصول على أكبر عدد من المقاعد وسط خلافات حادة، وتسقيط متبادل بين عدد من قيادات الإطار التنسيقي، فإن قيادات هذا الإطار وجدت نفسها تصطف مذهبياً في المناطق المختلطة مذهبياً مع أرجحية سنية فيها، وهي ديالى ونينوى وصلاح الدين. وقالت الدائرة الإعلامية للإطار التنسيقي، في بيان لها، إن الإطار التنسيقي عقد اجتماعه الاعتيادي رقم (٢٢٩)، وبحث «استعدادات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، وسط التأكيد على ضرورة توفير الدعم اللازم، وإكمال جميع الإجراءات». وأوضح البيان أنه «بناءً على مخرجات الماكنة الانتخابية، فقد قرر الإطار التنسيقي الدخول بتحالفات موحّدة في محافظات ديالى وصلاح الدين ونينوى».

يذكر أن الإطار التنسيقي كان قد قرر قبل أكثر من شهر، أنه سيشارك في الانتخابات بقوائم منفردة طبقاً لبيان كان قد صدر قبل شهر جاء فيه أنه «بالنظر لما أفرزته الماكنة الانتخابية له، قرّر الإطار التنسيقي الدخول إلى الانتخابات بقوائم متعددة تلتئم عقب نتائج الاقتراع، لتشكيل كتلة «الإطار التنسيقي» التي تضم جميع أطرافه.

إنذار أمريكي

تصاعد النفوذ الإيراني يهدد ع

في ظل تصاعد التوترات السياسية والأمنية في العراق، برز ملف النفوذ الإيراني كأحد المحاور الساخنة التي تعيد رسم ملامح العلاقات بين بغداد وواشنطن، وتلقي بظلالها على علاقات إقليم كوردستان مع العاصمة الأمريكية.

تصريحات وزير الخارجية الأمريكي، ماركو روبيو، الأخيرة أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب، اعتبرت تصاعد النفوذ الإيراني في العراق تهديداً مباشراً وجديّاً للمصالح الأمريكية،

ـكي لبغداد

ـلاقات واشنطن مع بغداد وأربيل

مما أثار مخاوف حقيقية من تحولات في سياسة واشنطن تجاه العراق.

هذا الإنذار الأمريكي يأتي في وقت تشهد فيه بغداد حالة من التوتر الداخلي مع إقليم كوردستان حول ملفات الطاقة والاتفاقيات مع الشركات الأمريكية، حيث تحاول كل من بغداد وأربيل ترسيخ مصالحها، وسط ضغط أمريكي واضح لاحتواء النفوذ الإيراني وتأمين مصالح واشنطن في المنطقة.

تصريحات وزير الخارجية الأمريكي، ماركو روبيو، الأخيرة أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب، اعتبرت تصاعد النفوذ الإيراني في العراق تهديداً مباشراً وجديّاً للمصالح الأمريكية

في هذا التحقيق، نستعرض تفاصيل هذه التصريحات والتحذيرات، ردود الفعل المحلية في العراق، تأثير النفوذ الإيراني على الوضع الأمني والسياسي، والعلاقات المتشابكة بين بغداد، أربيل، وواشنطن، في ظل المشهد الإقليمي المتغير.

في شهادة رسمية أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأمريكي يوم الأربعاء ٢١ مايو ٢٠٢٥، أطلق وزير الخارجية الأمريكي ماركو روبيو تحذيراً شديد اللهجة حول تصاعد النفوذ الإيراني في العراق، واعتبر هذا النفوذ «تهديداً جدياً للمصالح الأمريكية» في المنطقة. وجاءت هذه التصريحات لتلقي بظلال ثقيلة على العلاقات السياسية والدبلوماسية بين واشنطن وبغداد، خاصة في ظل التوترات التي تعصف بالعلاقات بين الحكومة الاتحادية وإقليم كوردستان، حيث تلعب الولايات المتحدة دوراً محورياً في دعم كوردستان وتنمية علاقاتها الاستثمارية مع الإقليم.

روبيو أكد أن النفوذ الإيراني لم يقتصر على وجود فصائل مسلحة خارج إطار الدولة فحسب، بل امتد ليشمل مفاصل الحكومة العراقية

روبيو أكد أن النفوذ الإيراني لم يقتصر على وجود فصائل مسلحة خارج إطار الدولة فحسب، بل امتد ليشمل «مفاصل الحكومة العراقية»، ما يجعل من العراق أرضاً خصبة لتهديد المصالح الأمريكية وحلفائها في المنطقة. وأشار إلى أن الفصائل المسلحة التي هاجمت المصالح الأمريكية سابقاً ما تزال تستعد لتنفيذ هجمات مستقبلية، مما يضع الولايات المتحدة في حالة تأهب قصوى.

ردود محلية: بين انتقاد التصريحات وتأكيد السيادة الوطنية

في المقابل، أعرب مسؤولون وبرلمانيون عراقيون عن رفضهم

لهذه التصريحات، معتبرين إياها «غير موفقة» ولا تعكس الواقع السياسي والأمني في العراق. علي نعمة البنداوي، عضو لجنة الأمن والدفاع النيابية، أكد أن العراق يحكمه برلمان منتخب ويُمارس سيادته الكاملة، مضيفاً أن الحكومة العراقية تلعب دوراً فاعلاً في تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة عبر فتح قنوات التواصل مع دول الجوار.

تأثير النفوذ الإيراني على العلاقة بين بغداد وأربيل

وفقاً لإحسان الشمري، أستاذ الدراسات الاستراتيجية ورئيس مركز التفكير السياسي، فإن النفوذ الإيراني يعيق بشكل مباشر تطوير العلاقة بين بغداد وإقليم كوردستان، خصوصاً فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقيات التي أبرمتها حكومة الإقليم مع الشركات الأمريكية في قطاع الطاقة. الشمري أشار إلى أن هذا النفوذ يعكس فشلاً للحكومة الاتحادية في تفكيك ميليشيات الفصائل المسلحة، مما يهدد المصالح الأمريكية، ويجعل من العراق نقطة توتر متزايدة في المنطقة.

العراق يحكمه برلمان منتخب ويُمارس سيادته الكاملة، مضيفاً أن الحكومة العراقية تلعب دوراً فاعلاً في تعزيز السلام والاستقرار

وأكد الشمري أن واشنطن تراقب عن كثب هذه التطورات، وقد تلجأ إلى «استدارة سياسية» جديدة تجاه بغداد إذا لم يتم التعامل بشكل جدي مع النفوذ الإيراني، وهو ما قد يحمل في طياته إجراءات أمريكية صارمة.

موقف وزارة النفط العراقية ورد إقليم كوردستان

على خلفية التوترات، أعلنت وزارة النفط العراقية معارضتها للاتفاقيات التي أبرمتها حكومة إقليم كوردستان مع شركات أمريكية في قطاع الطاقة، معتبرة أن هذه الاتفاقيات تُشكّل تحدياً

العراق بحاجة ماسة إلى رؤية وطنية شاملة تستند إلى مصلحة الشعب العراقي أولاً

لسلطة الحكومة الاتحادية على الثروات الطبيعية في العراق. فيما ردت وزارة الثروات الطبيعية في إقليم كوردستان بأنها ليست اتفاقيات جديدة، وقد أُقرّت سابقاً من قبل المحاكم العراقية، مؤكدة شرعيتها وعدم وجود أي خروقات قانونية.

مستقبل العلاقات بين بغداد وواشنطن في ظل النفوذ الإيراني

تصريحات وزير الخارجية الأمريكي ماركو روبيو ومواقف المسؤولين العراقيين تضع العراق في مفترق طرق حقيقي بين الحفاظ على سيادته الوطنية ومواجهة الضغوط الأمريكية للحد من النفوذ الإيراني. ويبدو أن العلاقة بين واشنطن وبغداد تواجه اختباراً قاسياً، قد يعيد تشكيل السياسات الأمريكية في العراق، خاصة في ظل وجود إقليم كوردستان كحليف استراتيجي للولايات المتحدة ومصدر استقرار نسبي في منطقة متوترة.

وفي ظل هذه التحولات، يبقى السؤال الأكبر عن مدى قدرة الحكومة العراقية على تحقيق توازن حقيقي بين علاقاتها مع جيرانها، واحترام مطالب واشنطن، وضمان وحدة الدولة واستقرارها، دون أن تتحول إلى ساحة صراع نفوذ بين قوى إقليمية ودولية.

في خضم المشهد السياسي والأمني المعقد الذي يعيشه العراق اليوم، يظهر النفوذ الإيراني كعامل حاسم

في خضم المشهد السياسي والأمني المعقد الذي يعيشه العراق اليوم، يظهر النفوذ الإيراني كعامل حاسم يؤثر بعمق على الاستقرار الوطني، على علاقات بغداد مع إقليم كوردستان، وعلى موقع العراق الاستراتيجي في المنطقة والعالم. إن التحذيرات الأمريكية الأخيرة تؤكد أن وجود هذه النفوذ لا يشكل فقط تحدياً داخلياً للحكومة العراقية، بل يمثل تهديداً مباشراً للمصالح الأمريكية والإقليمية، ما يضع بغداد في مأزق دقيق بين ضرورة المحافظة على سيادتها ومواجهة الضغوط

يجب على الحكومة العراقية العمل بجدية على استعادة كامل سيادتها من خلال تفكيك الفصائل المسلحة

الدولية.

وعلى الرغم من إصرار الحكومة العراقية على تأكيد سيادتها واستقلال قرارها، إلا أن استمرار الفصائل المسلحة وانتشار النفوذ الخارجي داخل مؤسسات الدولة، يفاقم من الأزمة ويعرقل جهود بناء دولة القانون والمؤسسات. كما أن الخلافات بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كوردستان بشأن الثروات والاتفاقيات الاقتصادية تزيد من تعقيد المشهد وتفتح المجال أمام تدخلات خارجية قد تعمّق حالة الانقسام.

إن العراق بحاجة ماسة إلى رؤية وطنية شاملة تستند إلى مصلحة الشعب العراقي أولاً، وترتكز على تعزيز الوحدة الوطنية وتحقيق التوازن بين القوى السياسية المختلفة، مع تأكيد الالتزام الكامل بسيادة القانون ونزع سلاح الميليشيات والعمل على دمجها ضمن القوات النظامية بشكل فعال. وفي الوقت نفسه، لا يمكن تجاهل أهمية إدارة العلاقات مع القوى الإقليمية والدولية بحنكة

الخلافات بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كوردستان بشأن الثروات والاتفاقيات الاقتصادية تزيد من تعقيد المشهد

وواقعية، بما يضمن حماية المصالح الوطنية ويعزز دور العراق كدولة مستقلة وفاعلة.

إن تجاهل هذه التحديات أو تأجيل معالجتها قد يجر العراق إلى أزمات أكبر، تعيد إنتاج حالة عدم الاستقرار التي لطالما عانى منها، وتفتح الباب أمام تصعيد أمني وسياسي قد يضر بمصالح الشعب العراقي بشكل لا رجعة فيه. ولهذا، فإن المرحلة القادمة تتطلب إرادة سياسية حقيقية وإجراءات حاسمة من جميع الأطراف، لضمان مستقبل أكثر استقراراً وازدهاراً للعراق.

التوصيات:

تعزيز سيادة الدولة العراقية:

يجب على الحكومة العراقية العمل بجدية على استعادة كامل سيادتها من خلال تفكيك الفصائل المسلحة غير النظامية

إطلاق حوار وطني واسع يشمل كافة القوى السياسية، ممثلي إقليم كوردستان

ودمج عناصرها في المؤسسة العسكرية الرسمية، مع ضمان خضوع كافة الأجهزة الأمنية لسلطة الدولة فقط، بعيداً عن أي نفوذ خارجي.

حوار وطني شامل:

إطلاق حوار وطني واسع يشمل كافة القوى السياسية، ممثلي إقليم كوردستان، والمكونات العراقية المختلفة، بهدف معالجة القضايا العالقة مثل الثروات، الحكم الذاتي، والملفات الأمنية، وذلك لتقريب وجهات النظر وإزالة أسباب الخلافات التي تضعف وحدة الدولة.

إعادة هيكلة العلاقات مع إيران والولايات المتحدة:

على العراق تبني سياسة خارجية متوازنة تحافظ على مصالحه الوطنية، وتتجنب الانحياز الكامل لأي طرف إقليمي أو دولي، مع السعي إلى بناء علاقات متوازنة مع إيران والولايات المتحدة، تعتمد على الاحترام المتبادل للسيادة والالتزام بعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

ضرورة وضع آليات رقابية شفافة ومحكمة على عمليات استثمار وبيع النفط والثروات الطبيعية

تعزيز الرقابة على الموارد الاقتصادية:

ضرورة وضع آليات رقابية شفافة ومحكمة على عمليات استثمار وبيع النفط والثروات الطبيعية، وخاصة تلك التي ترتبط باتفاقيات إقليم كوردستان مع الشركات الأجنبية، لضمان استفادة العراق بالكامل من هذه الموارد، وتقليل فرص التهرب والتهريب.

تفعيل دور المجتمع المدني والإعلام:

دعم منظمات المجتمع المدني والإعلام الحر والمستقل للقيام بدور رقابي ومتابعة الأداء الحكومي،

دعم منظمات المجتمع المدني والإعلام الحر والمستقل للقيام بدور رقابي ومتابعة الأداء الحكومي

بما يضمن الشفافية والمساءلة، ويمنع تداخل النفوذ الخارجي في الشأن العراقي.

التركيز على الأمن والاستقرار الداخلي:

تعزيز جهود بناء المؤسسات الأمنية بما يضمن حماية العراق من التهديدات الداخلية والخارجية، وإرساء الأمن المستدام في المناطق المتنازع عليها، وخاصة بين بغداد وأربيل، عبر التنسيق الأمني المستمر.

دعم التنمية الاقتصادية والبنية التحتية:

التركيز على مشاريع التنمية الاقتصادية التي تعزز فرص العمل وتحسن مستوى المعيشة للمواطنين، وتقليل حالة الفقر والبطالة التي تؤجج النزاعات السياسية وتفتح الباب للتدخلات الخارجية.

إعادة بناء الثقة بين بغداد

تعزيز جهود بناء المؤسسات الأمنية بما يضمن حماية العراق من التهديدات الداخلية والخارجية

وأربيل:

ضرورة العمل على اتفاقيات واضحة وملزمة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كوردستان، تشمل حقوق وتقاسم عادل للثروات، وحماية الشركات الأجنبية، والعمل سوياً على تنمية القطاع النفطي والطاقة بطريقة تخدم مصلحة العراق ككل.

مراقبة وتحليل مستمر للنفوذ الإقليمي:

تأسيس مراكز دراسات واستشارات استراتيجية متخصصة تراقب التطورات الإقليمية وتقيم تأثيراتها على العراق، وتقدم توصيات عملية للحكومة بشأن كيفية التعامل مع الملفات المتعلقة بالتدخلات والنفوذ الخارجي.

حسابات وهمية وتصنيفات جامدة

كيف يُعاد إنتاج التنميط العربي على الإنترنت؟

في زمن تتسارع فيه وتيرة التواصل الرقمي، وتحل فيه مواقع التواصل الاجتماعي محل منابر النقاش التقليدية، تجتاح العالم العربي موجات متلاحقة من الصراعات الكلامية التي تغلفها نقائض وتحاملات مكررة بين شعوب العرب أنفسهم. هذه المعارك الكلامية ليست وليدة صدفة، بل تحوم حولها ظلال من التلاعب، إذ تكشف المتابعة الدقيقة أن جزءاً كبيراً من هذه الصراعات مفبرك، مدبّر من حسابات وهمية تحمل أسماء مستعارة تنتمي غالباً إلى عالم الطيور والحيوانات، أو أسماء عربية شائعة لكنها مزيفة.

في هذه الساحة الرقمية المشتعلة، تتشابك التعميمات والتنميطات السلبية التي تطال كل التجمعات الجغرافية العربية: من بدو الخليج إلى أهل الشام، ومن فلسطين إلى العراق ومصر وشمال أفريقيا، بل حتى داخل الدول الواحدة وبين مناطقها المختلفة. فالنظرة الأحادية والتصنيفات الجارحة تخلق أجواء من العداء والخصومة تفتقر إلى الدقة والإنصاف، ويبدو وكأن هناك من يتابع عن كثب هذه الانقسامات ليعيد إحياء الفتن ويزيد من شحنها، مستخدماً أدوات التنميط والتعميم كوقود.

سعد بن طفلة العجمي

وزير الإعلام السابق في الكويت

WORK

ولعل الأخطر من كل ذلك هو أن هذه الحرب الكلامية الافتراضية تفتح الباب واسعاً أمام الانقسامات العميقة التي قد تتحول إلى صراعات حقيقية، سواء على مستوى الطوائف أو بين الدول، مما يعيد إلى الواجهة مشاهد من القطيعة والتنافر التي لطالما حاولت الدول العربية تجاوزها عبر تاريخها الطويل. فهل نحن أمام واقع جديد من الانقسام، أم أن وراء هذه الصورة الصاخبة من التصعيد الإلكتروني استراتيجية مدروسة تستهدف تقويض الوحدة والتماسك العربي؟

تجادل هذه المقالة بأن معظم معارك العربية-العربية الكلامية على صفحات الإعلام الاجتماعي (الـ«سوشيال ميديا») هذه الأيام هي من نسج الفبركات، وأن وراءها حسابات وهمية، وأخرى مزيفة، ولعلها مخططة ومدروسة، فالوهمي يتخذ اسماً حركياً غالباً ما ينتسب للطيور وللحيوانات، الطائر الملون والأسد الهصور والغزال الشارد والسلحفاة الطائرة وهكذا... بينما تتخذ بعض الحسابات أسماء علم مثل عبدالله سعد وسعد العجمي وخالد المطيري وفهد البغدادي ومدحت المصري إلخ.

لكن المتابع لا يمكن أن يلغي النقائض في التوصيف والتنميط، أي إننا ننمّط بعضنا بعضاً بمجالسنا الخاصة في الغالب، ولكن هناك من يراقب ويتابع ويدرس كيف ننظر إلى بعضنا بعضاً كمجاميع عربية بحسب التجمعات الجغرافية، فيختار من هذه التوصيفات ما يثير التراشق والغضب والحنق، بالتالي معارك على حسابات الـ«سوشيال ميديا».

فأهل الخليج عند بعض العرب «الغاضبة»، على سبيل المثال، بدو متخلفون وهمج لا يفهمون، يركبون الجمال ويأكلون الضبان، بل هم أنكى من ذلك بأن وصفهم الله في القرآن الكريم بأنهم أعراب وأشد الناس كفراً ونفاقاً. لكنهم «بعين الرضا» عند عرب آخرين أهل الكرم والمروءة والشمائل العربية الحميدة، يغيثون الملهوف ويعينون المحتاج ويساندون القضايا العربية ويقدمون المساعدات النفطية والبترودولارية لكل العرب الآخرين. وزد على هذا أن نبي الإسلام واحد منهم وعندهم الحرمان الشريفان.

وينظر بعض العرب إلى الفلسطينيين نظرة تعميمية سوداوية غير إنسانية بالمرة، غدارون منافقون حاقدون باعوا أرضهم ويقتتلون في ما بينهم ويتكسبون على قضيتهم. لكن المناقض لهذا التوصيف يصف مَن يقولون ذلك بالصهينة وخذلان الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة، ويرى أن

ينظر بعض العرب إلى الفلسطينيين نظرة تعميمية سوداوية غير إنسانية بالمرة

أمر خطر أن تنجرف الناس لحروب النقائض هذه، وأخطرها جميعاً حروب الطوائف من وراء الشاشات

الفلسطينيين قدموا وما زالوا يقدمون الغالي والثمين من الأرواح والممتلكات، نضالاً من أجل تحرير أرضهم وتقرير مصيرهم.

العراق مهد الحضارات البشرية ومنبع الكتابة والقوانين منذ أيام قانون حمورابي، وهو سومر وبابل وعاصمة الخلافة العربية العباسية ومحج الثقافة والعلم والفنون قروناً طويلة. لكن النقضاء العرب يسمونه أرض النفاق والشقاق وقتلة آل البيت والغدر والانقلاب والدموية البشعة ومنبع للخزعبلات والخرافات.

مصر هي سبعة آلاف سنة من الحضارة الفرعونية، وهي بلد الثقافة والعلم والأزهر والتقدم وقلب العروبة النابض، منها خرج المعلمون والمثقفون والفنانون والنحاتون والرسامون والمهندسون، لكن مناقضي هذا القول يرددون ما نسب لعمرو بن العاص زوراً، «أرضها ذهب ونساؤها لعب والأمر فيها لمن غلب». ولا يرون في مصر شيئاً من الجمال ويتهمون أهلها بأبشع الصفات والأوصاف.

أما ما يقوله عرب المغرب العربي عن بعضهم، فقد لا يكون صالحاً للنشر، وما يقوله السودانيون في الشمال عن السودانيين بالجنوب قول عنصري لا يليق بالقلم في هذا المقام، وهكذا، فلا تكاد توجد منطقة عربية داخل البلد الواحد إلا ولها تصنيف متناقض عند المناطق الأخرى.

والحق أن هذه النقائض ليست حكراً علينا في المنطقة العربية، فكل دول العالم لديها تصنيفات وتنميط لبعضها بعضاً يصعب التطرق إليهما بشمولية في هذه المقالة، لكن ما يهم هنا هو تصنيف وتنميط العرب لبعضهم بعضاً، وهو تنميط في غالبه سيئ هذه الأيام، خصوصاً على وسائل التواصل الاجتماعي، مما قد يوحي بأن «وراء الأكمة ما وراءها». ففجأة تشتعل حرب إعلامية بين مصر والسعودية، وبين سوريا والعراق، وبين الجزائر والمغرب بل بين داخل دول الخليج نفسها وهلم جرا. وتستخدم في هذه الحروب كافة أسلحة التنميط الشامل الذي يعم ولا يخص، وكل أدوات التصنيف التعميمية على البلدان بكل شعوبها وطوائفها وأجناسها.

أمر خطر أن تنجرف الناس لحروب النقائض هذه، وأخطرها جميعاً حروب الطوائف من وراء الشاشات وامتشاق لوحات المفاتيح لخوضها، فقديماً قيل، «الحرب أولها كلام». العقلاء هم مطافئ هذه الحروب، وأنجع سلاح لمقاومتها تجاهلها وتجنبها وعدم تصديق من يقف وراءها.

ما يقوله عرب المغرب العربي عن بعضهم، فقد لا يكون صالحاً للنشر

ما يقوله السودانيون في الشمال عن السودانيين بالجنوب قول عنصري لا يليق بالقلم في هذا المقام

وظائف في مـ

هكذا يبيع السياسيون الـ

في مشهد كأنه مقتبس من مسرحية عبثية، يصطف أكثر من مليون عراقي - أغلبهم من خريجي الجامعات وحملة الشهادات العليا - للحصول على فرصة عمل واحدة من بين 11 وظيفة «عقد مؤقت» أعلن عنها مجلس محافظة بغداد، لا تتجاوز مدتها ثلاث سنوات، ولا يكفي راتبها حتى لشراء سلة غذاء شهرية.

مليونية الكترونية حقيقية، سجل فيها الشباب أحلامهم لا سيرهم الذاتية. مشهد ليس فقط صادماً، بل محط تساؤل حاد: هل تحوّلت الدولة إلى وسيط

موسم الانتخابات

وهم لجيل بلا مستقبل

بطالة موسمي؟ أم أن التوظيف بات أداة سياسية لشراء الوقت - والأصوات - في زمن الاضطراب؟ في هذا التحقيق، نحفر في عمق هذه الظاهرة، لنكشف خلفياتها، وارتباطها بالمشهد السياسي القائم، وتداعياتها الاقتصادية المستقبلية، ونُسلّط الضوء على جيل كامل يعيش خارج معادلة الدولة: جيل الوظيفة المستحيلة.

تحقيق فريق التحرير مؤسسة رؤى

يقول الناشط المدني حسن الياسري: "لم نعد نعرف ما إذا كانت هذه الوظائف فعلًا حقيقية، أم أنها فقرة في البرنامج الانتخابي لبعض المرشحين

وظيفة أم دعاية انتخابية؟

لم يكن إعلان مجلس محافظة بغداد عن فتح باب التقديم لوظائف مؤقتة بالأمر الجديد، لكنه في توقيته ومحدوديته شكّل سابقة لافتة. توقيت الإعلان - قبل الانتخابات المحلية بأسابيع - طرح علامات استفهام لدى المواطنين والمراقبين على حد سواء.

يقول الناشط المدني حسن الياسري:

"لم نعد نعرف ما إذا كانت هذه الوظائف فعلًا حقيقية، أم أنها فقرة في البرنامج الانتخابي لبعض المرشحين الذين يعوّلون على شراء رضا الشارع بقليل من الفتات."

ويوضح بأن الطلب المتزايد على الوظيفة الحكومية لم يأتِ من فراغ، بل من انسداد الأفق في كل القطاعات الأخرى.

٣٠٠ ألف دينار... اقتصاد الإذلال؟

٣٠٠ ألف دينار شهريًا - ما يعادل أقل من ٢٠٠ دولار - لا تكفي ثمن إيجار غرفة في أطراف بغداد، ولا تغطي وجبات الطعام الأساسية، فكيف يُعقل أن تُطرح كراتب لوظيفة رسمية؟!

يرد أحد المتقدمين، أحمد رشيد، بغضب: "لو شغّلوا مصنعًا واحدًا فقط، لأطعم ألف عائلة بكرامة، بدلًا من دفعنا لانتظار عقد ينتهي قبل أن يبدأ."

إنها سياسة تقشف على المواطن لا على الدولة، كما يصفها الدكتور الاقتصادي قاسم مدحت، الذي يرى أن «الدولة تتعامل مع التوظيف كقنبلة دخانية، تخفي بها فشلها في دعم القطاع الخاص وتحفيز

المطلوب ليس أن نُقنع الشباب بالركض وراء عقود مؤقتة، بل أن نُعيد لهم الثقة بأنهم قادرون على صناعة وظائفهم بأنفسهم

الاقتصاد الحقيقي."

انهيار فرص العمل خارج الحكومة

تشير بيانات وزارة التخطيط إلى أن معدل البطالة بين الشباب تجاوز ٣٦%، فيما يُقدَّر أن أكثر من ٦٠% من القوى العاملة تعتمد بشكل مباشر أو غير مباشر على الدولة. القطاع الخاص شبه معطل، والزراعة شبه متوقفة، والصناعة «مجمّدة» منذ سنوات.

في المقابل، لم تشهد البلاد أي سياسة اقتصادية جدية لإعادة الحياة إلى المعامل القديمة، أو دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والتي تمثل بحسب خبراء أكثر الحلول فاعلية لامتصاص البطالة.

التوظيف كوسيلة انتخابية

ليست هذه المرة الأولى التي تُستخدم فيها الوظائف كورقة سياسية. في كل موسم انتخابي، تُطلق الوزارات والمحافظات إعلانات توظيف - تُملأ عادةً بعد الانتخابات - أو لا تُملأ إطلاقًا.

"الوظيفة في العراق صارت أقرب إلى استمارة تصويت منها إلى مسيرة مهنية» - يعلّق الباحث السياسي مازن الجبوري.

هذا السلوك، بحسب مراقبين، يخلق ثقافة اتكالية خطيرة، ويقضي على أي دافع حقيقي لدى الشباب للابتكار أو المبادرة الخاصة.

> غياب التمويل للمشاريع الناشئة، وغياب الضمان الاجتماعي، وانعدام أي دعم نفسي أو مجتمعي لأصحاب المشاريع، كلّها عوامل تُحبط محاولات النهوض بالقطاع الخاص

البدائل الغائبة... والمستقبل المجهول

حين يُسأل الشباب العراقي عن بدائلهم في حال لم يحصلوا على وظيفة حكومية، تكون الإجابة غالبًا: «الهجرة أو الجلوس في البيت".

غياب التمويل للمشاريع الناشئة، وغياب الضمان الاجتماعي، وانعدام أي دعم نفسي أو مجتمعي لأصحاب المشاريع، كلّها عوامل تُحبط محاولات النهوض بالقطاع الخاص.

"المجتمع نفسه بات يُقيّم النجاح بالشهادة والتعيين الحكومي، لا بالإبداع أو الاستقلال الاقتصادي» - تقول الباحثة الاجتماعية روان عبد الكريم.

ليست الأزمة في الـ١١ وظيفة، بل في المليون عقل عاطل ومليار حلم محاصر. إن معالجة أزمة البطالة في العراق تتطلب نقلة شاملة في الفكر الاقتصادي والإداري، لا مجرد فتات عقود مؤقتة تُرمى للجمهور عشية الانتخابات.

فالمطلوب ليس أن نُقنع الشباب بالركض وراء عقود مؤقتة، بل أن نُعيد لهم الثقة بأنهم قادرون على صناعة وظائفهم بأنفسهم - إن توفرت البيئة الحقيقية لذلك.

من الحلم إلى العبء: أرقام تنذر بالخطر

تشير تقارير وزارة المالية العراقية إلى أن أكثر من ٤ ملايين موظف حكومي يتقاضون رواتبهم من الخزينة العامة، في بلد يعتمد على النفط بنسبة تفوق ٩٢% من إيراداته.

يشكل بند الرواتب في الموازنة أكثر من ٤٠% من إجمالي الإنفاق الحكومي، مما يعني

> عقوداً مؤقتة بلا ضمان مستقبلي ورواتب ضئيلة لا تكفي متطلبات الحياة وفرصاً مغلقة أمام الإبداع والتطور المهني

أن أي تراجع في أسعار النفط يهدد قدرة الدولة على الإيفاء برواتب موظفيها.

هكذا صارت الوظيفة الحكومية «سقفاً مالياً» لا يمكن تجاوزه، بدلاً من أن تكون رافعة للنمو والتنمية.

وهم الأمان: لماذا لا تحل الوظيفة الحكومية مشكلة البطالة؟

يتهافت الملايين من الشباب على فرص التوظيف الحكومي، ظنًا بأنها توفر لهم «الاستقرار»، لكن الحقيقة أن هذه الوظائف غالباً ما تكون:

عقوداً مؤقتة بلا ضمان مستقبلي

رواتب ضئيلة لا تكفي متطلبات الحياة

فرصاً مغلقة أمام الإبداع والتطور المهني

المشكلة الأكبر أن التوظيف الحكومي لا يخلق دورة اقتصادية إنتاجية. فالموظف في القطاع العام لا يُنتج سلعة ولا يُصدر خدمة. ما يتقاضاه هو أموالٌ من النفط، توزعها الدولة دون مقابل إنتاجي حقيقي.

لعنة سياسية: كيف تحوّلت الوظيفة إلى أداة انتخابية؟

في العراق، التوظيف الحكومي لم يعد سياسة اقتصادية بل وسيلة سياسية. يتم الإعلان عن «درجات وظيفية» في مواسم الانتخابات، ويُمنح بعضها بناءً على

تخيل لو أن كل نائب أو محافظ أو وزير، بدلاً من الترويج لوظائف حكومية مؤقتة، أسس مصنعاً صغيراً أو دعم مشروعاً إنتاجياً في منطقته

المحسوبية والانتماء الحزبي لا الكفاءة.
وهكذا، صارت الوظيفة الحكومية:
وسيلة لشراء الأصوات
أداة لترسيخ الولاءات الحزبية
مهدراً للمال العام دون نتائج ملموسة في التنمية

ماذا لو بنى كل سياسي مصنعاً؟

تخيل لو أن كل نائب أو محافظ أو وزير، بدلاً من الترويج لوظائف حكومية مؤقتة، أسس مصنعاً صغيراً أو دعم مشروعاً إنتاجياً في منطقته...
لكان وفر فرص عمل حقيقية ودائمة لعشرات أو مئات من الشباب
ولأنتج سلعاً تُباع داخل العراق وتُصدّر خارجه
ولأصبح كل موظف لديه مصدر صوت انتخابي مضمون ومستدام
بل إن بناء مصنع يُنتج سلعة محلية - سواء كانت غذائية أو صناعية - يعني:

دعم الاقتصاد الوطني

تقليل الاعتماد على الاستيراد
خلق دورة مالية داخل المجتمع
لكن من الأسهل على السياسي أن يقدّم وظيفة ورقية تنتهي مع الانتخابات، من أن يُطلق مشروعاً يحتاج رؤية وصبراً.
هل هناك طريق ثالث؟
نعم، الحل لا يكمن في مزيد من الوظائف الحكومية، ولا في خصخصة عشوائية. بل في سياسات ذكية تعيد الاعتبار لثلاثة محاور:
تحفيز القطاع الصناعي (إعفاءات، قروض، شراكات مع المستثمرين)
دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة
ربط التدريب المهني بسوق العمل لا بالدوائر الحكومية
فالشاب الذي يُدرب على بناء مشروع، أو تشغيل آلة، أو صيانة منظومة تكنولوجية، أكثر قدرة على خدمة بلده من شاب ينتظر راتباً حكومياً لا يكفي للعيش.

الشاب الذي يُدرب على بناء مشروع، أو تشغيل آلة، أو صيانة منظومة تكنولوجية، أكثر قدرة على خدمة بلده من شاب ينتظر راتباً لا يكفيه

لقد صار التوظيف الحكومي في العراق مثل الماء المالح: يروي ظمأ العطشى للحظات، لكنه يزيد العطش في المدى البعيد. وحده العمل المنتج هو من يمنح الكرامة والنجاة.
ولو أن كل سياسي بنى مصنعاً، لما بقي شابٌ يركض خلف وظيفة بـ٣٠٠ ألف دينار.
بل لتحول السياسي نفسه من «موزع وعود» إلى «صانع حياة".
نحو كسر لعنة التوظيف الحكومي وبناء اقتصاد منتج
وقف التوظيف العشوائي وربطه بالإنتاج
لا بد من إعادة النظر في فلسفة التوظيف الحكومي، بحيث لا تكون الوظيفة غايةً بحد ذاتها، بل وسيلة لخدمة المواطنين ضمن حاجة حقيقية.
تشكيل لجان مهنية مستقلة لتقييم الحاجة الفعلية لأي وظيفة جديدة وربطها بالأداء والجدوى الاقتصادية.
إطلاق خطة وطنية لإعادة إحياء القطاع الصناعي
تفعيل المصانع الحكومية المتوقفة منذ ٢٠٠٣ عبر الاستثمار أو الشراكة مع القطاع الخاص.
تقديم حوافز للمستثمرين المحليين والأجانب لإنشاء مصانع في مناطق تعاني من البطالة.

دعم الصناعات الغذائية، الدوائية، والنسيجية كقطاعات استراتيجية.

تعزيز ثقافة ريادة الأعمال بين الشباب

إطلاق برامج تدريبية في الجامعات والمعاهد التقنية لإعداد رواد أعمال بدلاً من موظفين تقليديين.

تأسيس «حاضنات أعمال» تديرها الحكومة بالتعاون مع القطاع الخاص والبنوك، لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

ربط التعليم بسوق العمل وليس بوظائف الدولة

تحديث المناهج التعليمية لتواكب احتياجات السوق، مع إدخال مهارات مثل:

الإدارة المالية الشخصية

المهارات الرقمية

الابتكار الصناعي والحرفي

إعادة تأهيل مراكز التدريب المهني وربط خريجيها مباشرة بمشاريع ومصانع قائمة أو جديدة.

إنشاء صندوق وطني لدعم المشاريع الشبابية

تمويل هذا الصندوق من فائض عائدات النفط أو من القروض الدولية المخصصة للتنمية.

يكون مخصصاً لمنح قروض ميسرة للشباب لإنشاء مشاريع إنتاجية، بشروط تسديد متدرجة.

ربط المستفيدين من الصندوق ببرامج إرشادية لمتابعة مشاريعهم وتطويرها.

تحييد التوظيف الحكومي عن التنافس الانتخابي

إصدار قوانين صارمة تمنع التعيينات الجماعية أو «عقود الانتخابات» قبل مواسم التصويت.

توحيد ملف التوظيف بيد مجلس الخدمة الاتحادي وإخراجه من سلطة المحافظين والكتل السياسية.

دعم الزراعة كحقل توظيف واسع ومستدام

الاستثمار في تقنيات الزراعة الحديثة والري الذكي.

تحويل الريف العراقي إلى بيئة جاذبة للاستثمار والسكن والعمل، بدلاً من كونه طارداً للشباب.

دعم الصناعات الزراعية التحويلية لتقليل الهدر وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

تعزيز الشفافية في التوظيف ومراقبة العقود

إنشاء منصة وطنية موحدة للتقديم على الوظائف الحكومية، بإشراف جهة محايدة.

نشر تقارير دورية حول عدد المتقدمين، المعينين، ونسبة التنفيذ من الموازنة التشغيلية.

إن الخروج من «لعنة الوظيفة الحكومية» لا يتحقق بإجراءات ترقيعية أو حلول وقتية، بل يتطلب تحولاً جذرياً في العقل السياسي والاقتصادي. فالعراق لا يحتاج لمزيد من الموظفين، بل لمزيد من المنتجين، ولا يحتاج لرواتب تعطى، بل لفرص تُخلق.

إطلاق برامج تدريبية في الجامعات والمعاهد التقنية لإعداد رواد أعمال بدلاً من موظفين تقليديين

الخارجية الأمريكية:

إقليم كوردستان صامـد وقـ

في زمن تتسم فيه المنطقة بالتقلبات السياسية والأمنية، تصدرت زيارة رئيس حكومة إقليم كوردستان، مسرور بارزاني، إلى واشنطن عناوين الأخبار الدولية والإقليمية، لتؤكد على أهمية الدور الذي يلعبه الإقليم كركيزة أساسية في معادلة الاستقرار والتنمية. تأتي هذه الزيارة في وقت تسعى فيه الولايات المتحدة لتعميق علاقاتها مع إقليم كوردستان، الذي يثبت يوماً بعد يوم أنه كيان قوي وموثوق وشريك استراتيجي لا يمكن تجاهله. في لقاءات رسمية جمعت مسرور بارزاني مع كبار المسؤولين الأمريكيين من بينهم وزير الخارجية ماركو روبيو ووزير الطاقة، تم التركيز على أطر التعاون الاقتصادي وخاصة في قطاع الطاقة، بالإضافة إلى تعزيز الدعم السياسي والأمني الذي تحتاجه المنطقة لمواجهة تحديات متعددة. هذه الخطوة تأتي لتفتح آفاقاً جديدة في علاقة متينة طالما جمعت الطرفين، تعكس رغبة أمريكية واضحة في دعم إقليم كوردستان والعراق عموماً في بناء مستقبل مستقر ومزدهر.

ـــوي ويصب في مصلحة الجميع

زيارة مسرور بارزاني ليست مجرد حدث سياسي روتيني، بل هي رسالة قوية تعكس التزام واشنطن بدعم الإقليم

زيارة مسرور بارزاني إلى واشنطن: تعزيز الشراكة الأمريكية-الكردية في مواجهة التحديات الإقليمية

تعد زيارة رئيس حكومة إقليم كوردستان، مسرور بارزاني، إلى العاصمة الأمريكية واشنطن، مؤشراً هاماً على عمق العلاقات المتنامية بين الإقليم والولايات المتحدة، خصوصاً في ظل التحديات الأمنية والسياسية التي تواجهها منطقة الشرق الأوسط. فبحسب ما أكدته المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأمريكية، تامي بروس، في تصريحات رسمية اليوم الخميس ٢٢ أيار/مايو ٢٠٢٥، فإن «وجود إقليم كوردستان ككيان قوي وصامد يصب في مصلحة الجميع»، مضيفةً أن زيارة بارزاني تمثل «دليلاً على رغبة الولايات المتحدة في تعميق العلاقات» مع الإقليم.

توسيع فرص الاستثمار في قطاع الطاقة

كان من أبرز محاور الزيارة لقاء رئيس حكومة إقليم كوردستان مع وزير الخارجية الأمريكي ماركو روبيو، والذي من المتوقع أن يعقد غداً الجمعة، حيث ستركز المناقشات على توسيع فرص الاستثمار الاقتصادي والتجاري بين الطرفين. وقد أعرب مسرور بارزاني عن تفاؤله بهذا الاجتماع قائلاً إن «لا يجب أن يستاء أي طرف من توقيع إقليم كوردستان اتفاقات في مجال الطاقة مع شركات أمريكية، لأن هذه الاتفاقيات تخدم مصلحة الإقليم والعراق عموماً".

وفي لقاء منفصل مع وزير الطاقة الأمريكي، وصف بارزاني الاجتماع بـ«الجيد للغاية»، مشيراً إلى دعم إدارة الرئيس ترامب للاتفاقيات الموقعة، وحرصها على مواصلة تعزيز العلاقات على جميع المستويات. وأكد أن «إقليم كوردستان يحتاج إلى دعم الإدارة الأمريكية أكثر من أي وقت مضى، وأن الإقليم يحظى الآن بالاحترام كحليف استراتيجي".

علاقات متينة مع الكونغرس والإدارة الأمريكية

وأوضح رئيس حكومة إقليم كوردستان أن اللقاءات لم تقتصر على المسؤولين في وزارة الخارجية والطاقة فقط، بل شملت كبار المسؤولين في كابيتال هيل، حيث أجرى محادثات مكثفة ومتواصلة لتعزيز التعاون على المستوى البرلماني، الأمر الذي يعكس عمق العلاقات التي تربط الإقليم بالولايات المتحدة. وقال: «لدينا علاقة جيدة مع الإدارة الأمريكية، ونود تعزيزها، وهذه العلاقات مهمة جداً لنا وستكون في مصلحة المنطقة بأكملها".

شراكة في مكافحة الإرهاب وتحالف استراتيجي

شدد مسرور بارزاني على أن إقليم كوردستان يُعتبر «حليفاً حقيقياً للولايات المتحدة»، مذكراً بالتعاون المشترك في مكافحة الإرهاب والجهود التي بذلتها قوات البيشمركة بجانب القوات الأمريكية لمحاربة تنظيم داعش والجماعات المتطرفة الأخرى. وأكد: «لقد أثبتنا أننا يمكن أن نكون حليفاً موثوقاً به»، معرباً عن تطلعه إلى نقل هذه الشراكة إلى مستويات أعلى تخدم مصالح الإقليم والمنطقة.

دلالات سياسية وأمنية للزيارة

تأتي هذه الزيارة في وقت تشهد فيه

زيارة مسرور بارزاني إلى واشنطن: تعزيز الشراكة الأمريكية-الكردية في مواجهة التحديات الإقليمية

المنطقة توترات متصاعدة، ويبدو أن واشنطن تراهن على إقليم كوردستان كعامل استقرار إقليمي حيوي، يعزز من حضورها الاستراتيجي في العراق والمنطقة. كما أن توقيع اتفاقيات في قطاع الطاقة مع شركات أمريكية يعزز من فرص التنمية الاقتصادية ويجعل الإقليم لاعباً محورياً في معادلة الطاقة بالمنطقة.

تُعد زيارة رئيس حكومة إقليم كوردستان مسرور بارزاني إلى واشنطن نقطة مفصلية في مسيرة العلاقات بين الإقليم والولايات المتحدة، وتعبيراً واضحاً عن الرغبة المشتركة في تعزيز الشراكة الاستراتيجية التي تجاوزت سابقاً حدود التعاون التقليدي لتشمل أبعاداً اقتصادية وسياسية وأمنية متعددة.

في ظل مشهد إقليمي معقد مليء بالتحديات الأمنية، الاقتصادية، والسياسية، يبرز إقليم كوردستان ككيان مستقر نسبيًا قادر على لعب دور محوري في إعادة التوازن إلى المنطقة، خصوصاً في ضوء ما يجسده من نموذج شراكة ناجحة مع الولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب والتطرف. إن ما جرى خلال الاجتماعات المكثفة مع كبار المسؤولين في وزارة الخارجية والطاقة الأمريكية، بالإضافة إلى اللقاءات في كابيتال هيل، يعكس إيمان الطرفين بأهمية إقليم كوردستان كشريك موثوق وقوة فاعلة يمكن الاعتماد عليها في مختلف المجالات.

زيارة مسرور بارزاني ليست مجرد حدث سياسي روتيني، بل هي رسالة قوية تعكس التزام واشنطن بدعم الإقليم على كافة المستويات، سواء عبر تشجيع الاستثمار في قطاع الطاقة الحيوي أو عبر تعزيز الدعم السياسي والأمني الذي يحتاجه الإقليم ليواصل دوره كحليف استراتيجي يساهم في استقرار العراق والمنطقة برمتها. كما أن توقيع الاتفاقيات مع الشركات الأمريكية يعزز من فرص التنمية المستدامة، ويوفر للإقليم البنية التحتية الاقتصادية التي يمكن من خلالها تحقيق تطلعات شعبه في مستقبل مزدهر، قادر على مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية والمحلية. وهذه الخطوات تعكس حكمة القيادة الكردية في إدارة علاقاتها الخارجية بشكل يضمن المصالح العليا للإقليم دون الإضرار بمصالح العراق ككل. من ناحية أخرى، تثبت هذه الزيارة مدى التقدير الذي يحظى به إقليم كوردستان على المستوى الدولي، حيث أظهر أنه لا يكتفي بدوره المحلي أو الإقليمي، بل يمتد ليكون شريكاً استراتيجياً يحظى بثقة الولايات المتحدة والعديد من الدول الكبرى، ما يعزز مكانته كطرف أساسي في رسم مستقبل المنطقة.

في النهاية، يمكن القول إن زيارة مسرور بارزاني إلى واشنطن تفتح فصلاً جديداً في تاريخ العلاقات الكردية-الأمريكية، فصلٌ مبني على التعاون العميق، والرؤية المشتركة لمستقبل أكثر استقراراً وازدهاراً. ومع استمرار الدعم الأمريكي والإقليمي، يبقى إقليم كوردستان نموذجاً فريداً في المنطقة، قادرًا على تحويل التحديات إلى فرص، ومؤسسًا لمرحلة جديدة من الشراكة التي ترتقي إلى آفاق استراتيجية أوسع وأشمل.

الأمـــن والأمـــان فـ

المؤشر العالمي للسفر لعـ
مستوى مرتفع كأفضل مـ

في زمن تهتز فيه مدن كبرى تحت وطأة التهديدات الأمنية، وتتحول بعض العواصم إلى مسارح لعنف داخلي، استطاع إقليم كوردستان، بشجاعة سياسية وتخطيط أمني استراتيجي، أن يكتب سطراً مختلفا في سردية الشرق الأوسط إقليمٌ يحمل في جعبته تاريخاً من الصراع، غير أن حاضره، وبفعل رؤية سياسية راشدة، بات يحمل اسماً مرادفاً لكلمة «أمان". إن الأمن ليس مجرّد غياب للجريمة أو اختفاء لمظاهر العنف، بل هو شعور داخلي يرافق الزائر منذ لحظة دخوله إلى المدينة، شعورٌ ينعكس في حركة الأسواق، في ابتسامة رجل المرور، وفي قدرة المواطن على الخروج ليلًا دون قلق. بهذا المعنى، نجح إقليم كوردستان، وتحديدا مدنه الرئيسة، في ترسيخ صورتهما كوجهتين عالميتين آمنتين، ليس فقط في سياق محلي، بل وفق المؤشرات الدولية أيضًا. ففي أحدث تقارير «المؤشر العالمي للسفر لعام ٢٠٢٥»، حصدت أربيل تصنيفات عالية جدًا في مستويات

ـي إقليم كوردستان

ـام 2025 بين أن أربيل ضمن
ـناطق الإقـامة فـي العالم

الأمان، متقدمة على آلاف المدن حول العالم، ومثبتة بذلك مكانتهما كمنطقة نموذجية في الاستقرار الأمني بمنطقة تموج بالاضطرابات. لكن السؤال الأهم: كيف تحقق هذا الإنجاز؟ ومن يقف خلف هذه الصورة المشرقة التي باتت تزين خريطة السفر العالمي؟ للإجابة، لا بد أن نُعرّج على الدور المحوري الذي أدّاه رئيس حكومة إقليم كوردستان، مسرور بارزاني، في رسم ملامح الأمن، كأولوية استراتيجية لا تقل أهمية عن الاقتصاد والسياسة والتعليم.

إعداد:

فريق التحرير مؤسسة رؤى للتوثيق
والدراسات الاستراتيجية والمستقبلية

البيانات لا تكذب: أربيل ضمن المدن الأكثر أمانًا

وفقاً لتقرير المؤشر العالمي للسفر لعام ٢٠٢٥، الذي قيّم أكثر من ٣٠٠٠ مدينة حول العالم على أساس خمس معايير (الأمان، الرخص، المتعة، جودة السفر، واستحقاق الزيارة)، جاءت أربيل في مواقع متقدمة في مؤشر «الأمان":

أربيل: حصلت على ٨١,٣ نقطة في الأمان، متقدمة على مدن شهيرة في آسيا وأوروبا، وتوصَف بأنها «آمنة جداً»، سواء في النهار أو حتى خلال ساعات الليل.

إن دلالات هذه الأرقام تتجاوز مجرد التصنيف؛ فهي تعكس بيئة أمنية متماسكة وموثوقة، أصبحت نموذجاً جاذبًا للسياحة والاستثمار والعيش الطويل الأمد، في محيطٍ يضج بالتحديات.

مسرور بارزاني... رؤية أمنية متكاملة

منذ توليه رئاسة حكومة الإقليم في عام ٢٠١٩، حمل مسرور بارزاني على عاتقه مسؤولية بناء نموذج كوردستاني حديث في الإدارة والحكم، وكان الأمن حجر الأساس في هذا النموذج.

لم تكن خطة مسرور بارزاني الأمنية قائمة على الردع وحده، بل قامت على مفهوم «الأمن المجتمعي الذكي»، الذي يمزج بين الاحترافية الأمنية، ودعم المواطن، وتطوير البنية التحتية التكنولوجية. ومن أبرز إنجازاته في هذا المجال:

تطوير البنية الأمنية الذكية:

تم ربط المدن بنظام كاميرات مراقبة حديثة، واعتماد تقنيات الذكاء الاصطناعي في مراقبة المخاطر الأمنية، مما أسهم في تقليل معدلات الجريمة.

بفضل الاستقرار الأمني، ارتفعت معدلات الاستثمارات الأجنبية، وتم تعزيز ثقة الشركات العالمية بالإقليم

احترافية القوات الأمنية:

دعم جهاز الأمن (الأسايش) وتطوير قدراته التدريبية، وتحديث أدوات عمله، ما جعله من أكثر الأجهزة انضباطاً في العراق.

حماية الاستثمار والسياحة:

بفضل الاستقرار الأمني، ارتفعت معدلات الاستثمارات الأجنبية، وتم تعزيز ثقة الشركات العالمية بالإقليم، كما أصبح الإقليم وجهة مفضلة للسياح العرب والأجانب.

استراتيجية مكافحة المخدرات

والجريمة المنظمة:

لم يغفل مسرور بارزاني عن التحديات الجديدة، مثل تهريب المخدرات والاتجار بالبشر، فأطلق خططاً صارمة لمواجهتها، أسهمت في تقليصها بشكل كبير في مدن الإقليم.

الاستقرار السياسي كرافعة أمنية:

أدرك مبكرًا أن الاستقرار السياسي هو بيئة الأمن، فعمل على تهدئة الخلافات الداخلية وتقريب وجهات النظر، ما انعكس إيجابًا على الحالة الأمنية.

أربيل على خارطة المدن الآمنة عالميًا

تُصنّف أربيل الآن بين أفضل ٢٥% من مدن العالم أماناً بحسب تصنيف ٢٠٢٥، وتتقدم على مدن عريقة في أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية. كما باتت تُعرف بأنها وجهة مفضّلة لرجال الأعمال، وعائلات المغتربين، والمؤتمرات الدولية، وحتى لكبار المسؤولين الأجانب.

لم تعد أربيل مجرد «عاصمة الإقليم» بل أصبحت عاصمة للثقة، ومصدراً لإلهام المدن العراقية الأخرى، بفضل تجربة أمنية أثبتت أن السيادة الأمنية تبدأ من رأس الهرم التنفيذي، وتنتهي بثقة المواطن في شوارع مدينته.

فرغم التحديات السياسية والاقتصادية الهائلة التي واجهها إقليم كردستان، فقد استطاعت حكومة الإقليم منذ عام ٢٠٠٣، وخصوصاً خلال العقد الأخير، أن تُحدث نقلة نوعية في مسار النماء العام عبر استراتيجيات تنموية متعددة المحاور. هذا النماء لم يكن عشوائياً، بل خُطط له بدقة ليشكّل رؤية مستقبلية ترتكز على الإعمار، وتحفيز الاقتصاد المحلي، وتنويع

مصادر الدخل، مما جعل الإقليم نموذجاً فريداً في الاستقرار النسبي والفرص الاستثمارية.

الإعمار وتطوير البنى التحتية

من أبرز وجوه النماء العام في الإقليم هو مشروع الإعمار واسع النطاق، حيث تم توجيه نسبة كبيرة من الموارد نحو:

إنشاء شبكات طرق استراتيجية تربط المدن الكبرى (أربيل - دهوك - السليمانية) بممرات دولية حدودية (إيران - تركيا - سوريا).

بناء مجمعات سكنية حديثة لاستيعاب التوسع السكاني وتشجيع الاستثمارات العقارية.

تشييد مطارات دولية وتحديثها مثل مطار أربيل الدولي الذي أصبح نقطة عبور إقليمية، وساهم في ربط الإقليم بالعالم.

كما شهد الإقليم طفرة في قطاع المقاولات والمشاريع الكبرى بإشراف شركات محلية وعالمية، مما وفّر آلاف فرص العمل وخفّض معدلات البطالة.

تحفيز الصناعة وتنويع الاقتصاد

عملت حكومة الإقليم، خصوصاً بعد ٢٠١٠، على كسر الاعتماد على النفط عبر دعم قطاعات بديلة:

إطلاق مشاريع صناعية خفيفة ومتوسطة في مناطق صناعية مخصصة، خاصة في أربيل والسليمانية.

توفير تسهيلات جمركية وضرائبية للمستثمرين المحليين والأجانب في القطاع الصناعي.

الاستثمار في مصانع إنتاج مواد البناء والأغذية والأدوية لدعم

الاكتفاء الذاتي.

كما سعت حكومة الإقليم إلى تطوير قطاع الطاقة البديلة بدعم مشاريع الطاقة الشمسية والكهروضوئية، مما يُعد خطوة رائدة على مستوى العراق.

تطوير القطاع الزراعي

يشكّل القطاع الزراعي أحد محاور التنمية الأساسية في كردستان، وقد حظي باهتمام حكومي كبير عبر:

تقديم قروض زراعية مدعومة

إطلاق مشاريع صناعية خفيفة ومتوسطة في مناطق صناعية مخصصة، خاصة في أربيل والسليمانية

يشكّل القطاع الزراعي أحد محاور التنمية الأساسية في كردستان وقد حظي باهتمام حكومي كبير

مسرور بارزاني لم يقدّم وعودًا، بل قدّم نموذجًا. وفي زمن تتصدّر فيه صور الحرب نشرات الأخبار، خرج الإقليم ليقدّم أسواق تنبض بالحياة، طرق آمنة، ومواطن يسير مطمئنًا

للمزارعين، وتأمين الآلات والأسمدة بأسعار رمزية.

إنشاء السدود والخزانات المائية الصغيرة لدعم الزراعة المروية وتقليل الاعتماد على الأمطار.

إقامة معارض زراعية دولية لتبادل الخبرات وزيادة الصادرات الزراعية نحو تركيا وإيران ودول الخليج.

وقد حقق الإقليم خلال سنوات متتالية معدلات إنتاج عالية من الحنطة والشعير والرمان والتفاح والزيتون، وبدأت تظهر علامات الاكتفاء الذاتي الجزئي في بعض المحاصيل.

جذب رؤوس الأموال والاستثمار

من ركائز النماء العام في كردستان كان اعتماد سياسة الانفتاح الاقتصادي وضمانات الاستثمار، ومن أبرز مظاهره:

تشريع قانون الاستثمار رقم ٤ لعام ٢٠٠٦، الذي يمنح المستثمرين الأجانب ملكية الأراضي وتسهيلات جمركية وضريبية، ويضمن حرية تحويل الأرباح.

افتتاح مراكز النافذة الواحدة التي تختصر الإجراءات البيروقراطية وتسهّل الحصول على التراخيص.

تنظيم مؤتمرات استثمارية سنوية، أبرزها مؤتمر أربيل الدولي، الذي جذب عشرات الشركات الكبرى من أوروبا وآسيا.

هذه السياسات دفعت إلى دخول شركات عملاقة مثل «أغريكولا» الإيطالية في الزراعة، و«لافارج» الفرنسية في الأسمنت، و«كار غروب» المحلية في الطاقة.

قطاع التعليم والصحة كجزء من التنمية البشرية

لم تهمل حكومة الإقليم الجانب الاجتماعي، فعملت على:

توسيع شبكة الجامعات والمدارس، منها جامعات أهلية دولية ومعاهد تقنية.

بناء مستشفيات حديثة ومراكز طبية تخصصية، وبعضها بالشراكة

مع القطاع الخاص.

إطلاق برامج لتدريب الشباب وتمكين المرأة بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة.

التحديات التي تعيق استدامة النماء

ورغم هذه الإنجازات، إلا أن النماء في الإقليم لا يزال يعاني من:

التقلبات السياسية مع بغداد وتأخر تحويل الموازنات.

البيروقراطية وضعف الشفافية في بعض المؤسسات المحلية.

ضعف شبكة البنى التحتية في المناطق الريفية والنائية.

هجرة الكفاءات إلى الخارج بحثاً عن فرص أفضل.

يمثل النماء العام في إقليم كردستان قصة نجاح جزئية ضمن ظروف غير طبيعية، تكشف عن إرادة سياسية واضحة في التغيير والتنمية، رغم المعوقات المركزية والتحديات الإقليمية. ويبقى مستقبل هذا النمو رهناً بالقدرة على تحقيق شراكة حقيقية مع بغداد، واستمرار السياسات الإصلاحية والتخطيط طويل الأمد في الإقليم.

الأمن لم يكن ضربة حظ... بل ثمرة رؤية

إن ما تحقق في إقليم كوردستان لم يكن بفعل الصدفة، ولا عبر حلول مؤقتة، بل هو نتاج إرادة سياسية صلبة، وخطة أمنية واعية، وقائد عرف أن الأمان هو المدخل الأول لأي نهضة.

مسرور بارزاني لم يقدّم وعودًا، بل قدّم نموذجًا. وفي زمن تتصدّر فيه صور الحرب والدمار نشرات الأخبار، خرج الإقليم ليقدّم صورًا مختلفة: أسواق تنبض بالحياة، طرق آمنة، ومواطن يسير مطمئنًا في ليل أربيل وسليمانية.

في كوردستان اليوم، الأمان لم يعد حُلماً... بل عنوانٌ واقعٌ، وشهادة تصدرها المؤشرات العالمية للعالم بأسره.

تعيين نساء بمنصب «إمام جامع»

يُشعل معركة بين الفساد الإداري وخرق الضوابط الشرعية

في خطوة مفاجئة ضربت العمق الاجتماعي والديني للعراق، كشفت تعيينات حكومية حديثة بمحافظة نينوى عن إدراج أكثر من 50 امرأة في منصب «إمام جامع»، بدرجتي «إمام رابع» و«إمام خامس»، ضمن حملة تعاقدات مؤقتة شملت أكثر من 17 ألف موظف جديد في مؤسسات المحافظة. الخبر لم يكن مجرد حدث إداري عابر، بل فجّر موجة جدل عنيف بين مؤيدين يعتبرونه خطوة نحو التحديث والانفتاح، ورافضين يرونه خرقًا صريحًا للثوابت الشرعية والتقاليد الدينية، خصوصًا في بيئة محافظة كنينوى. وسرعان ما خرجت المؤسسات الدينية، وعلى رأسها ديوان الوقف السني، للتبرؤ من القرار، وتبادل الاتهامات مع السلطات المحلية. في هذا التحقيق، تتقصى مؤسسة رؤى للتوثيق والدراسات القصة من جذورها، من خلال وثائق وتصريحات رسمية ومقابلات افتراضية مع شخصيات فاعلة في المشهد الديني والإداري، إضافة إلى أصوات نسائية مشمولة بالتعيينات، للوصول إلى فهم أعمق: هل نحن أمام إصلاح حقيقي أم فوضى إدارية أم نزاع هويات؟

قرار من دون توقيع ديني وفقًا للوثائق التي حصلت عليها مؤسسة رؤى فإن قرار تعيين النساء في مناصب «إمام جامع» جاء ضمن حملة توظيف شملت مسميات متعددة من قبل ديوان محافظة نينوى

المفاجأة ظهرت حين تضمّنت القوائم أسماء أكثر من 50 امرأة مُدرجة تحت صفة «إمام جامع»

التفاصيل: قرار من دون توقيع ديني

وفقًا للوثائق التي حصلت عليها مؤسسة رؤى، فإن قرار تعيين النساء في مناصب «إمام جامع» جاء ضمن حملة توظيف شملت مسميات متعددة من قبل ديوان محافظة نينوى، وقد أُدرجت التعيينات بصيغتها النهائية من دون الرجوع إلى ديوان الوقف السني أو أخذ مشورته الشرعية.

ويبلغ راتب الموظف المتعاقد في هذه الحملة حوالي ٣٠٠ ألف دينار عراقي شهريًا (ما يعادل ٢٠٠ دولار أميركي)، في وقت تعاني فيه نينوى من نقص في فرص العمل، ما يجعل أي تعيين فرصة لا تُفوّت، خصوصًا بالنسبة للنساء.

فلم تكن قضية تعيين أكثر من خمسين امرأة بمنصب «إمام جامع» في محافظة نينوى حدثًا عابرًا في المشهد العراقي، بل تفجّرت كقنبلة داخل الحقل الديني، وأعادت فتح ملفات شائكة تتقاطع فيها الأسئلة اللاهوتية مع البنى الاجتماعية، والسياسات الإدارية مع حساسية الشارع. ففي بلد يزخر بموروث ديني تقليدي، ويعيش توازنات هشة بين الطوائف والمذاهب، شكل القرار سابقة غير معهودة في تاريخ المؤسسات الدينية العراقية، وانقسم الناس حيالها بين من رآها خطوة تقدمية نحو الإنصاف، ومن عدّها خرقًا صريحًا للأحكام الشرعية.

ولئن كانت قضية تمكين النساء من مناصب قيادية دينية محل جدل دائم في العالم الإسلامي، فإن ما حدث في نينوى تجاوز الأطر المعتادة، خاصة أن الصفة الوظيفية التي أُدرجت بها النساء لم تكن «واعظة» أو «معلمة دينية»، بل «إمام جامع» بدرجتي «إمام رابع» و«إمام خامس» – وهي تسميات ذات بعد شرعي واضح في المذهب السني، ترتبط بالوظيفة اليومية للإمامة والخطابة، وقيادة الصلاة في الجوامع.

بداية الأزمة: تعيينات غامضة في سياق محلي مرتبك

في ١٧ أيار الجاري، بدأت وسائل الإعلام المحلية تتداول وثائق تظهر تعيين أكثر من ١٧ ألف شخص في محافظة نينوى بعقود مؤقتة، ضمن حملة لتوفير فرص عمل للشباب. غير أن المفاجأة ظهرت حين تضمّنت القوائم أسماء أكثر من ٥٠ امرأة مُدرجة تحت صفة «إمام جامع»، وهو ما أثار على الفور تساؤلات صادمة في الأوساط الدينية والاجتماعية، بل وتحولت القضية إلى مادة خصبة للجدال العام، وسط صمت رسمي أولي.

في اليوم التالي، خرج عضو مجلس محافظة نينوى، أحمد العبد ربه، في مؤتمر صحفي، مهاجمًا التعيينات ومصففًا إياها ضمن ما سماه «فضيحة فساد إداري»، محذرًا من أن هذه التعيينات لم تمر عبر أي تقييم شرعي أو آلية مؤسسية سليمة. وأكد أن ديوان الوقف السني - المسؤول عن إدارة شؤون المساجد والجوامع السنية في العراق - لم يكن طرفًا في القرار.

الوقف السني يتبرأ: قوائم مفروضة من جهات محلية

لم يتأخر الرد من ديوان الوقف السني، الذي سارع إلى إصدار بيان رسمي تبرّأ فيه من التعيينات، مؤكدًا أن «القوائم التي تضمّنت النساء لم تمر عبره، ولم تخضع لأي مراجعة شرعية»، موضحًا أن «الوقف لم يشارك في صياغة أو تحديد العناوين الوظيفية، بل تلقاها كما هي من ديوان محافظة نينوى".

البيان لم يكن مجرد توضيح إداري، بل بدا أقرب إلى صرخة داخلية من مؤسسة شعرت أن أحد ركائز هويتها الدينية يُهدّد بقرار إداري فرضته جهة سياسية محلية، في لحظة بدا فيها التنسيق مفقودًا بين المحافظات والسلطات المركزية الدينية.

ردود الأفعال: صدمة واتهامات وفتاوى

ردود الفعل لم تتأخر على الساحة الدينية، إذ سارع عدد من علماء الدين في العراق وخارجه إلى التنديد بما اعتبروه «انتهاكًا شرعيًا» وتعديًا على

القانون لا يمنع المرأة من التعيين في أي وظيفة حكومية، لكن ما جرى هو خلط بين الوصف الشرعي والوصف الإداري

ثوابت المذهب السني. وفي تصريحات متلفزة، اعتبر الشيخ عبد الرحمن الجبوري، وهو أحد شيوخ نينوى، أن «الإمامة في المسجد منصب لا يليق شرعًا بالمرأة»، مشيرًا إلى أن «الوظيفة تتضمن قيادة الرجال في الصلاة، وهو أمر غير جائز باتفاق جمهور العلماء".

كما عبّر عدد من الأئمة في بغداد والأنبار وديالى عن رفضهم «تحريف مفهوم الإمامة وتحويله إلى وظيفة مكتبية تُمنح دون مراعاة للضوابط الشرعية»، وطالب بعضهم بتدخل البرلمان العراقي لإيقاف «العبث بالمؤسسة الدينية".

منصات التواصل: بين السخرية والدفاع عن حقوق المرأة

على الجانب الآخر، شهدت منصات التواصل الاجتماعي انقسامًا حادًا، فبينما سخر البعض من «مشروع تمكين نساء لا يُجِدن أحكام الطهارة من قيادة الجوامع»، على حد تعبير أحد المغردين، دافعت أصوات نسوية وحقوقية عن التعيينات بوصفها «خطوة نحو الاعتراف بقدرات المرأة في الشأن الديني»، متسائلين: «إن كانت المرأة تُدرّس الدين في الجامعات وتُلقي المحاضرات الدينية في التلفاز، فلمَ تُمنع من إمامة المصلين إن كانوا نساء؟"

هذا الطرح أوجد ثغرة في الخطاب التقليدي، لكنه لم يُغيّر من حدة الهجوم العام، خاصة وأن صفة «إمام جامع» قانونيًا تعني إمامة المصلين رجالًا ونساء، وليس مجرد نشاط دعوي للنساء.

زاوية قانونية: هل هناك أساس دستوري للقرار؟

من الناحية القانونية، يقول المحامي عبد الله التميمي، المختص بقضايا الخدمة المدنية، إن «القانون العراقي لا يمنع المرأة من التعيين في أي وظيفة حكومية، لكن ما جرى هنا هو خلط بين الوصف الشرعي والوصف الإداري، وهذا ما يجب الحسم فيه".

ويضيف: «لو كان التعيين على أساس وظيفة إدارية داخل الجامع مثل مشرفة دينية أو مسؤولة نشاطات توعوية، لما أُثير كل هذا الجدل. أما إدراجها بصيغة (إمام جامع) فهو اصطلاح ديني بامتياز، ولا يمكن تجاهل أبعاده الشرعية".

الأثر المستقبلي: تهديد لوحدة المرجعية الدينية السنية؟

يرى مراقبون أن القضية قد تفتح بابًا جديدًا من التصدعات داخل المؤسسة السنية في العراق، خاصة في ظل ضعف التنسيق بين المحافظات وديوان الوقف السني المركزي، ما يُنذر بتنامي ظاهرة «الإسلام المحلي» الذي تُحدد ملامحه القوى السياسية لا المرجعيات الدينية.

كما يخشى البعض أن يؤدي الصمت الحكومي تجاه هذه المسألة إلى زعزعة ثقة الناس بالمؤسسات الدينية، وفتح الباب أمام موجات تشكيك تطال شرعية الأئمة أنفسهم، وربما إدخال المؤسسة الدينية في معترك سياسي جديد لا تُحسن أدواته.

جدل يتجاوز النساء ويصيب هوية الدين

ما جرى في نينوى ليس مجرد تعيين وظيفي عادي، بل زلزال داخل بنية فكرية واجتماعية معقّدة. هو صراع بين تقاليد دينية راسخة وإدارات مدنية تبحث عن حلول مؤقتة للبطالة. وهو كذلك معركة حول من يُمسك بتعريف المفاهيم الشرعية في دولة بلا مرجعية موحدة، ومن يُحدّد الدور الديني للمرأة في فضاء عام يتغير، لكنه لا يزال مقيّدًا بقيود الماضي. وفي نهاية المطاف، تبقى الحقيقة الأهم: أن أي تغيير في البنى الدينية لا يمكن أن يتم بقرارات بيروقراطية منعزلة، بل يحتاج إلى حوار شامل، ومصارحة صادقة، ومراعاة لحساسية الهوية الجمعية التي صمدت لعقود، لكنها لم تعد قادرة على تجاهل الأسئلة الجديدة.

فضيحة في القمة العربية

أصول عراقية مفقودة تف

طـلـب الرئيس الصومالي حسن شيخ محمود خلال كلمته بالقمة العربية في بغداد من الجانب العراقي إعادة تأهيل مصفاة النفط العراقية في الصومال بغية إعادة تشغيلها، مما أعاد ملف الأصول العراقية في الخارج للواجهة.

حيث كشفت القمة العربية التي اختتمت أعمالها في العاصمة العراقية بغداد في الـ 17 من مايو (أيار) الماضي عن ملف الأصول العراقية في عدد من البلدان العربية ودول أخرى في العالم، والتي يرجع تاريخ غالبيتها لسبعينيات القرن الماضي.

وطلب الرئيس الصومالي حسن شيخ محمود في كلمته خلال القمة من الجانب العراقي إعادة تأهيل مصفاة النفط العراقية في الصومال بهدف إعادة تشغيلها واستئناف العمل فيها، إذ يعود تاريخ إنشائها لسبعينات القرن الماضي إبان تأسيس العراق صندوقاً استثمارياً خارجياً عام 1974 هدفه فتح استثمارات في عدد من الدول كنوع من أنـواع الدعم الاقتصادي والسياسي باسم «الصندوق العراقي للتنمية الخارجية»، وركز على قطاعات الصناعة والمال والنقل والزراعة والنفط.

ـــضح جهل الحكومة بتاريخها

نبيل المرسومي إلى «وجود عدد من الأصول العراقية تتضمن مزارع وغيرها كجزء من أصول صندوق تنموي أسسه العراق خلال سبعينات القرن الماضي

أعلنت «لجنة العلاقات الخارجية» في البرلمان العراقي أنها ستستضيف مسؤولين من وزارة الخارجية للاستفسار عن الأصول العراقية في الخارج

ويبدو أن كلمة الرئيس الصومالي أعادت المصفاة العراقية للواجهة بعدما كانت طاقتها التشغيلية اليومية تبلغ ١٠ آلاف برميل وتعمل على النفط العراقي الخام، وأدى اندلاع الحرب الداخلية في الصومال خلال العقود الماضية إلى تدمير ونهب أجزاء منها، مما جعلها تتطلب عملية إعادة تأهيل واسعة.

ولعل ما تحدث به الرئيس الصومالي كشف عن ملف كبير يضم كثيراً من الأصول العراقية في الخارج، إذ يتحدث بعض النواب عن مزارع شاي في سريلانكا ومزارع رز في فيتنام ومزارع بنّ في البرازيل، وسفن صيد تجارية استثمر فيها العراق أو له أسهم فيها، فضلاً عن قصور وعقارات اشتراها العراق خلال العقود الماضية وتحتاج إلى متابعة وبحث، وقد فُتح هذا الملف عام ٢٠٢٠ من قبل بعض النواب إلا أنه أُغلق لاحقاً، وكانت عضو «هيئة النزاهة» عالية نصيف قد جددت مطالبتها عام ٢٠٢٢ لرئيس الوزراء ووزارة الخارجية ومجلس النواب بفتح الملف مجدداً، ودعت «هيئة النزاهة» والادعاء العام الى فتح سلسلة تحقيقات في هذا الشأن.

البرلمان يتدخل

بدورها أعلنت «لجنة العلاقات الخارجية» في البرلمان العراقي أنها ستستضيف مسؤولين من وزارة الخارجية للاستفسار عن الأصول العراقية في الخارج، وقال العضو عامر الفايز إنها «ستوجه كتاباً إلى وزارة الخارجية بعد العطلة التشريعية للبرلمان للاستفسار عن الأصول العراقية في الخارج، ولا سيما بعد تصريح الرئيس الصومالي عن وجود مصفاة للنفط تابعة للعراق في الصومال»، متابعاً أن «لدينا اطلاعاً على الأملاك التي تخص السفارات، فهناك عقارات تملكها في بعض البلدان، أما الأملاك التي تخص الحكومة فإن وزارة الخارجية

> **ما تحدث به الرئيس الصومالي كشف عن ملف كبير يضم كثيراً من الأصول العراقية في الخارج**

هي المسؤولة عن متابعتها".

صندوق تنموي

من جهته لفت المتخصص في الشأن الاقتصادي نبيل المرسومي إلى «وجود عدد من الأصول العراقية تتضمن مزارع وغيرها كجزء من أصول صندوق تنموي أسسه العراق خلال سبعينات القرن الماضي»، وقال إن «العراق أسس في سبعينات القرن الماضي صندوقاً للتنمية الخارجية، والحكومة في حينه كانت تستخدم أمواله في إنشاء شركات مشتركة وأيضاً للدخول في استثمارات، كما هو الحال في إنشاء مصفاة الصومال التي تعتبر من المصافي الصغيرة التي تبلغ طاقتها ١٠ آلاف برميل يومياً، وتعمل على النفط العراقي الخام، وكان الاستثمار مناصفة بين العراق والصومال فيما تحملت بغداد كلفة الإنشاء".

إنشاء مصفاة في الصومال

وفي حين أن المصفاة توقفت عن العمل خلال ثمانينيات القرن الماضي وتعرضت للنهب والسرقة أثناء الحرب الأهلية الصومالية، تشير المعلومات إلى أن ما بقي منها مجرد أطلال، بحسب المرسومي، الذي شدد على أهمية أن تتابع وزارة الخارجية هذا الموضوع «كونها ممتلكات عراقية، ولذلك نلقي باللوم على سفيرنا في مقديشو وعلى وزارة المالية، لأن الصندوق العراقي يقع تحت إشراف وزارة المالية".

وشدد المتحدث ذاته على ضرورة متابعة وزارة الخارجية والمالية الاستثمارات المشتركة، إذ إنه «منذ عام ٢٠٠٣ إلى يومنا هذا لم تتابع الاستثمارات التي أنشأها الصندوق العراقي، وهناك أخبار تتحدث عن وجود سفن صيد تابعة للدولة كانت تجوب البحار، فضلاً عن كثير من الأصول الأخرى»، داعياً السلطات إلى فتح هذا الملف «لأن هذه الأصول موجودة في أماكن مختلفة من العالم، واسترجاعها يعني جلب واردات مالية إضافية للبلاد".

شركات تدقيق كبرى

من ناحية ثانية دعا أستاذ العلوم السياسية بالجامعة المستنصرية عصام الفيلي إلى «ضرورة أن يستعين العراق بشركات تدقيق كبرى لمتابعة أصوله الخارجية»، مضيفاً أن «هناك شركات عالمية لصناعة السيارات يمتلك العراق أسهماً فيها، إلا أنه لم يتابع هذه الأموال واكتفت الطبقة السياسية بالانقضاض على الدولة من الداخل، وتنظر إليها على أنها دولة غنائم".

ولفت الفيلي إلى أن «بغداد تمتلك أوليات لهذه الأصول ولكن لا توجد متابعة لها، فضلاً عن الفساد وعدم الاكتراث بها مما أضاعها»، ومشيراً إلى «كثير من الأشخاص الذين يعلمون بهذه الأصول ولم يتعاونوا مع الدولة لأنها باعتقادهم لا تستحق التعاون معها»، وداعياً إلى التعاقد مع شركات مالية كبرى للبحث عن هذه الأصول، سواء كانت أبنية أو سفناً وطائرات مدنية وعسكرية أو مزارع.

السياسة الواقعية

في إدارة ملف النفط: حماية الو

د. دلدار فرزنده الزيباري

عميد كلية التقنية جامعة عقرة للعلوم التطبيقية

في عالم اليوم، لم تعد العلاقات الدولية قائمة فقط على المبادئ الأخلاقية أو الشعارات الإنسانية، بل أضحت المصالح الاقتصادية والاستراتيجية هي المحرك الأساسي للسياسات والتحالفات بين الدول. وتبرز أهمية هذه الحقيقة بشكل خاص لدى الدول الصغيرة أو الأقاليم ذات الحكم الذاتي، التي تجد نفسها أمام تحديات وجودية تفرض عليها البحث عن شركاء أقوياء يضمنون لها الحماية والاستقرار، ويمنحونها فرصة الاستفادة من التقدم التكنولوجي والاقتصادي العالمي. وفي هذا السياق، تبرز تجربة

ة لإقليم كردستان

وجود وضمان المصالح الوطنية

إقليم كردستان العراق كنموذج واقعي في كيفية إدارة المصالح الوطنية ضمن بيئة إقليمية ودولية معقدة. يلاحظ أن المجتمع الدولي، ولا سيما الدول الكبرى ذات الاقتصادات القوية، غالباً ما تتدخل في شؤون الدول الأخرى تحت ذرائع إنسانية، مثل حماية حقوق الإنسان أو تعزيز الاستقرار. إلا أن هذه التدخلات، في كثير من الأحيان، تخفي وراءها دوافع استراتيجية تتعلق بحماية مصالحها الوطنية وتأمين احتياجاتها من المواد الأولية ومصادر الطاقة.

اعتمد الإقليم سياسة واقعية عند إبرام العقود النفطية مع شركات الدول الكبرى، وهي ذات السياسة التي انتهجتها العديد من الدول الخليجية والدول الصغيرة

فمبدأ «المسؤولية الأخلاقية» يُستغل أحياناً كغطاء لتحقيق أهداف اقتصادية وجيوسياسية، حيث تسعى هذه الدول إلى ضمان تدفق الموارد الحيوية التي تدعم نموها الاقتصادي وتعزز نفوذها العالمي، حتى وإن تعارض ذلك مع مبادئ السيادة الوطنية للدول الأخرى.

في المقابل، تجد الدول الصغيرة أو الأقاليم ذات الحكم الذاتي داخل الدول نفسها في حاجة دائمة إلى بناء علاقات قوية مع الدول الكبرى والمؤثرة على الساحة الدولية. فهذه العلاقات لا تقتصر فقط على الجانب الاقتصادي أو التكنولوجي، بل تمتد لتشمل جوانب الحماية السياسية والأمنية أيضاً. إذ تدرك هذه الكيانات أن دعم القوى العالمية يمكن أن يكون عاملاً حاسماً في ضمان بقائها واستقرار حكوماتها، سواء في مواجهة التحديات الداخلية مثل الثورات أو الاضطرابات، أو في التصدي للمؤامرات والتدخلات الخارجية. كما أن التعاون مع الدول الغربية يتيح لها الاستفادة من الخبرات المتقدمة والتكنولوجيا الحديثة، مما يسهم في تعزيز اقتصاداتها وتطوير بنيتها التحتية. من هنا، يصبح الانفتاح على العالم وبناء شراكات استراتيجية مع القوى الكبرى خياراً ضرورياً، بل وأحياناً مصيرياً، لضمان الاستمرار والتقدم في بيئة دولية معقدة ومتغيرة.

وفي هذا السياق، نجد أن معظم الدول العربية، وبخاصة دول الخليج، ليست من القوى الكبرى على الساحة الدولية، ما يجعلها تعتمد بشكل كبير على دعم وحماية الدول العظمى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية. فهذه الدول تواجه تهديدات إقليمية متعددة، وتدرك أن افتقارها للإمكانات العسكرية والتكنولوجية الكافية يجعلها بحاجة ماسة إلى مظلة الحماية الغربية. ولهذا السبب، نجدها مستعدة لدفع أثمان باهظة للحفاظ على علاقاتها مع القوى العالمية، حتى لو تطلب الأمر تقديم تنازلات اقتصادية كبيرة أو إبرام عقود استثمارية ضخمة وغير مسبوقة. وقد شهدنا في السنوات الأخيرة سباقاً بين بعض هذه الدول لعقد صفقات بمبالغ طائلة مع الولايات المتحدة، ليس فقط لتحقيق مكاسب اقتصادية، بل لضمان استمرار الدعم السياسي والأمني، والحفاظ على استقرار أنظمتها الحاكمة في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

انطلاقاً من هذه الحقائق، اعتمد إقليم كردستان سياسة واقعية عند إبرام العقود النفطية مع شركات الدول الكبرى، وهي ذات السياسة التي انتهجتها العديد من الدول الخليجية والدول الصغيرة حول العالم. فالإقليم، الذي يفتقر إلى قوة عسكرية كافية لمواجهة التهديدات الخارجية بمفرده، أدرك مبكراً أهمية إدخال مصالح الدول الكبرى إلى أراضيه كضمانة لحمايته واستقراره. وجاءت هذه الخطوة بعد أن لمس الإقليم عدم جدية الحكومة الاتحادية في تنفيذ الدستور العراقي

نجد أن معظم الدول العربية، وبخاصة دول الخليج، ليست من القوى الكبرى على الساحة الدولية، ما يجعلها تعتمد بشكل كبير على دعم وحماية الدول العظمى

الدائم، خاصة فيما يتعلق بالمواد الخاصة بكردستان، مثل المادة ١٤٠، وحقوق قوات البيشمركة، والميزانية، وغيرها من المواد الجوهرية، بل وظهور نوايا لتعديل الدستور بما قد يهدد مكتسبات الإقليم. أمام هذا الواقع، اتخذت حكومة الإقليم قراراً تاريخياً بإبرام اتفاقيات نفطية مع شركات عالمية كبرى، مستندة في ذلك إلى تفسيرها للدستور العراقي الذي يتيح لها هذا الحق في ظل غياب تشريع قانون النفط الاتحادي. وبهذا، لم تضمن حكومة الإقليم فقط تدفق الاستثمارات والعوائد الاقتصادية، بل أدخلت مصالح الدول الكبرى إلى كردستان، ما وفر لها حماية سياسية واقتصادية من الدرجة الأولى، وساهم في تعزيز مكانتها الإقليمية والدولية، وحماية مكتسبات الشعب الكردي التي تحققت بفضل تضحياته عبر عقود من النضال. ومن أبرز ثمار هذه السياسة الاستراتيجية ما ظهر جلياً خلال حرب إقليم كردستان والعراق ضد تنظيم داعش الإرهابي. فقد لعبت المصالح الدولية، التي نشأت بفعل العقود النفطية مع الشركات الكبرى، دوراً محورياً في تدخل الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة وفرنسا لحماية الإقليم والعراق من خطر داعش. ويكفي أن نشير إلى تصريح الرئيس الأمريكي في المؤتمر الصحفي الشهير مع نظيره الفرنسي عام ٢٠١٤، حين أكد أن الضربات الجوية ضد داعش على مشارف أربيل جاءت لحماية المصالح الأمريكية في الإقليم. هذا الموقف يبرهن بوضوح أن الدول الكبرى لا تتحرك بدافع حماية الشعوب المظلومة، بل من أجل حماية مصالحها الاستراتيجية. وتجربة الشعب الكردي خير دليل على ذلك، إذ عانى الكرد لأكثر من قرن من الاضطهاد والقتل الجماعي في كل من إيران وسوريا وتركيا دون أن تتحرك القوى الكبرى لنجدتهم، لكن عندما ارتبطت مصالحهم بالإقليم، تغيرت مواقفهم وبدأوا يتحدثون عن حقوق الكرد. لذا، فإن الهدف الأساسي وراء هذه العقود لم يكن اقتصادياً فقط، بل كان في جوهره حماية وجود الإقليم وضمان بقاء مكتسبات الشعب الكردي في العراق، بعد عقود من النضال والتضحيات. إن تجربة إقليم كردستان في إدارة ملف النفط تمثل نموذجاً ناجحاً للسياسة الواقعية التي توازن بين المصالح الوطنية ومتطلبات البيئة الدولية. لقد أثبتت الأحداث أن الاعتماد على الذات وحده لا يكفي في عالم تحكمه المصالح والتحالفات، وأن إدخال مصالح القوى الكبرى إلى الإقليم كان قراراً استراتيجياً صائباً حافظ على استقرار كردستان وفتح أمامها آفاقاً جديدة للتنمية والتطور. وفي ظل استمرار التحديات الإقليمية والدولية، يبقى من الضروري مواصلة هذه السياسة الواقعية، مع التأكيد على أهمية الحوار والتفاهم مع الحكومة الاتحادية، بما يضمن حقوق ومكتسبات شعب كردستان ضمن عراق اتحادي ديمقراطي تعددي.

تفكيك الإمبراط

هل قدّم ترمب أعظم هـ

في لحظة فارقة من التاريخ العالمي، وبينما تنخرط الولايات المتحدة في صراع محموم للحفاظ على زعامتها الاقتصادية والعسكرية، تفاجئ العالم بخطوات متسارعة لتفكيك أحد أعمدة تفوقها العالمي: القوة الناعمة. ففي عهد الرئيس دونالد ترمب، لم تكتف واشنطن بتقليص أدواتها الثقافية والإعلامية والتعليمية التي طالما مكّنتها من بناء صورة جذابة للعالم، بل سلكت مساراً يبدو وكأنه تنازل طوعي ومجاني عن أحد أخطر أوراق التفوق الاستراتيجي لصالح خصومها، وعلى رأسهم الصين. يواصل الرئيس الأميركي دونالد ترمب حملته ضد مظاهر القوة الناعمة الأميركية كافة، وكأنه لا يريد أن يستثني منها شيئا تقريباً، وما زالت الضجة الكبيرة حول إيقاف الوكالة الأميركية للتنمية الدولية للمساعدات، وهي قوة مادية وناعمة في الوقت نفسه، والتي بدأت بتجميدها بدعوى المراجعة والدراسة، ثم انتهت قبل مرور أشهر المراجعة الثلاثة إلى الإلغاء الكامل والتصفية، وتلى هذا إيقاف قناة «الحرة» العربية، فضلاً عن التفاعلات المعقدة التي تتواصل مع الجامعات الكبرى، وآخرها جامعة «هارفرد» العريقة التي رفضت الخضوع لطلباته وتعرض بعضها لإجراءات عقابية كبيرة.

ـــورية الناعمة

ـــدایاه الاستراتيجية للصين؟

بينما تقاوم الولايات المتحدة وتحارب بشراسة من أجل ألا تتخلى عن عرش الاقتصاد العالمي، فهي تتنازل طواعية، ومن دون مقاومة

المعركة الأكاديمية وما بعدها من دلالات

ربما تبدو هذه القضية أقل خطورة نسبياً من مسألة وكالة المساعدات الأميركية، ولكنها في الحقيقة بالغة الأهمية أيضاً، وتتداخل مع قضايا عديدة، وتمس أسس النظام السياسي الأميركي وتقاليد الفكر والبحث العلمي وتقاليد الجامعات الكبرى في العصر الحديث، وتمتد بطبيعة الحال لقيم الديمقراطية.

والمظلة التي اختارت الإدارة الجديدة أن تعمل في إطارها هي مظلة الانحياز الأعمى لإسرائيل وعداء الشعب الفلسطيني، ولكن في الحقيقة ليست السبب الوحيد، وعموماً بدأت الأمور بتصريحات لترمب، ولاحقاً لمساعديه، بعدم السماح بأي انتقادات أو تظاهرات ضد إسرائيل، ودعماً للفلسطينيين، وبعدها فرضت إجراءات عقابية في حق جامعة «كولومبيا» على رغم أن الأخيرة كانت متجاوبة مع الضغوط اليهودية، وهي الضغوط التي تسببت في إقالة رئيستها على رغم تنازلاتها، ثم بعثت الإدارة بتهديدات للجامعة الأعرق «هارفرد» قِبلة نسبة ضخمة من النخبة الأميركية والعالمية والأقدم حتى من تاريخ الاستقلال الأميركي، وهو ما لم يعجب الجامعة التي رأت التمسك بتقاليدها الجامعية، فكانت النتيجة إجراءات عقابية فورية وصلت إلى استقطاع أكثر من ملياري دولار من الدعم الحكومي الفيدرالي للجامعة، مما يعنى أن القضية انتقلت إلى مرحلة تكسير عظام، على أن رد فعل الجامعة أدى إلى استقواء جامعات أخرى انتقدت سلوك الإدارة الأميركية، وفي كل الأحوال من الواضح أن هذه القضية مرشحة لتفاعلات معقدة وقاسية في الفترة المقبلة.

وفي التقدير أن السبب الآخر لهذه المواجهة الجديدة ليست إسرائيل وحدها، وإنما في الحقيقة عدم ارتياح ترمب للتيارات السياسية والفكرية التي تسيطر على جامعات القمة الأميركية الليبرالية، والتي يصوت كثر من أبنائها تاريخياً، وليس اليوم فقط ضد الحزب الجمهوري، وربما اليوم لا ترتاح أكثر نخبها ودارسيها للتوجهات اليمينية المتشددة وللمفاهيم الشعبوية التي يروج لها ترمب، ومن ثم فالأرجح أنه لا يشعر بالارتياح نفسياً وسياسياً لما تمثله هذه الجامعات التي يتصدر كثير منها عرش الجامعات في العالم وليس فقط بلاده، وتلعب دوراً ربما لا يمكن تقديره بثمن في الترويج للحياة والنموذج الأميركي، ويتم تاريخياً ربط كثير من كوادر العالم المختلفة من دول متقدمة ودول جنوب بهذه الثقافة من خلال هذه الجامعات.

والمفارقة أيضاً أن مناخ هذه الجامعات وتمويلها الضخم يحقق النسبة الكبرى من التفوق العلمي والأكاديمي الأميركي الذي ينعكس تكنولوجياً، وفي مناحي الحياة كافة، ويكفي تذكر أن مستشفيات جامعة «هارفرد» العديدة كانت تحصل على دعم حكومي يقدر بأكثر من ٧ مليارات دولار، وسيكون السؤال: هل ستكون هذه هي الخطوة الثانية بانعكاسات هذا على المنظومة الطبية والرعاية الصحية والأبحاث العلمية في مجال الطب؟ كلها أسئلة مهمة وتداعياتها ليست هينة.

والمفارقة أيضاً أن التضييق الذي سيتم على الجامعات والمؤسسات العلمية في ما يتعلق بالنشاط السياسي، وستمس عرباً، وربما يهوداً أميركيين أكثر، وغيرهم، لن تمس الطلبة الصينيين الذين يملأون الجامعات الأميركية في التخصصات كافة، وليس معروفاً عنهم أي نشاط سياسي أو غير سياسي حتى.

وكالة المساعدات التنمية الأميركية عرضنا في كتابات سابقة بعض جوانب

> **مناخ هذه الجامعات وتمويلها الضخم يحقق النسبة الكبرى من التفوق العلمي والأكاديمي الأميركي**

هذه القضية في معرض الحديث عما فعله ترمب في أشهره الأولى، وكيف أن كثيراً من برامج الرعاية الصحية حول العالم ستتوقف وتنهار بالكامل بسبب التوقف المفاجئ للمعونة الأميركية، وعلى رغم ذلك أشرنا إلى بُعد مهم من أن كثيراً من المليارات التي كانت تنفقها هذه المؤسسة الضخمة كانت تدخل في جيوب أميركية من أفراد وشركات من خلال صور عديدة، مثل الإشراف على أبحاث طبية وعلمية، سواء من خلال منظمات أممية كمنظمة الصحة العالمية وغيرها، فضلاً عن المساعدات المباشرة للدول المختلفة ومؤسساتها الاجتماعية والعلمية، وفي معظم هذه المشروعات، إن لم يكن كلها، كان هناك، دوماً، الطرف الأميركي المشرف الذي يتقاضى نسبة ضخمة مما يتم تقديمه بهذا الصدد، ولكن من دون شك، لا يمكن التقليل من حجم وأهمية هذه المساعدات في قضايا صحية وسكانية واجتماعية مهمة لدول الجنوب، كتنظيم الأسرة ورعاية الأمومة والطفولة، ومكافحة الفقر والأمراض المتوطنة، إذ كان كثر من المواطنين البسطاء حول العالم يحملون كثيراً من التقدير والصورة الزاهية للولايات المتحدة ودعمها ورعايتها.

وفي الحقيقة، إن هذه المساعدات المادية لم تكن فقط أداة اقتصادية للترويج والدفاع عن المصالح الأميركية، ولكنها لعبت دوراً لا يمكن تجاهله في إبراز صورة البريق الأميركي وجاذبية وقوة هذه الدولة كأكثر المجتمعات جاذبية في العالم.

> التضييق الذي سيتم على الجامعات والمؤسسات العلمية في ما يتعلق بالنشاط السياسي

وكانت إحدى مشكلات الصين الصاعدة، كقوة كبرى في العالم، أنها تستجيب لطلبات الحكومات، وليس الشعوب في بناء مؤسسات ضخمة أو قصور حكومية وحتى مدارس، ولكن مع قليل من المشروعات التي يلمسها المواطنون البسطاء، مثل تلك الأميركية، حتى لو كان معظمها رعاية فقراء وليس تحسين أحوالهم المستقبلية، كما كانت جاذبية المشروعات الصينية أنها كانت بلا شروط سياسية، وبخاصة في ما يتعلق بتوجهات النظم السياسية، وهو أمر محل خلاف لدى الناشطين السياسيين في دول الجنوب، وفي مختلف الأحوال كانت واشنطن تتفوق بمساحة كبيرة في ما يتعلق بتدفقات مساعداتها الخارجية.

واشنطن تغيب في وسط عالم يُعاد تشكيله

لعقود أسهب الكتاب والباحثون في مناقشة مفهوم القوة الناعمة التي بلورها عالم السياسة الأميركي المشهور جوزيف ناي في تحليل مصادر القوة والتأثير الأميركية المتنوعة وقدرتها على التأثير، إضافة إلى القوة المادية - العسكرية والاقتصادية، وهي في الحقيقة بلورة لمفهوم وظاهرة قديمة زادت أهميتها في العصر الحديث، لكنها أقدم من ذلك، وهذا ليس موضوعنا، ولكن التركيز كان على القوة الأميركية بهذا الصدد، وكانت المقارنات بين واشنطن والقوة الصاعدة، أي الصين، تشير إلى أن هذا البعد يعطى أسبقية ضخمة للأولى، وتروج المقارنات إلى أن الصين، حتى لو صعدت اقتصادياً، فهي بعيدة كثيراً عن التأثير الثقافي والسياسي الأميركي.

ومن هنا تبدو حدة المفارقة أنه بينما تقاوم الولايات المتحدة وتحارب بشراسة من أجل ألا تتخلى عن عرش الاقتصاد العالمي، فهي تتنازل طواعية، ومن دون مقاومة، عن عرش القوى الناعمة المختلفة، بل تتنازل عن تميزها وتفوقها في هذا المجال هدية للصين، ولكل القوى الطامحة الجديدة، وفي وقت دقيق، حيث تثار معركة إعادة تشكيل العالم وامتلاك أوراق القوة والحضور.

كيف غيّر ترمب قواعد اللـــ

د. آمال مدللي

مستشارة في الشؤون الدولية ومن كبار الباحثين في مركز وودرو ويلسون الدولي

في تحوّل دراماتيكي حاد عن سياسات أسلافه، جاء الرئيس الأميركي دونالد ترمب إلى الخليج ليعلن عن مبدأ جديد يقود السياسة الخارجية للولايات المتحدة نحو الشرق الأوسط. في خطابٍ ألقاه في المنتدى الاقتصادي في الرياض، تحدث ترمب بلغة واقعية غير مسبوقة، مؤكداً أن السلام لا يأتي من التدخلات الخارجية أو الخطابات المؤثرة، بل من القوة الاقتصادية والشراكات المتكافئة، وانتقد بصراحة إخفاقات الإدارات السابقة، من جورج بوش إلى باراك أوباما وصولاً إلى جو بايدن، وطرح عقيدته التي تستند إلى

ـــعبة في الشرق الأوسط؟

زيارة الرئيس دونالد ترمب إلى الخليج، وخطابه في المنتدى الاقتصادي في الرياض، شكّلا نقطة تحول كبرى في السياسة الخارجية الأميركية نحو المنطقة

«سلام من خلال القوة»، وتضع المصالح قبل الأيديولوجيا، وتبني علاقاتها على أساس الندّية والاحترام المتبادل.

فزيارة الرئيس الأميركي دونالد ترمب إلى الخليج، وخطابه في المنتدى الاقتصادي في الرياض، شكّلا نقطة تحول كبرى في السياسة الخارجية الأميركية نحو المنطقة، وأبرزا للمرة الأولى مبدأ ترمب في المنطقة، الذي يختلف اختلافاً جذرياً عن سياسات الرؤساء الأميركيين الذين سبقوه، خصوصاً الرؤساء الثلاثة السابقين، جورج بوش وباراك أوباما وجو بايدن.

الخطاب ارتكز على جذور ثابتة في الاستراتيجية الأميركية، ولكن من خلال تعريف مختلف لهذه الاستراتيجية متجذر في تفهم أكبر للتحولات الهامة التي حدثت في المنطقة، اعتراف بالنضج السياسي والاستراتيجي الذي وصلته المنطقة، والذي حقّقه قادتها، ولم يجرِ استيراده من أحد، ولا اعتمد على مساعدة أحد، كما قال الرئيس ترمب. إنه نضج محلي نبع من تجربة المنطقة وتقاليدها وقيمها. كما هو اعتراف بأن المنطقة أصبحت نقطة ارتكاز محورية اقتصادياً واستراتيجياً ودبلوماسياً للعالم.

قال الرئيس ترمب: «هذا التحول الكبير لم يأتِ من ضجيج التدخل الغربي، أو من هبوط الناس بطائرات جميلة تعطي المحاضرات حول كيف يجب أن تعيشوا وتحكموا أنفسكم. لا. إن المعجزات البراقة في الرياض وأبوظبي لم يصنعها من يسمون بناة الأمم، المحافظون الجدد أو المنظمات غير الربحية الليبرالية، مثل تلك التي صرفت تريليون دولار، وفشلت في تطوير بغداد والعديد من المدن الأخرى».

هنا الرئيس ترمب ينتقد سياسة الرئيس الأميركي جورج بوش، وما قامت به إدارته في العراق. ولكن الذي قاله ترمب في الرياض هو انقلاب جذري على سياسات أميركية متعاقبة، كان آخرها في السنوات العشرين الماضية التي يرى الرئيس، كما يتفق معه كثير من العرب، أنّها أدّت إلى الدمار والخراب فقط في العديد من الدول العربية. فالرئيس بوش بعد ١١ سبتمبر (أيلول) قارب المنطقة بسياسة أطلق عليها «أجندة الحرية»، وأصبحت تسمى «مبدأ بوش»، خصوصاً بعد احتلال العراق. ولخّص هذا المبدأ في خطاب تنصيبه لولاية ثانية بالقول: «إن بقاء الحرية في بلادنا أصبح يعتمد أكثر وأكثر على نجاح الحرية في أراضٍ أخرى». وهذا المبدأ اعتمد بشكل رئيسي على التدخل العسكري والسياسي في المنطقة. وأتى بعده خطاب الرئيس أوباما في القاهرة، الذي أراد منه أن يكون «بداية جديدة مع العالم العربي والإسلامي، وبداية شراكة على أساس الاحترام المتبادل، والمصالح المتبادلة». الرئيس أوباما أعطى خطاباً مؤثراً، فيه

ترمب: هذا التحول الكبير لم يأتِ من ضجيج التدخل الغربي، أو من هبوط الناس بطائرات جميلة تعطي المحاضرات حول كيف يجب أن تعيشوا وتحكموا أنفسكم

تفهم لقضايا العرب وغضبهم، وأعطى المنطقة وشعوبها الاحترام والتفهم، الذي كانت تتوق إليه، ولكن الخطاب كان منفصلاً عن السياسة التي انتهجها في المنطقة، سواء تجاه المسألة الفلسطينية أو مخاوف بلدانها من تعاظم تدخل إيران في شؤونها، وتوقيع اتفاق نووي لم يلبِ مطالب المنطقة في لجم النفوذ الإيراني في المنطقة، بل ساهم في زيادته. فكلام أوباما الجميل كان تمريناً لغوياً وليس تغييراً استراتيجياً تجاه المنطقة وقضاياها. لكن الأهم في توجه أوباما في المنطقة أنه حافظ على الوضع الراهن، لأنه لم يتخذ القرارات والمواقف التي كانت مطلوبة لإحداث التغيير الذي نادى به في العلاقة مقابل أوتوقراطيات، أعلنت أن الدبلوماسية هي أولويتها، وليس التدخل العسكري في المنطقة، وشدّدت على حلّ النزاعات عبر المفاوضات والتعاون المتعدد الأطراف، وتقوية التحالفات. ولكن هذه الإدارة تقف اليوم كأول إدارة متفرجة أكثر من سنة ونصف سنة، بينما يقتل أكثر من ٥٠ ألف فلسطيني، وتدمر غزة، ولم تستخدم الإدارة نفوذها ولا قوتها لوقف النار، وإيجاد حلّ، حيث تقف المنطقة اليوم على أشلاء غزة وأشلاء الدولة الفلسطينية وحلّ الدولتين. يمكن وصف مبدأ إدارة بايدن، إذا كان يمكن الحديث عن مبدأ لها بـ«اللاقرار».

أتى الرئيس ترمب ليقلب هذه السياسات السابقة رأساً على عقب منذ

الرئيس ترمب لا يريد حرباً جديدة في المنطقة، ولا يريد الغرق في نزاعات الشرق الأوسط، كما لا يريد بقاء الجنود الأميركيين في المنطقة

المؤرخ نايل فيرغسون: لديها كثير من صفات الإمبراطورية، ولكن الأميركيين لا يريدون أن يكونوا إمبراطورية، وهذا يسبب تأرجح القوة الأميركية

اليوم الأول لولايته الثانية.

أتى ليقول إنه يريد أن يكون صانع سلام وموحداً، و«لا يحب الحرب»، وسينهي النزاعات فور تسلمه الإدارة. ولكن سلامه هو السلام من خلال القوة. قدّم رؤيا واقعية للسياسة الخارجية، وأكّد أنه سيبنيها على التجارة، ويسعى إلى الاستقرار، وسيعتمد على سياسة تعتمد على المصالح، بحيث يضع أميركا أولاً، ويعتمد سياسة خالية من الآيديولوجيا. أخبر ترمب المنطقة في خطاب الرياض أنه لا يؤمن بأن هناك أعداء دائمين، واتخذ قراراً جريئاً أعلنه في المملكة برفع العقوبات عن سوريا، والتقى الرئيس السوري أحمد الشرع، بالرغم من اعتراض كثيرين في واشنطن، ومعارضة إسرائيل رفع العقوبات، حتى إن أحد الشيوخ في الكونغرس قال إن بعض المسؤولين في إدارة الرئيس ترمب يعملون على إفشال جهده لرفع العقوبات. لا يمكن تصور أي من الرؤساء السابقين يقدم على خطوة رفع العقوبات بهذه السرعة، ولكن ترمب رأى البعد الاستراتيجي في القرار، حيث يمنع عودة إيران وروسيا للعب دور في سوريا.

وفي الوقت نفسه، يستجيب لطلب صديق، هو ولي العهد السعودي، الذي يرى أن استقرار المنطقة يعتمد على استقرار سوريا.

وفي إطار مبدأ عدم الإيمان بأن هناك أعداء دائمين خاطب إيران، أولاً عبر رسالة كتبها لآية الله خامنئي، ومن ثم في خطابه في المملكة، حيث وجّه رسالة إلى إيران معرباً عن سعادته إذا «جعلنا منطقتكم والعالم مكاناً أكثر أمناً. ولكن إذا رفضت القيادة الإيرانية غصن الزيتون، واستمرت في الهجوم على جيرانها، فعندها لن يكون لدينا أي خيار إلا أن نضع ضغطاً هائلاً، وأن ندفع تصدير النفط الإيراني إلى الصفر، كما فعلت سابقاً».

الرئيس ترمب لا يريد حرباً جديدة في المنطقة، ولا يريد الغرق في نزاعات الشرق الأوسط، كما لا يريد بقاء الجنود الأميركيين في المنطقة، ولكن عندما يقول إنه لن يسمح لإيران بالحصول على سلاح نووي، إنما يعني ذلك. وهنا سيكون الأمر مختلفاً عن خطوط أوباما الحمر في سوريا، أو تعهد بايدن بوقف النار في غزة. ترمب ينفذ ويعيد الردع كسياسة أميركية حازمة في مواجهة انهيار الردع الأميركي في السنوات الأخيرة، كما يقول المقربون من الرئيس.

وترمب أراد من زيارته للخليج أن يرسل رسالة دعم لحلفائه، فرأينا، وكما كتبت «رويترز» أن الزيارة أدّت إلى نشوء نظام شرق أوسطي سني يغطي على محور المقاومة الإيراني، كما علّمت رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو درساً، فحواه أنه لن يستطيع بعد اليوم الاعتماد على الدعم غير المشروط من واشنطن، حسب «رويترز». أميركا، كما يقول المؤرخ نايل فيرغسون: «لديها كثير من صفات الإمبراطورية، ولكن الأميركيين لا يريدون أن يكونوا إمبراطورية، وهذا يسبب تأرجح القوة الأميركية. ويضيف أن هناك فترات من القوة، ومن ثم فترات من التراجع». أميركا اليوم في ظل قيادة الرئيس ترمب تتمتع بالقوة، ومبدأ ترمب يقوم على زيادة هذه القوة عبر سياساته الاقتصادية، وعبر سلام القوة. فهل ينجح هذا السلام حيث فشل كثيرون؟ الصفحة الجديدة التي فتحها ترمب خلال زيارته، تفتح الباب على فرص جديدة لشراكة قائمة على الندية واحترام خصوصية الآخر ونقاط قوته، ربما هذه بداية طريق سلام جديد، إلا إذا ارتكبت أميركا غلطة جميع الإمبراطوريات، وتخطت حدود قوتها، فتتراجع كما يتنبأ فيرغسون.

أخبر ترمب المنطقة في خطاب الرياض أنه لا يؤمن بأن هناك أعداء دائمين، واتخذ قراراً جريئاً أعلنه في المملكة برفع العقوبات عن سوريا

أرض الأنبياء تنتظ

لطفي فؤاد نعمان

سياسي يمني مستقل

في زمن تتسارع فيه التحولات الجيوسياسية وتتعاظم فيه التحديات في الشرق الأوسط، تبرز قيادة استثنائية تسابق الزمن لا لتواكب المستقبل فحسب، بل لتصنعه. بين أروقة القمم الدولية وغرف صنع القرار، يواصل ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان رسم ملامح نهضة غير مسبوقة، لا تعرف التردد ولا ترضى بالقليل. في مشهد تتقاذفه الأزمات، يصر القائد الشاب على أن الاستقرار لا يكون إلا بالتنمية، وأن الأمن لا يتحقق إلا بالتعاون والشراكة الفاعلة. هذا المقال يتتبع خطوات الحلم السعودي نحو شرق أوسط جديد، تُطفئ فيه الحروب، وتُزرع مكانها بذور الازدهار.

ـــر نهضة الحكماء

لم يكن مفاجئاً ثناء رئيس الولايات المتحدة دونالد ترمب على أحد أهم أصدقائه وأبرز دعاة الاستقرار والنهضة في الشرق الأوسط الأمير محمد بن سلمان.. وأن يصوغ بعض ثنائه في تساؤل علني عن سر النشاط: «هل تنام؟ كيف تنام؟».

ليس مفاجئاً، لماذا؟ لأن من يحقّق هذه التطورات المذهلة في هكذا زمن قياسي لا ينام كثيراً؛ إذاً «في الليل» يغفو ولي العهد السعودي، حسب جوابه، فإنه حين ينام «ملء جفونه عن شواردها» تظل تداعبه الأحلام بما سيحققه بُعيد استيقاظه، مع المتابعة نهاراً لما تحقق قُبيل استيقاظه.

سؤالٌ بديهي: مَن ينام في الشرق الأوسط؛ الزاخر بالاضطرابات؟ ليس فحسب «مَن هدأ ضميره ينام والرعود تقصف»، بل من يرج الأرض بإنجازه وتقديم رؤى استثنائية تُجدد فرص تألق بلاده وشعبه عالمياً، ومن خلالها تتحقق «المستهدفات» الأساسية: مواصلة نهوض البلاد وتطورها، والسعي إلى أن تتواءم معها كل المنطقة المحيطة. أما من يتردد أو يتخلّف عن فرص اللحاق بالركب المتقدم إلى المستقبل، ويرتحل إلى الماضي ويفتعل الأزمات، فيتكبّد عناء ترددِه وتخلفه، وطول السهر، والهجران. ثمة مَن يسهر الليالي تشييداً لـ«العُلا»، يصمم النموذج الأمثل في بلاده، ويَجِدُّ في تحقيق أحلام وآمال وتطلعات الاستقرار والازدهار المطلوب للشرق الأوسط، مقترِحاً على أصدقائه وشركائه الاستراتيجيين الاهتمام بأكثر الملفات حساسية وأقرب الأزمات إلى الحل السريع، وبحث متطلبات تحسين الوضع مثل «رفع العقوبات عن سوريا»؛ حيث تبرز «قوة» مثيرة للإعجاب «وليست ضعيفة تبدد الوقت» وفق مرئيات الرئيس ترمب.

ومثلما لم يغفل ولي العهد السعودي عن كثيرٍ من الاستراتيجيات المعروضة بكلمته أمام منتدى الاستثمار السعودي - الأميركي ١٣ مايو (أيار) الحالي، فإنه نبّه إلى تفصيلٍ يخص الحالة اليمنية، في أثناء القمة الخليجية - الأميركية بالرياض ١٤ مايو الحالي، مسترعياً عناية أمير دولة الكويت الشيخ مشعل الأحمد الصباح إلى تصحيح وصف بعض أطراف اتفاق وقف معركة البحر الأحمر محدداً إياها بـ«السلطة (غير) الشرعية في الجمهورية اليمنية». هذا التدقيق يتسق تماماً مع بيان «الخارجية السعودية»، الصادر مؤخراً ٧ مايو الحالي، ترحيباً «بالبيان الصادر من سلطنة عُمان الشقيقة...»، مثله مثل بقية البيانات الصادرة عن «خارجية الرياض» المتعلقة بـ«اليمننة: الأزمة اليمنية» طيلة مراحل التصعيد والوساطة والتهدئة، وتتضمن توصيف كل طرفٍ يمني تشجعه المملكة -حسب كلمة الأمير محمد بن سلمان في قمة ١٤ مايو- على إجراء الحوار المُنْتَظَر لإنهاء «الكابوس» بحل سياسي شامل، وإزالة ما يملأ حقول اليمن من ألغام لم تختلف كثيراً عن بقية حقول الشرق الأوسط... وعقول زارعيها... ومؤرقيها! إزالة تلك الألغام أو الكوابيس تستلزم شراكة عملية واعية ويقظة بين الأصدقاء المخلصين والأشقاء الأوفياء وجميع الأبناء الحريصين على مصالح بلدانهم، لكي يتلاشى الأرق ويناموا مطمئنين. المنطقة نالت منها الحروب وبحاجة إلى التنمية والعمار لتحقيق الازدهار والسلام، وقيادة نموذجية ناجحة كما في السعودية تنام مطمئنة حين تشاء؛ أنّى يكون هذا وثمة مَن يخمل ويتقاعس عن أداء مسؤوليته أو يفتعل الحوادث ويغتنمها لإطالة أمده.

مدى ضرورة تطبيق اللامـ

في إقليم كـ

د. كامران الصالحي

بروفيسور في القانون وكاتب سياسي مستقل

من المعروف أن تطبيق اللامركزية الإدارية هو إحدى السمات الجوهرية في الأنظمة الديمقراطية الليبرالية، حيث لا تنفرد السلطة المركزية بممارسة كافة الصلاحيات والاختصاصات وحصرها في مؤسسات مركزية، إنما يتم توزيع ممارستها بينها وبين الوحدات الإدارية والمرافق الخدمية المحلية، مما يؤدي إلى تقديم الخدمات المحلية من صحية وتربوية وسياحية واستثمارية... إلخ، بصورة سلسة وتخفيف الأعباء على السلطة المركزية وتجاوز الروتين..

ومن أهم خصائص ومزايا هذا النظام:

أولًا: تعزيز الديمقراطية ومشاركة المواطنين في إدارة شؤونهم المحلية، مما يساعد على تحسين كفاءة الإدارات المحلية وتجاوز

ـــركزية الإدارية

ـــوردستان العراق

البيروقراطية وتعزيز المساءلة والشفافية.

ثانيًا: توزيع الموارد المالية والخدمات بشكل عادل بين المناطق المختلفة، وتخفيف وتجفيف منافع الفساد المالي والإداري، وبالتالي تحقيق تنمية متوازنة في الإقليم.

ثالثًا: تحفيز الابتكار المحلي لإيجاد حلول فاعلة لتلبية الحاجات الفعلية لسكان الوحدات الإدارية من محافظات وأقضية ونواحٍ.

رابعًا: احتفاظ السلطة المركزية بصلاحية ممارسة الرقابة المالية والإدارية لضمان تطبيق الوحدات الإدارية للأطر القانونية والسياسية العامة.

خشية إضعاف الهوية الوطنية والانتماء إلى الإقليم على حساب الانتماء المناطقي، وبالتالي زعزعة استقرار الإقليم وتقليص نفوذه على جغرافية الإقليم

ورغم أن القيادة السياسية في إقليم كوردستان قد ثبتت النظام اللامركزي، حيث أنشأت الحكومة الحالية كلاً من إدارة سوران وإدارة زاخو وفق النظام اللامركزي الإداري، وسبقتها الحكومات السابقة في تأسيس إدارة كرميان، مما لقي دعمًا من معظم القوى السياسية الكوردستانية وحققت هذه الإدارات الكثير من الإنجازات، إلا أن البعض لا يزال يثير الشكوك حول جدوى وأهمية هذا النظام، وينشر المخاوف السياسية والاقتصادية والإدارية، منها:

١- الادعاء بأن هذا النظام سيؤدي مستقبلاً إلى تقليص سيطرة حكومة الإقليم وقدرتها في تطبيق السياسة العامة للحكومة، وبالتالي سيكون هناك تباين في تطبيق القوانين وتقديم الخدمات بين المناطق الإدارية.

٢- خشية إضعاف الهوية الوطنية والانتماء إلى الإقليم على حساب الانتماء المناطقي، وبالتالي زعزعة استقرار الإقليم وتقليص نفوذه على جغرافية الإقليم.

٣- عدم فاعلية الرقابة والمساءلة بسبب ضعف متابعة ومراقبة أداء المسؤولين المحليين.

٤- الازدواجية في اتخاذ القرارات، وبالتالي تعطيل المشاريع التنموية بسبب التداخل بين صلاحيات حكومة الإقليم وصلاحيات الوحدات اللامركزية.

٥- زيادة الأعباء المالية على عاتق حكومة الإقليم لتأسيس بنية وركائز جديدة، بما فيها تهيئة كوادر إدارية ومالية وتخصيص ميزانية مالية سنوية.

وبالرغم من هذه المخاوف، فإن نظام اللامركزية الإدارية قد حقق الكثير من أهدافه في تقديم الخدمات وإقامة المشاريع الاستثمارية، ولا سيما أن حكومة الإقليم أصبحت الداعمة الحقيقية لهذا النظام، إضافة إلى دعم القوى السياسية والجماهيرية. ورغم نجاح هذه التجربة في إقليم كوردستان

التوتر المستمر بين حكومة الإقليم والحكومة الفيدرالية في بغداد حول تطبيق قانون الميزانية العامة وإرسال حصة الإقليم

التداخل بين سلطات ومؤسسات حكومة الإقليم وبين سلطات وصلاحيات الوحدات الإدارية، يعرقل من أداء هذه الوحدات، ويؤدي إلى الازدواجية في ممارسة الصلاحيات

مقارنة مع الوحدات الإدارية في العراق، إلا أن ذلك لا ينفي المعاناة من تحديات كثيرة، منها:

أولًا: التوتر المستمر بين حكومة الإقليم والحكومة الفيدرالية في بغداد حول تطبيق قانون الميزانية العامة وإرسال حصة الإقليم، بما في ذلك العراقيل التي تضعها الحكومة الفيدرالية حول إرسال رواتب موظفي الإقليم، وحصة الإقليم من الميزانية التشغيلية والإنتاجية والسيادية، مما يؤثر سلبًا على الاستقرار المادي وضعف عمليات التنمية في عموم الإقليم، بما فيها الوحدات الامركزية.

ثانيًا: حرمان الإقليم من التمتع بموارد ثرواته الطبيعية، بما في ذلك تعطيل تصدير بترول كوردستان والاعتراض الدائم غير المشروع على سبل إدارة الإقليم لموارده الذاتية من الضرائب والرسوم المحلية، مما ينعكس سلبًا على الإمكانيات المالية للإقليم في تمويل البلديات ومجالس المحافظات والوحدات الامركزية.

ثالثًا: عدم التجفيف الكامل لمنابع الفساد المالي، رغم نجاح الحكومة الحالية في الإقليم في التخلص من كثير من مظاهر الفساد، إلا أن الفساد -على قلته- يؤثر على كفاءة ونوعية الخدمات العامة، وبالتالي يضعف من ثقة المواطن في النظام الامركزي.

رابعًا: التنافس غير المبرر بين الأحزاب الكوردستانية في اقتسام المناصب والوظائف الإدارية، مما يؤثر سلبًا على كفاءة وأداء الإدارات الامركزية خاصة، وبالتالي يضعف أداء الجهات الرقابية لتحقيق الحوكمة والشفافية والمساءلة في الإدارات المحلية.

خامسًا: التداخل بين سلطات ومؤسسات حكومة الإقليم وبين سلطات وصلاحيات الوحدات الإدارية، يعرقل من أداء هذه الوحدات، ويؤدي إلى الازدواجية

عدم التجفيف الكامل لمنابع الفساد المالي، رغم نجاح الحكومة الحالية في الإقليم في التخلص من كثير من مظاهر الفساد

تعزيز المشاركة المجتمعية من خلال بناء تواصل بين المجالس المحلية والمواطنين

عدم تدخل أصحاب النفوذ السياسي أو الاجتماعي في أداء هذه الإدارات لوظائفها، والاعتماد على معيار الكفاءة والنزاهة والانتماء الوطني في تصنيف الكوادر الإدارية

في ممارسة الصلاحيات، وبالتالي فقدان هذه الوحدات الاستقلالية في اتخاذ القرارات المحلية.

سادسًا: الاعتماد على معيار الانتماء الحزبي أو الشخصي أو القبلي في تعيين المسؤولين، مما يؤدي إلى الضعف في أداء الخدمات وزعزعة الاستقرار الإداري.

سابعًا: افتقار الإدارات المحلية إلى استراتيجية واضحة لضمان التنمية المستدامة وتقديم الخدمات العامة، والمعاناة من البيروقراطية، وعدم التنسيق بين الإدارات اللامركزية وحكومة الإقليم، مما يؤدي إلى عدم أداء هذه الإدارات لواجباتها بكفاءة، ولا سيما في تقديم الخدمات العامة مثل الكهرباء والمياه والصحة والتعليم وإقامة المشاريع السياحية، مما يؤدي في النهاية إلى إشاعة التذمر بين مواطني تلك المناطق، وينعكس ذلك سلبًا على حكومة الإقليم.

ثامنًا: عدم امتلاك الوحدات الإدارية بصفة عامة، ولا سيما الوحدات اللامركزية، آليات معينة لجمع الإيرادات المحلية مثل الرسوم والضرائب، مما يضعف من قدرتها على القيام بمشاريع استثمارية أو تقديم الخدمات العامة.

ومن هنا، تثار التساؤلات عن الحلول، والذي أرى -حسب رأيي الشخصي- أنه يمكن معالجة هذه التحديات والعوائق التي تجابه نظام اللامركزية الإدارية في إقليم كوردستان، وبالتالي دعم هذا النظام لتحقيق المزيد من النجاح، وفق ما يلي:

أولًا: ضرورة توصيف السلطات والصلاحيات التي تمارسها الإدارات اللامركزية في تشريع خاص يصدره برلمان كوردستان، وعدم الاكتفاء بقانون المحافظات، سواء في مجال تقديم الخدمات العامة أو في مجال الاستثمارات والتخطيط العمراني.

ثانيًا: منح هذه الإدارات ميزانية خاصة وصلاحيات مالية في تحصيل الضرائب والرسوم المحلية لتمويل مشاريعها، ودعمها في حالة عدم كفاية تلك الواردات، مع ممارسة الرقابة والمساءلة لضمان الشفافية في إدارة الموارد المالية.

ثالثًا: عدم تدخل أصحاب النفوذ السياسي أو الاجتماعي في أداء هذه الإدارات لوظائفها، والاعتماد على معيار الكفاءة والنزاهة والانتماء الوطني في تصنيف الكوادر الإدارية.

رابعًا: قيام منظمات المجتمع المدني بمراقبة وتقييم أداء هذه الإدارات.

خامسًا: تبني الوحدات اللامركزية لتقنيات حديثة لإدارة وتقديم الخدمات، والاعتماد على البرامج التدريبية المعاصرة لتهيئة وتدريب الكوادر.

سادسًا: تعزيز المشاركة المجتمعية من خلال بناء تواصل بين المجالس المحلية والمواطنين، لضمان تنفيذ المشاريع الحيوية التي تلبي حاجة المجتمع.

سابعًا: نشر الوعي بأهمية اللامركزية، وتوفير دعم سياسي مستمر لها لضمان تطبيقها بصورة عملية سليمة وفي إطار القوانين والأنظمة.

عدم امتلاك الوحدات الإدارية بصفة عامة، ولا سيما الوحدات اللامركزية

تبني الوحدات اللامركزية لتقنيات حديثة لإدارة وتقديم الخدمات، والاعتماد على البرامج التدريبية المعاصرة لتهيئة وتدريب الكوادر

غياب زعماء العرب عن قمة بغداد

رسائل سياسية أم أزمة ثقة؟

د . سلامة الخفاجي
طبيبة وكاتبة

في مشهد سياسي بدا أكثر صمتاً من أن يوصف، انعقدت «قمة بغداد العربية» وسط مقاعد شبه فارغة وزخم دبلوماسي باهت، لتتحوّل من حدث كان يُراد له أن يُعيد العراق إلى قلب الإجماع العربي، إلى مشهد يعكس عزلة غير معلنة، ورسائل سياسية حادة حملها الغياب أكثر مما كان سيحمله الحضور... وبينما كانت بغداد تتأهب لتبرق كمركز للحوار الإقليمي والتوازن العربي، باغتها الواقع قادة عرب يعتذرون، مقاعد شاغرة، ونفوذ إقليمي يطغى على مشهد السيادة!!

ما لم يُقال في الإعلام يكاد يكون أكثر أهمية من كل ما قيل: لقد كانت قمة بغداد، من بين ما كانت ستناقشه، معنية بملفات استراتيجية حساسة تهدد مشاريع قوى كبرى

فقمة بغداد فشلت في إقناع العرب بأن العراق قد عاد فعلاً إلى دوره الريادي، وبين طموحات الدولة، وتضارب المصالح، وحسابات العواصم، تبقى الأسئلة مفتوحة: من عزل من؟ ومن بعث برسالة القطيعة السياسية؟ ومن دفع ثمن القمة التي لم تُعقد حقاً إلا على الورق؟

ففي لحظة كان يُفترض أن تكون فاصلة في استعادة العراق لدوره المركزي ضمن منظومة العمل العربي المشترك، تحوّلت «قمة بغداد» من مبادرة واعدة إلى مشهد سياسي باهت، أقل ما يمكن أن يُقال فيه إنه «انتكاسة مدروسة»...

فالحدث الذي كان من المفترض أن يعيد صياغة دور العراق كجسر للتلاقي العربي، وأداة لضبط توازنات إقليمية معقدة، تلقّى طعنات متزامنة من أطراف داخلية وخارجية لا تتقاطع مصالحها في شيء سوى في السعي إلى إجهاض أي مشروع يعيد لبغداد دورها التاريخي.

وما لم يُقال في الإعلام يكاد يكون أكثر أهمية من كل ما قيل: لقد كانت قمة بغداد، من بين ما كانت ستناقشه، معنية بملفات استراتيجية حساسة تهدد مشاريع قوى كبرى، أولها:

محاصرة الإرهاب عبر ضبط الحدود مع سوريا، وهو ملف بالغ الحساسية، مرتبط بملف عودة سوريا للجامعة العربية، وتنسيق أمني غير مرغوب فيه من أطراف غربية.

الوضع الإنساني في غزة: والذي كان يمكن أن يُحدث تقارباً عربياً يُعيد توحيد الموقف من الاحتلال، وهو ما لا يخدم بعض الأجندات الغربية الراغبة في إبقاء «الصوت العربي» مشوشاً ومنقسماً، مشروع إعادة رسم خطوط التجارة العالمية، وهنا تكمن عقدة الصراع الخفي.

فبينما كانت أمريكا تدفع نحو نقل خطوط التجارة العالمية عبر موانئ الخليج، بعد افتعال حرب مؤقتة بين الهند وباكستان لتقويض المسارات الآسيوية القديمة، كانت الصين تدفع بالعراق ليكون ممراً بديلاً واستراتيجياً عبر «الحزام والطريق»، وكذلك عبر «طريق الحرير الصيني» وهكذا تحوّلت بغداد من مدينة مضيفة لقمة في غاية الأهمية إلى نقطة نزاع جيوسياسي خفي.

لكن التواطؤ لم يأت من الخارج فقط، فداخل العراق نفسه كانت هناك أيدٍ عملت بجدّ لإفشال هذه القمة التاريخية...

فبعض السياسيين الذين يُفترض أنهم ممثلون للإرادة الوطنية، لعبوا دوراً مزدوجاً، وعرقلوا التحضير، خففوا من الزخم الإعلامي، وسربوا مواقف ورسائل تقلل من أهمية

القمة حتى قبل أن تبدأ.. هذا السلوك لم يكن عشوائياً، بل جاء امتداداً لعقلية سياسية تخشى أن يتحوّل العراق إلى نقطة التقاء إقليمي سواء مع الدول الغربية أو مع دول مجلس التعاون الخليجي، أو أن ينجح في لعب دور الوسيط العربي المدعوم من قوى آسيوية كبرى. والمصيبة التي شاهدناها هو انتشار مقاطع على وسائل التواصل الاجتماعي وتحقيقها لمبدأ الترند من قبل بعض المتسلقين موجهين رسائل سلبية ومسمومة، فقد لوح بعضهم بدعوات للتظاهر ضد مشاركة دول الخليج، مهددين بتنظيم احتجاجات شعبية استنكاراً لحضورهم، في محاولة واضحة لترهيب الوفود وإشاعة أجواء توتر سياسي وشعبي مفتعل..

كما لم تسلم الحكومة السورية من هذه الحملات، إذ عمدت بعض الأصوات النيابية إلى توجيه تهديدات مبطنة ومباشرة عبر الفضاء الإلكتروني، ترفض فيها أي مشاركة رسمية على مستوى رئاسة الجمهورية السورية، متجاوزين بذلك أبسط الأعراف الدبلوماسية والسيادية. هذه الرسائل الإعلامية التي اكتظت بها منصات التواصل لم تكن مجرد آراء شخصية، بل مثلت توجهاً منظماً ومدروساً يراد به إرباك الحكومة العراقية، وخلق شرخ بينها وبين شركائها الإقليميين، خاصة العرب منهم، وقد اضطرت الحكومة على إثر ذلك إلى منع التظاهرات خلال فترة انعقاد القمة حفاظاً على أمن الوفود ومنعاً لتحوّل الشارع إلى أداة ضغط سلبي. فما جرى يعكس بوضوح وجود جهات سياسية داخلية تعمل لرفع نسبة الانغلاق العراقي خارجياً، سواء عن قصد أو بدافع التبعية لأجندات خارجية، وهو ما يُعد خطراً حقيقياً يهدد أي محاولة لإعادة العراق إلى موقعه الطبيعي في خارطة القرار العربي والدولي. فمن أبرز الغيابات التي تأثرت بهذه الرسائل كان غياب

الدور السوري بالصورة المطلوبة، فغياب هذا الدور لم يكن مجرد إجراء تقني أو ظرف طارئ، بل عُدَّه البعض رسالة ضمنية بعدم جدية سوريا ومن يقف خلفها «تركيا» في إنجاح نتائج القمة العربية.

هذا الغياب ترافق مع ما بدا قطيعة سياسية غير معلنة من بعض الدول العربية، ليس فقط بسبب خلافات ظرفية، بل ضمن سياق أوسع لعزل العراق عن محيطه العربي ومنع أي تنسيق أمني محتمل مع سوريا - التي كان من المنتظر أن تكون حاضرة بالحجم المطلوب، وليس ببيان باهت من وزير الخارجية، خاصة وأن ترتيبات أمنية مشتركة وكبيرة لضبط حدود الإرهاب والتهريب لم تُحل إلى الآن.

قمة بغداد لم تكن مجرد اجتماع سياسي، بل كانت تحمل بين طياتها مشروعاً جيوسياسياً ضخماً يهدف إلى إعادة تعريف دور العراق العربي، وتأمين حدوده، وفتح خطوط تعاون اقتصادي عالمي عبره، بمعزل عن الهيمنة الغربية التقليدية، هذا المشروع الآن في مهب الريح، وأخطر ما فيه أنه لن يتكرر بسهولة.

لقد تضافرت الأجندات الدولية المعطّلة، مع الحسابات السياسية الضيقة لبعض العراقيين، ليتم وأد لحظة تاريخية كان يمكن أن تمثّل بداية جديدة للعراق والمنطقة، لحظة لو اكتملت، لكان العراق اليوم ليس مجرد بلد مستقر، بل مركز توازن إقليمي ودولي. فما جرى في قمة بغداد لا يمكن قراءته بمعزل عن الخريطة الجيوسياسية الأكبر، هناك من لا يريد للعراق أن ينهض، لا داخلياً ولا عربياً، وهناك من يرى في أي دور إيجابي لبغداد تهديداً لمصالحه... وبرأيي الشخصي أقول: فشلت القمة، نعم، لكن لم تفشل إرادة العراق في المحاولة، لكن يبقى السؤال الأخطر: من سيتجرأ بعد اليوم على إعادة هذه التجربة وسط هذا الكم من العداوات الظاهرة والمستترة؟

عهد التحال

كيـــف غيّرت زيارة ترمب قـــواعـــ

د. علي عواض

سفير السعودية الأسبق لدى لبنان

في لحظة تاريخية حاسمة، حملت زيارة الرئيس الأميركي دونالد ترمب إلى المملكة العربية السعودية دلالات تتجاوز البروتوكول السياسي المعتاد، لتسجل تحولاً استراتيجياً غير مسبوق في مسار العلاقات السعودية - الأميركية. لم تكن الزيارة مجرد محطة دبلوماسية، بل مثّلت إعلاناً عن ولادة تحالف جديد يقوم على الاحترام المتبادل وتلاقي المصالح والرؤى، في ظل عالم يعاد رسم توازناته. وبينما تتجه المملكة بخطى واثقة نحو تنويع اقتصادها وقيادة التغيير الإقليمي، جاءت الزيارة لتؤكد أن واشنطن ترى في الرياض شريكاً لا غنى عنه، لا بوصفها مصدر طاقة فحسب، بل كقوة دبلوماسية واقتصادية وعسكرية قادرة على رسم مستقبل المنطقة. ومن دعم الإصلاحات الجريئة التي يقودها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، إلى التوافق في القضايا الأمنية والدفاعية، ثم الاستثمارات الضخمة في البنية التحتية والتكنولوجيا، بدا واضحاً أن صفحة جديدة تُفتح بين العاصمتين، عنوانها: «التحالف السيادي، لا التبعية".

شكّلت زيارة ترمب للسعودية تحولاً حاسماً واستراتيجياً للعلاقات السعودية - الأميركية

شكّلت زيارة الرئيس الأميركي دونالد ترمب للمملكة العربية السعودية الأسبوع الماضي، تحولاً حاسماً واستراتيجياً للعلاقات السعودية - الأميركية، إذ أثمرت نتائج فاقت التوقعات.

فخلال الزيارة وُقّعت مجموعة من الاتفاقيات الكبرى عكست توافقاً استثنائياً لمصالح البلدين، وأكّدت مكانة المملكة الرفيعة في القيادة الإقليمية. وكانت لإشادة ترمب اللافتة بولي العهد محمد بن سلمان وثنائه على برنامج الإصلاحات في المملكة، وتأييده غير المشروط لسياسة المملكة تجاه القضايا الإقليمية مثل العراق وسوريا، وكذلك قضية التعاون الأمني دلالة على تحول واضح في الحسابات الاستراتيجية الأميركية.

ـف المتجدد

ـد العلاقة السعودية - الأميركية؟

وليست نتائج الزيارة في صالح أولويات المملكة فحسب، بل تجاوزتها، مما يمهد لعهد سعودي جديد من النفوذ والاستثمار والتواصل الدبلوماسي. كما أعرب ترمب عن دعمه المطلق لولي العهد، وأثنى على قيادة المملكة الإقليمية، وأكّد توافق المواقف الأميركية مع المملكة تجاه القضايا المتعلقة بالدفاع والاستثمار وقضية إيران وسوريا وأمن الخليج.

وأثمرت الزيارة توقيع استثمارات سعودية بقيمة ٦٠٠ مليار دولار في مختلف القطاعات الأميركية، مثل الطاقة والمعادن الحيوية والبنية التحتية والتقنية المتقدمة. وأصبحت هذه الاستثمارات - التي سبق الاتفاق المبدئي عليها - قيد التنفيذ، مما يعزز الترابط الاقتصادي، وفي الوقت نفسه يخدم ذلك أهداف التنويع الاقتصادي في إطار «رؤية المملكة ٢٠٣٠». وستستفيد الشركات الأميركية من تدفق رأس المال، ومن الشراكات الصناعية ومشاريع الابتكار المشتركة.

كما أكّد حضور عدد من الرؤساء التنفيذيين الأميركيين، مثل إيلون ماسك وجين - سون هوانغ، ولاري فينك، في «المنتدى السعودي - الأميركي للاستثمار» الذي عُقد خلال زيارة ترمب، تنامي ثقة القطاع الخاص الأميركي في مسار المملكة الاقتصادي. ووُقّعت أيضاً اتفاقيات في قطاعات، مثل الطاقة النظيفة والذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية والخدمات اللوجيستية والتصنيع المستدام، مما يعزّز الدور القيادي الأميركي بمجال التقنية في خطط المملكة التنموية.

وفي مجال الدفاع، وُقّع اتفاق تسليح بقيمة ١٤٢ مليار دولار، وهو حجر أساس لأجندة استراتيجية جديدة، إذ يمنح المملكة قدرات متقدمة في الدفاع الجوي والصاروخي، ومنظومة المسيّرات والأمن السيبراني والتصنيع المحلي للأسلحة. وكل ذلك يصب في تعزيز قدرات الردع والجاهزية العملياتية للمملكة، وهي حاجة مُلحّة في ظل تصاعد التهديدات الإقليمية، واستمرار النزاعات في المنطقة.

> يُمثّل هذا الاتفاق من دون شك تجديداً للثقة الأميركية في مكانة المملكة بصفتها ركيزة لأمن الخليج

ويُمثّل هذا الاتفاق من دون شك تجديداً للثقة الأميركية في مكانة المملكة بصفتها ركيزة لأمن الخليج، وبالمثل فإن تأكيدات ترمب حول التعاون العسكري الأميركي، وتبادل المعلومات الاستخباراتية، واستعداد واشنطن لحماية حلفائها في الخليج، تعيد الثقة التي اهتزت خلال فترات الإدارات الأميركية السابقة. كما أكّدت الزيارة توافق وجهات النظر الأميركية - السعودية بشأن إيران، إذ تحدث ترمب عن المخاوف السعودية، وأوضح أن أمام طهران مسارين: إعادة الاندماج في المنطقة من خلال تغيير سلوكها، أو استمرار سياستها وعزلتها الدولية. وأكد ترمب في خطابه خلال القمة الخليجية - الأميركية على التباين بين سياسة الإصلاح التي تتبناها وتقودها المملكة وبين سياسات إيران في المنطقة، مما أعطى دلالة

واضحة على التقارب الاستراتيجي.

وتواصل الولايات المتحدة فرض الضغوط على برنامجي إيران النووي والصاروخي، وعلى وكلائها الإقليميين، أما المملكة فقد تبنت سياسة متوازنة تجمع بين القنوات الدبلوماسية التي فتحها الاتفاق مع إيران بوساطة صينية، وبين خط ردع متين يستند إلى علاقاتها الدفاعية مع الولايات المتحدة. وترسل القمة الأخيرة رسالة مفادها أنّ إطاراً أمنياً خليجياً جديداً قيد التشكل، يقوم على عزم الإرادة السعودية، وتجدد الدعم الأميركي.

وكان أبرز ثمار الزيارة هو تحول الموقف الأميركي تجاه سوريا، إذ جمع ولي العهد ترمب بالرئيس السوري الجديد أحمد الشرع في جلسة غير رسمية، وشكّل ذلك تأييداً فعلياً لجهود التطبيع مع سوريا التي تقودها الدول العربية. وأسفر الاجتماع عن رفع العقوبات الاقتصادية عن سوريا، وإفساح المجال للدول الإقليمية للمساعدة في مسألة الانتقال السياسي السوري، بما يعني إقراراً ضمنياً من واشنطن بدور الرياض المحوري في دبلوماسية الأزمات. ولهذا الدور القيادي ما يبرره، إذ شكّلت الرياض الإجماع على دعم سوريا في الجامعة العربية، وأعطت الأولوية لإعادة الإعمار، والاستقرار والاندماج التدريجي في المؤسسات الإقليمية. ويؤكد ذلك على الدور السعودي المتنامي في قضايا الوساطة الدبلوماسية، والقدرة على الموازنة بين التوافق العربي والتوجهات الدولية.

> **أكد قادة دول الخليج، خلال القمة على مركزية حل الدولتين في الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني**

وفيما يخص القضية الفلسطينية، فقد أيّد ترمب جهود السلام، ولم يربط إقامة دولة فلسطينية أو العلاقات الاستراتيجية مع دول الخليج بالتطبيع مع إسرائيل، وقال إن التطبيع مسألة تقررها دول المنطقة بنفسها، سواء المملكة العربية السعودية أو سوريا، في التوقيت المناسب لها.

كما أكد قادة دول الخليج، خلال القمة الخليجية - الأميركية، وولي العهد على الخصوص، على مركزية حل الدولتين في الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، على أساس حدود ١٩٦٧، وهو ما تنص عليه مبادرة السلام العربية التي قدمتها المملكة عام ٢٠٠٢.

وأيضاً، فإن غموض سياسة ترمب تجاه تسوية السلام في الشرق الأوسط يمنح المملكة هامشاً استراتيجياً، ويتيح لها فرصة إعادة التأكيد على موقفها الثابت تجاه حقوق الفلسطينيين؛ وفقاً لمبادرة السلام العربية، وفرصة النظر في التطبيع وفق وتيرة تحددها هي، بعيداً عن أي تدخل خارجي، أو ربط ذلك بمفاوضات السلام النهائية. وهذا النهج يعزز المرونة الدبلوماسية السعودية، ويرسخ مكانة المملكة بصفتها قوة قيادية مستقلة وموثوقة في جهود السلام الإقليمية.

وإذا ما نظرنا إلى ثمار الزيارة بشمولية، فإنها تشير إلى توافق

عام في السياسات الأميركية - السعودية، وابتعاد العلاقة بين البلدين من الارتكاز على روابط الطاقة والدفاع التقليدية إلى شراكة استراتيجية شاملة تشمل الاستثمار والدبلوماسية الإقليمية والتنسيق الأمني؛ إذ تتولى الرياض القيادة في كثير من المبادرات الإقليمية، فيما تُعيد الولايات المتحدة تشكيل صورتها ودورها بوصفها شريكاً داعماً وموثوقاً. ويتضح هذا التحول في التصريحات الثنائية، وكذلك في خطاب ترمب ورمزية زيارته، سواء في تصريحاته في «منتدى الاستثمار»، أو في التنسيق المدروس للقمة. وكذلك يتضح التحول في تأكيد ترمب تضامن الولايات المتحدة مع دول الخليج العربي خلال زيارته للدوحة وأبوظبي بعد الرياض، وفي الاتفاقيات التي وقّعها هناك.

أكدت السياسة الخارجية السعودية على التوازن والتنويع إذ عززت علاقاتها بالصين

وعلى مر العقود صمدت الشراكة السعودية - الأميركية أمام تحديات كثيرة، بدءاً من الحرب الباردة، وأزمات النفط والإرهاب، وصولاً إلى التوترات الدبلوماسية. وفي مشهد يكرر ولايته الأولى، فإن زيارة ترمب الأخيرة للرياض تعكس متانة هذا التحالف، وتمثل تصحيحاً لسياسة الانسحاب الأميركية السابقة من الشرق الأوسط.

ولا يشير دعم ترمب الواضح لـ«رؤية المملكة ٢٠٣٠»، وسياساتها المتعلقة بالإصلاح الاجتماعي، وكذلك سياساتها الإقليمية، سوى إلى التحول الكبير في المملكة من السياسة المحافظة القائمة على النفط إلى كونها لاعباً ديناميكياً متعدد العلاقات الدولية. ويرسل تأكيد البيت الأبيض على الدور القيادي للمملكة رسالة عامة مفادها أنه لا غنى عن المملكة بسياستها الإصلاحية والموثوقة في تحقيق الاستقرار الإقليمي والدولي.

فلطالما أكدت السياسة الخارجية السعودية على التوازن والتنويع،

إذ عززت المملكة علاقاتها بالصين، وعمّقت علاقاتها النفطية والاستثمارية مع الهند، وعملت مع روسيا في مسألة تنسيق سياسات «أوبك بلس»، وكل ذلك مع محافظتها على شراكتها الأساسية مع واشنطن.

وليس هذا التعدد الاستراتيجي في العلاقات رفضاً سعودياً للقيادة الأميركية، بل هو انعكاس للاستقلالية المتنامية للمملكة. وتشجيع ترمب لهذا النهج المرن، بدلاً من النظر إليه كأنه تهديد، هو تأكيد براغماتي على ضرورة إدارة التحالفات في عالم متعدد الأقطاب.

ورغم استمرار بعض الخلافات، خصوصاً بشأن أسعار النفط وتدفق العملات والتوجهات الدولية، فإنها تظل قابلة للإدارة ضمن إطار التعاون الجديد، إذ تربط البلدين الآن مصالح جوهرية أكثر من أي وقت، تتمثل في قيادة مشتركة لضمان الاستقرار الإقليمي، ومكافحة الإرهاب، والتعاون السيبراني، والتوافق الاقتصادي بعيد الأمد.

الاستثمار السعودي في قطاعي البنية التحتية والتقنية الأميركيين يقدم عوائد ملموسة

كما أن الاستثمار السعودي في قطاعي البنية التحتية والتقنية الأميركيين يقدم عوائد ملموسة للعمال والشركات هناك، بينما تسهم الخبرات الأميركية في تسريع تجاوز المملكة للاقتصاد النفطي. وفي الفترة المقبلة، تتطلع الرياض إلى اتساق استراتيجي واستمرارية مؤسسية من واشنطن، وفي المقابل فإنها تقدم رأس المال والقيادة الإقليمية، والتزاماً مشتركاً بالأمن والابتكار. وفي حال استمرار الطرفين على هذا المسار، فإن زيارة ترمب ستُخلد ذكرى دخول العلاقات السعودية - الأميركية عهداً جديداً، بعيداً عن التبعية أو الاعتمادية، يقوم على الاحترام المتبادل، والرؤى المشتركة، والمسؤولية المشتركة حول مستقبل الشرق الأوسط وما بعده.

سد دوين بارقة أمل تنم

في عمق الجبال الشامخة التي تحرسها قلعة دوين التاريخية، حيث تتعانق الطبيعة القاسية بالجمال الأخّاذ، ينهض مشروع تنموي من رحم التضاريس الصعبة، ليحمل الأمل لسكان المنطقة، ويفتح أبواب مستقبل واعد لإقليم كوردستان. إنه سد دوين، ثالث أكبر سد في الإقليم، وأحد أكثر المشاريع الاستراتيجية التي بُنيت على أسس علمية، بيئية، وهندسية متطورة. بعيدا عن الصخب الإعلامي، اختارت حكومة إقليم كوردستان أن تبدأ رحلة تنموية هادئة ولكن طموحة، عمادها الاستثمار في البنية التحتية، وأحد أبرز معالم هذه الرؤية هو سد دوين، الذي لا يُعد مشروعا إنشائيا فحسب، بل رمزا

ـــوية في قلب كوردستان

لتحول شامل في إدارة الموارد المائية، وتفعيل التنمية المستدامة، وبناء مستقبل بيئي واقتصادي متوازن. يأتي هذا المشروع في ظل قيادة سياسية مؤمنة بالتنمية، وعلى رأسها رئيس حكومة الإقليم مسرور بارزاني، الذي أعاد تعريف العلاقة بين الدولة والمواطن عبر مشاريع تخدم الناس أولا، وتضع احتياجاتهم في قلب سياسات الدولة.

ملف استقصائي أعدته مؤسسة رؤى يكشف
أبعاد المشروع البيئية والهندسية والاقتصادية

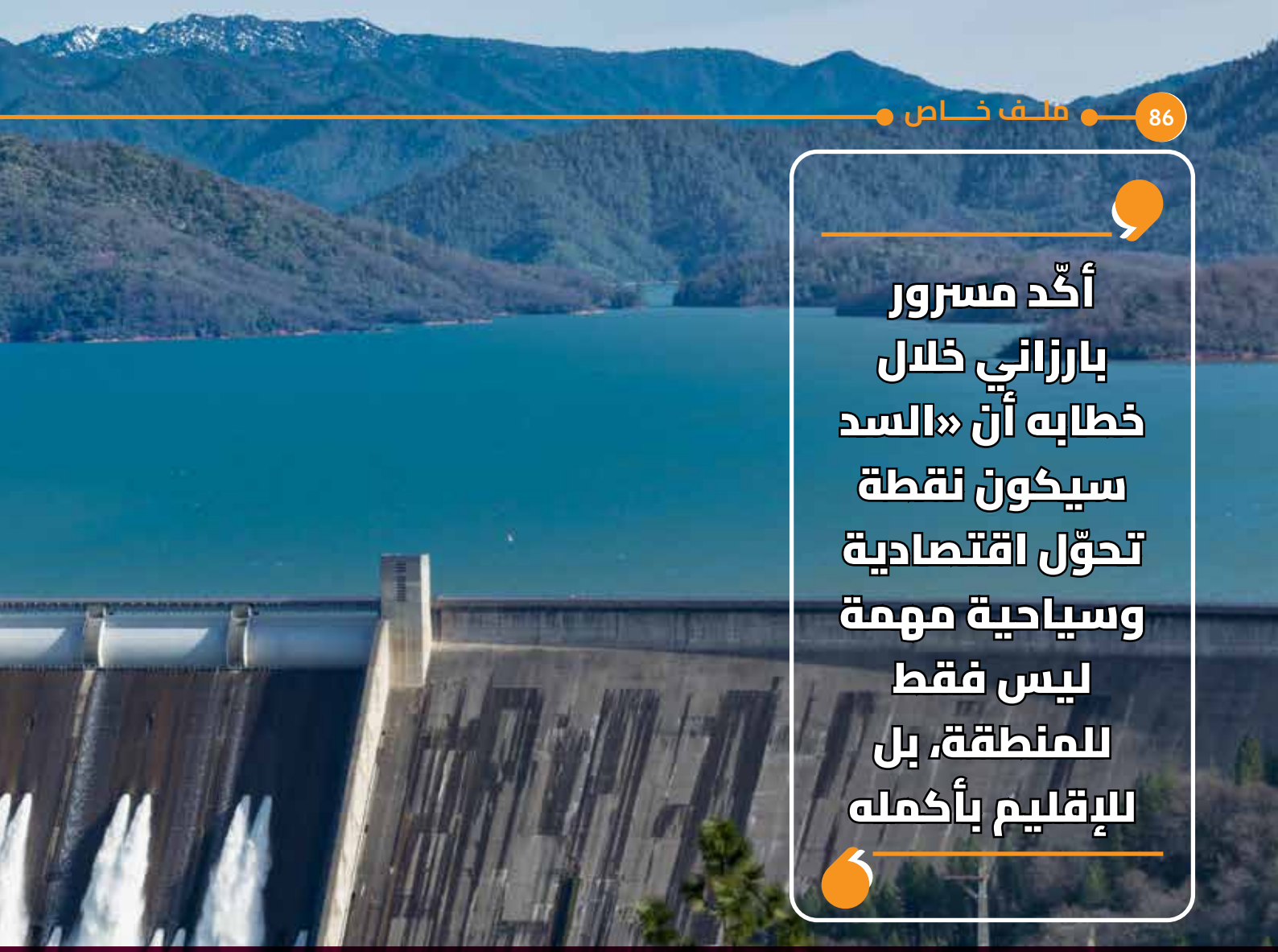

> أكّد مسرور بارزاني خلال خطابه أن «السد سيكون نقطة تحوّل اقتصادية وسياحية مهمة ليس فقط للمنطقة، بل للإقليم بأكمله

مشروع وطني بروح كوردية خالصة

تم وضع حجر الأساس لسد دوين في ١٦ أيلول ٢٠٢٤، بحضور رسمي وشعبي واسع، حيث أكّد مسرور بارزاني خلال خطابه أن «السد سيكون نقطة تحوّل اقتصادية وسياحية مهمة ليس فقط للمنطقة، بل للإقليم بأكمله".

وبعكس كثير من المشاريع السابقة التي كانت تعتمد على شركات أجنبية، يأتي هذا المشروع عبر كفاءات كوردية محلية من خلال شركة سينِك الإنشائية، مما يعكس ثقة الحكومة بقدرات شبابها ومهندسيها، ويعزز الاعتماد على الذات، وتوطين الخبرات الهندسية داخل الإقليم.

تصميم هندسي حديث لخدمة المستقبل

سد دوين ليس فقط إنجازا في حجمه وطاقته، بل في الابتكار المعماري والتقني الذي يرافقه:

يتم إنشاء السد من نوع "Gravity Dam" (السد الجاذبي)، وهو من أكثر أنواع السدود متانة واستقرارا، لأنه يعتمد على وزنه الذاتي في مقاومة ضغط المياه.

يمتد جسم السد على طول ٣٤٠ مترا، ويرتكز على قاعدة عريضة تبلغ ٨٠ مترا عرضا، مصنوعة بالكامل من الخرسانة الصلدة عالية المقاومة، والمجهزة لمواجهة عوامل التعرية والزلازل والانزلاقات.

يبلغ ارتفاع السد عند الامتلاء الكامل ٥٨٠ مترا فوق مستوى سطح البحر، ما يمنحه قدرة تخزينية تصل إلى ١٠٠ مليون متر مكعب.

يتم تنفيذ مشروع شبكة طرق محيطة بطول ٤٠ كيلومترا، لربط السد بمناطق شقلاوة، قرية كراو، وأربيل، بما فيها طريق استراتيجي يمر فوق جسم السد بطول ١,٥ كيلومتر، مما يحوله إلى معبر اقتصادي وسياحي في آنٍ واحد.

تم الاعتماد على المسح الجوي عبر طائرات درون متخصصة، وحُفرت أعماق تصل إلى ٨٠ مترا لتحديد الطبقات الجيولوجية المناسبة للإنشاء، وهو ما يعكس مستوى الدقة العلمية في التخطيط.

أهداف متعددة وفوائد استراتيجية

مشروع سد دوين ليس فقط مخصصا لتخزين المياه، بل يحمل مجموعة من الأهداف التنموية:

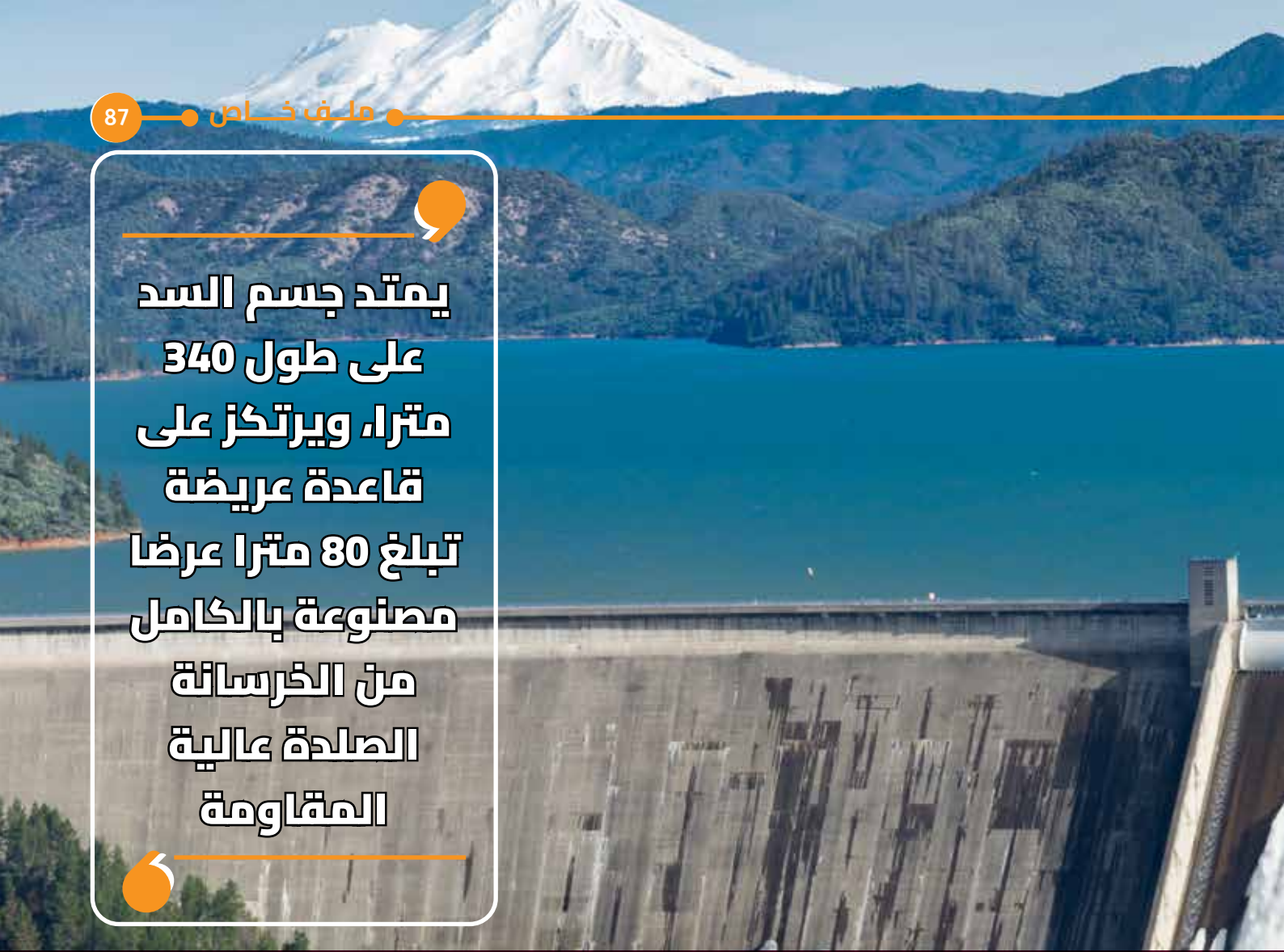

يمتد جسم السد على طول 340 مترا، ويرتكز على قاعدة عريضة تبلغ 80 مترا عرضا مصنوعة بالكامل من الخرسانة الصلدة عالية المقاومة

تأمين المياه وتقليل الاعتماد على الأمطار، والمساهمة في مكافحة التصحر والجفاف الذي يُهدد الزراعة في المنطقة.

دعم القطاع الزراعي وتحسين شبكات الري الحديثة.

تطوير السياحة البيئية والثقافية من خلال إطلالة السد على قلعة دوين، وتحويل الموقع إلى وجهة سياحية طبيعية.

توفير إمكانات لإنتاج الكهرباء النظيفة عبر محطة كهرومائية مستقبلية، ما يخفف العبء على الشبكة الوطنية.

دعم قطاع الثروة السمكية والحيوانية من خلال إنشاء مزارع أسماك ومرافق بيئية.

إنشاء محطات لمعالجة المياه لضمان نقاء البحيرة وحماية النظم البيئية في المنطقة.

الأهداف الاستراتيجية بعيدة المدى:

تحقيق الأمن المائي المستدام

تأمين مصدر موثوق للمياه العذبة لتلبية احتياجات السكان في منطقة دوين والقرى المجاورة، خاصة في فصول الجفاف.

تنظيم تدفق المياه الموسمية وتحقيق التوازن المائي بين مواسم الفيضان ومواسم الشح.

تخزين ما يصل إلى ١٠٠ مليون متر مكعب من المياه، مما يقلل الاعتماد على مياه الآبار الجوفية المعرضة للنضوب.

رفع كفاءة إدارة الموارد المائية عبر استخدام السد كخزان رئيسي قابل للضبط والتوزيع المدروس.

دعم وتطوير القطاع الزراعي

توسيع الرقعة الزراعية في المنطقة من خلال توفير مياه الري المنتظمة والمخططة.

تحسين أنظمة الري الحديثة وتقليل الهدر في المياه من خلال شبكات ري مضغوطة أو بالتنقيط.

إحياء الزراعة التقليدية في مناطق دوين وشقلاوة وجوارها، مما يدعم الاكتفاء الذاتي الغذائي.

خلق بيئة مواتية للاستثمار الزراعي عبر ضمان استقرار موارد المياه وتخصيص مساحات خضراء.

إنتاج الطاقة النظيفة مستقبلًا

إمكانية إنشاء محطة كهرومائية لتوليد الكهرباء من تدفق المياه في المرحلة الثانية من المشروع.

المساهمة في تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري وتقليل الانبعاثات الضارة.

إدخال الإقليم في مسار التحول الأخضر وتحقيق أحد أهداف خطة

التنمية البيئية لحكومة الإقليم.
تنمية السياحة البيئية والثقافية
تحويل السد والمنطقة المحيطة به إلى موقع سياحي طبيعي، بما يشمل البحيرة والجبال والغابات.
إنشاء مرافق ترفيهية وبنية تحتية سياحية مثل الحدائق العامة، المطاعم، وممرات المشي.
ربط السد بقلعة دوين التاريخية لتطوير مسار سياحي يجمع بين الجمال الطبيعي والتراث الثقافي.
دعم السياحة الداخلية وتشجيع زيارات العائلات والمجموعات الشبابية من داخل وخارج الإقليم.

تمكين الاقتصاد المحلي وخلق فرص العمل

توظيف مئات العاملين المحليين خلال مراحل البناء والتشغيل، مما يقلل البطالة في المنطقة.
تحفيز الصناعات المرتبطة بالمياه والزراعة مثل الثروة السمكية، تصنيع المواد الزراعية، وصيانة أنظمة الري.
دعم الشركات الكوردية العاملة في الإنشاءات والهندسة، ما يعزز القطاع الخاص الوطني.
جذب المستثمرين في قطاعات الزراعة والسياحة والطاقة المتجددة نتيجة توفر البنية التحتية.
تعزيز التكيف البيئي ومكافحة التصحر
زيادة الغطاء النباتي حول البحيرة الصناعية، مما يعزز التوازن البيئي ويحمي التربة.
مكافحة التصحر وتآكل الأراضي الزراعية عبر حفظ الرطوبة وتوفير مياه الري المنتظمة.
إحياء النظم البيئية الطبيعية المرتبطة بالمياه في المنطقة وتحسين جودة الهواء والمناخ المحلي.
تحقيق اللامركزية التنموية والعدالة المجالية
تقليص الفجوة التنموية بين المناطق المركزية والطرفية من خلال استثمارات استراتيجية في المناطق النائية.
تفعيل التنمية الريفية وجعل دوين منطقة نموذجية في التوزيع المتوازن للمشاريع الحكومية.
إيصال رسالة سياسية بأن التنمية لا تُحتكر في المدن الكبرى، بل تشمل كل شبر من كوردستان.
تطوير البنية التحتية الإقليمية
إنشاء شبكة طرق استراتيجية بطول ٤٠ كم، تربط السد بمناطق رئيسية مثل شقلاوة وأربيل.
توسيع شبكات الكهرباء والاتصالات لتغطية الموقع والمنطقة المجاورة، ما يرفع مستوى الخدمات.
تحسين الخدمات العامة في المناطق المحيطة بالسد، مما يحفّز العودة الريفية والاستقرار السكاني.
تعزيز الاستقلال المائي والسياسي
تقليل الاعتماد على مصادر المياه خارج حدود الإقليم، خصوصًا في ظل الأزمات السياسية المائية.
ضمان حصة عادلة من المياه ضمن السيادة الكوردستانية، وتعزيز الموقف التفاوضي في ملف المياه.
إثبات قدرة الإقليم على تنفيذ مشاريع ضخمة بإرادة محلية وكفاءات وطنية.
دور مسرور بارزاني: قائد برؤية تنموية شاملة
منذ تسلمه رئاسة الحكومة، أظهر مسرور بارزاني تركيزا واضحا على التنمية المستدامة، وضرورة بناء مستقبل يعتمد على البنية التحتية القوية، لا الشعارات. وكان من أوائل القادة الذين أعادوا الاعتبار للمناطق الطرفية عبر مشاريع استراتيجية، مثل سد دوين، الذي يُعد تتويجا لسياسة قائمة على:
تنمية متوازنة بين المركز والأطراف.
تمكين القطاع المحلي في الإنشاء والتنفيذ.
تشجيع الحلول البيئية.
تحقيق الأمن المائي على المدى البعيد.

مشروع يُغيّر وجه كوردستان

في زمنٍ تكثر فيه التحديات البيئية والاقتصادية، يبرز سد دوين كرسالة أمل عملية، ومشروع لا يخاطب الحاضر فقط، بل يضع حجر الأساس لمستقبل آمن مائيا، واعد اقتصاديا، وجذاب سياحيا.
إنه شاهد حي على ما يمكن أن تُنجزه الإرادة السياسية عندما تقترن بالكفاءة المحلية والرؤية الاستراتيجية.
من دوين، حيث تتعانق الصخور مع ضوء الشمس، يولد سدٌ سيبقى، ليس فقط كجدار يحبس الماء، بل كجسر يفتح آفاق الغد، ويمنح الحياة لقرى وحقول ومدن ظمأى للحلول.
سد دوين هو المستقبل... وهو هدية كوردستان لأجيالها القادمة.

> **منذ تسلمه رئاسة الحكومة، أظهر مسرور بارزاني تركيزا واضحا على التنمية المستدامة، وضرورة بناء مستقبل يعتمد على البنية التحتية القوية، لا الشعارات**

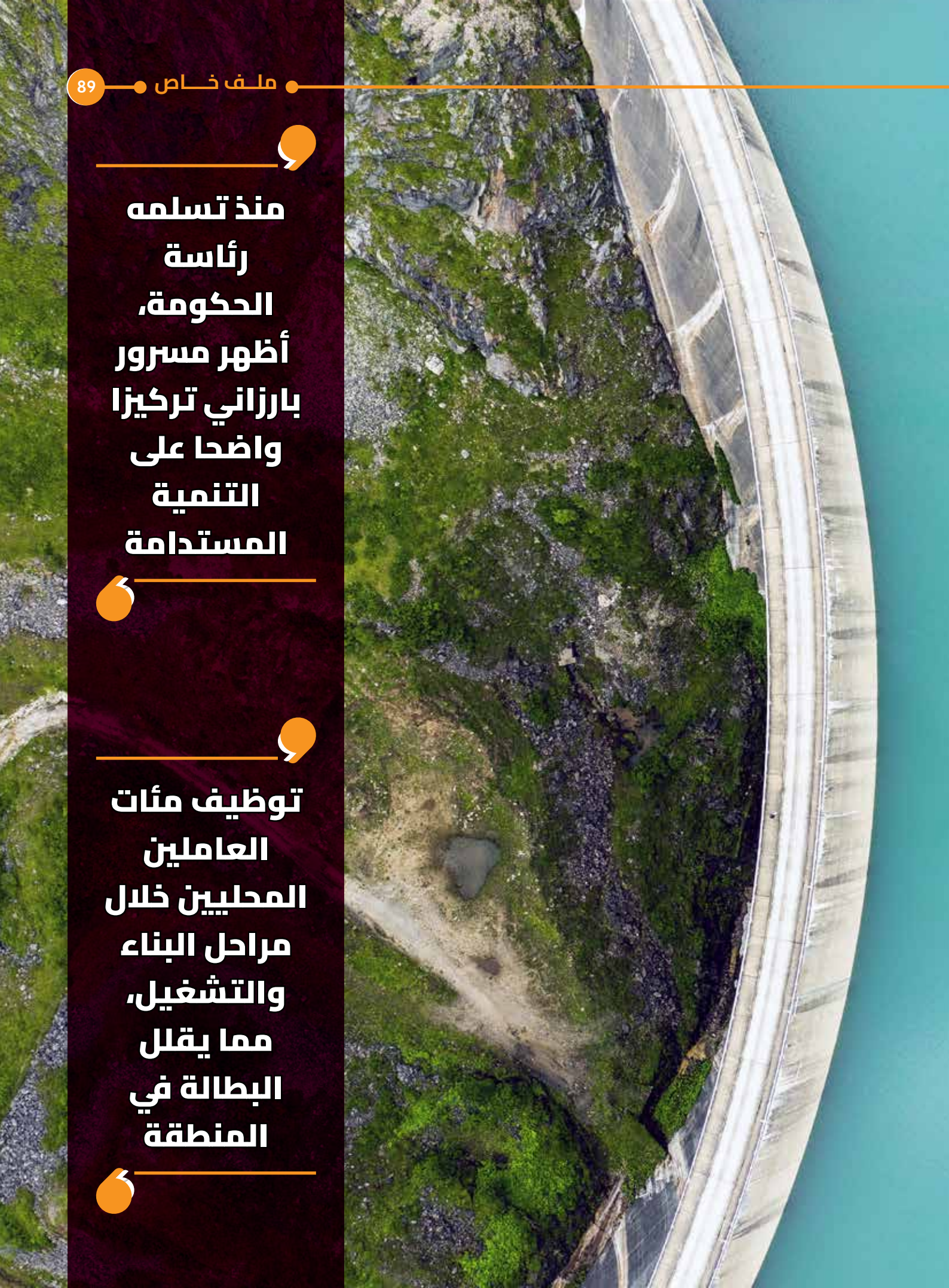

منذ تسلمه رئاسة الحكومة، أظهر مسرور بارزاني تركيزا واضحا على التنمية المستدامة

توظيف مئات العاملين المحليين خلال مراحل البناء والتشغيل، مما يقلل البطالة في المنطقة

سانشيز في بغداد

موقف من ذهب فـ

سليمان جودة

عضو هيئة التحكيم في
جائزة البحرين للصحافة

في عالم غارق في المواقف الرمادية، برز صوتٌ واحد في قمة بغداد، صوت رجل لم يتحدث من موقع السلطة فقط، بل من ضمير حيّ ووجدان إنسانيّ متوقد. إنه بيدرو سانشيز، رئيس وزراء إسبانيا، الذي لم يكن حضوره في القمة مجرد مشاركة دبلوماسية بروتوكولية، بل حضورًا استثنائيًا لرجل وضع قيم الإنسانية في قلب السياسة، وتجرأ على الوقوف حيث يتوارى الآخرون. حين صعد سانشيز منبر بغداد، لم يحمل خطابه مجاملات دولية، بل نداءً صريحا بوقف العدوان على غزة، واستغاثة لإنقاذ ما تبقى من حياة في القطاع المنكوب، مُعيدًا التأكيد على أن بلاده تقف مع الحق والعدل، لا مع موازين القوى الصمّاء.

ـــي زمن التخاذل

في زمن تتقاطع فيه المصالح على جثث الأبرياء، وتُقاس فيه الدول بعدد صفقات السلاح لا بمواقفها الأخلاقية، كان هذا الرجل الإسباني العربي الروح، الاستثناء الذي يضيء، والموقف الذي يُكتب له البقاء في الذاكرة

لا يدخر رئيس حكومة إسبانيا أي جهد في سبيل وقف الحرب، ولا في سبيل إدخال المساعدات للمدنيين الذين لا ذنب لهم في هجوم كتائب القسام

لم يكن ذلك موقفه الأول، ولن يكون الأخير، فمن رفح إلى مدريد، ومن الأمم المتحدة إلى القمة العربية، ظل صوت سانشيز ثابتًا، عنيدًا، نقيًا.

في زمن تتقاطع فيه المصالح على جثث الأبرياء، وتُقاس فيه الدول بعدد صفقات السلاح لا بمواقفها الأخلاقية، كان هذا الرجل الإسباني العربي الروح، الاستثناء الذي يضيء، والموقف الذي يُكتب له البقاء في الذاكرة.

لو أنّ أحداً سألني عما هو إيجابي في قمة بغداد العربية التي أنهت أعمالها السبت ١٧ من الشهر الحالي، فسوف أقول إنه كان قليلاً. ولقد تمنيت مع غيري لو أن هذا القليل كان كثيراً، لولا أنه ليس كل ما يتمناه المرء يدركه في الحياه كما بالقمة العربية.

في مقدمة المقدمة من هذا القليل يأتي مجيء بيدرو سانشيز، رئيس وزراء إسبانيا، مدعواً من القمة للحضور بوصفه ضيف شرف في عاصمة الرشيد.

فعندما وقف يخاطب العالم من أرض القمة، أعاد تأكيد موقف حكومته المُضيء تجاه حرب إسرائيل على قطاع غزة، وراح يدعو إلى وقف الحرب على الفور، ويدعو أيضاً إلى إدخال المساعدات الإنسانية إلى القطاع بسرعة وبأي طريقة ممكنة.

وحين أقول إنه أعاد تأكيد موقف حكومته، فالقصد أن هذه ليست المرة الأولى التي يتخذ فيها بيدرو هذا الموقف القوي على المستويين السياسي والإنساني معاً... فلقد كانت حكومته تبادر دائماً إلى أن تكون في مقدمة حكومات أوروبا وقوفاً إلى جانب الحق في غزة، وكانت ولا تزال تنتصر للفلسطينيين في كل محفل، وكانت ولا تزال تتخذ من المواقف ما يُرضي الضمير الحُر الذي يستجيب لكل ما هو إنساني فلا يتخاذل.

ولا نزال نذكر كيف أن سانشيز طار ذات يوم إلى معبر رفح، ومن أمامه وقف يدعو العالم إلى العمل على وقف الحرب بأي ثمن، ولم يعبأ بما يمكن أن يجره موقفه الشجاع على حكومته أو حتى على بلاده من عواقب.

وعندما انقطع التيار الكهربائي فجأة في أنحاء إسبانيا كلها، ودون استثناء، فإن الأمر بدا داعياً إلى الشك والريبة. ورغم أن الحكومة في مدريد لم تتهم طرفاً محدداً بالمسؤولية عن انقطاع التيار بهذا الشكل للمرة الأولى في تاريخ البلاد، فإن ما قيل على هامش الواقعة وإلى أن عاد التيار، كان يشير من طرف خفي إلى أن الانقطاع المفاجئ في أرجاء البلاد جميعها لا يمكن أن يكون من وحي المصادفة، وأنه ربما يكون جزءاً من ثمن تدفعه إسبانيا بسبب موقفها الجريء من الحرب على القطاع.

لا يدخر رئيس حكومة إسبانيا أي جهد

في سبيل وقف الحرب، ولا في سبيل إدخال المساعدات للمدنيين الذين لا ذنب لهم في هجوم كتائب القسام في أكتوبر (تشرين الأول) ٢٠٢٣.

لا ذنب لهؤلاء المدنيين من الأطفال والنساء والشيوخ في حرب دامت ما يزيد على السنة والنصف، وزاد عدد ضحاياها على الخمسين ألفاً بخلاف عشرات الآلاف من الجرحى والمصابين... لا ذنب لهم لأنهم لا يريدون سوى العيش على أرضهم، ولا مشكلة لهم مع إسرائيل إلا أنها تقتحم عليهم الأرض وتنازعهم الإقامة فيها.

هذه المعاني كلها مع سواها مما يقع معها على المستوى نفسه، كانت ولا تزال هي التي حركت وتحرك بيدرو سانشيز، فتجعله يستجيب لكل ما هو مستقر في وجدانه من قيم إنسانية، وتجعله ينتصر للمقهورين في القطاع لأن هذا واجب إنساني قبل أن يكون واجباً سياسياً يفرضه استشعار المسؤولية على مستوى الدول.

ويبدو أن شيئاً من الجينات العربية الإسلامية قد تسلل إلى جسد رئيس الحكومة في مدريد، فجعله يتعاطف مع المدنيين في فلسطين على هذا النحو اللافت، وجعله يبادر في كل مرة فلا ينتظر أن يكون موقفه مجرد ردة فعل على فعل.

فالعرب المسلمون مكثوا في بلاد الإسبان ثمانية قرون كاملة انتهت في ١٤٩٢، والثابت تاريخياً أنه حتى ذلك التاريخ كانت المساحة التي تشغلها إسبانيا والبرتغال حالياً تُسمى بالأندلس، وكانت تحت حكم العرب المسلمين منذ أن عَبَر إليها طارق بن زياد آتياً من

> **يبدو أن شيئاً من الجينات العربية الإسلامية قد تسلل إلى جسد رئيس الحكومة في مدريد، فجعله يتعاطف مع المدنيين في فلسطين**

المغرب. في تلك الأيام كان العرب المسلمون يحكمون الأندلس على أساس من القيم العالية التي يقول بها الإسلام الصحيح في وقت الحرب وفي وقت السلم معاً، ولا يطالع أحد تاريخ القرون الثمانية إلا ويرى كيف أنها كانت قروناً من نور في جنوب القارة الأوروبية.

هذه القرون لا يمكن أن تكون قد صبت في فراغ، ولا يمكن أن يكون عائدها قد تبدد أو ضاع، فلا شيء في هذا الكون يُترك للمصادفات، ولا شيء يولد من فراغ أو يذهب إلى فراغ، وإنما هناك حكمة إلهية تجعل كل الأشياء تنتظم في سياق مكتمل.

تشعر وكأن خيطاً خفياً يمتد من أيام الأندلس ليصل إلى مدريد في حاضرها، ثم تشعر وكأن هذا الخيط الخفي يصل إلى أعماق سانشيز، فيتصرف الرجل بما يتصرف به ويثير الإعجاب في كل المرات. فلقد كان في مقدوره أن يتخذ مواقف رسمية جامدة لا حياة فيها فلا يلومه أحد، ولكنه يأبى إلا أن يكون إنساناً، وبكل ما تعنيه كلمة إنسان لدى صاحب المسؤولية تجاه الآخرين.

هل فات الأوان عـــ ثمار ضبط علاقـــ

في

خضم التحولات السياسية التي تشهدها المملكة المتحدة بعد بريكست، يبرز سؤال جوهري: هل تستطيع بريطانيا، بقيادة حزب العمال، تحويل وعودها الانتخابية إلى واقع ملموس يعيد بناء جسور التعاون مع أوروبا؟ أم أن الوقت قد فات لاستعادة ما خسرته من فرص اقتصادية وسياسية؟ يستعرض هذا التقرير الاستقصائي، الذي أعدته مؤسسة رؤى، تفاصيل إعادة ضبط العلاقات مع الاتحاد الأوروبي، ويحلل إنجازات حكومة كير ستارمر، ويستكشف تداعيات هذه الخطوة على المستويين الداخلي والدولي، مع الإجابة عن السؤال الأبرز: هل يمكن أن تكون هذه الخطوة نقطة تحول تاريخية أم مجرد محاولة متأخرة لإصلاح ما تحطم؟

ـــل بريطانيا لحصد
ـــاتها مع أوروبا ؟

قدمت بريطانيا تنازلاً في قطاع صيد الأسماك، حيث سمحت لأساطيل الصيد الأوروبية بزيادة حصصها في المياه البريطانية

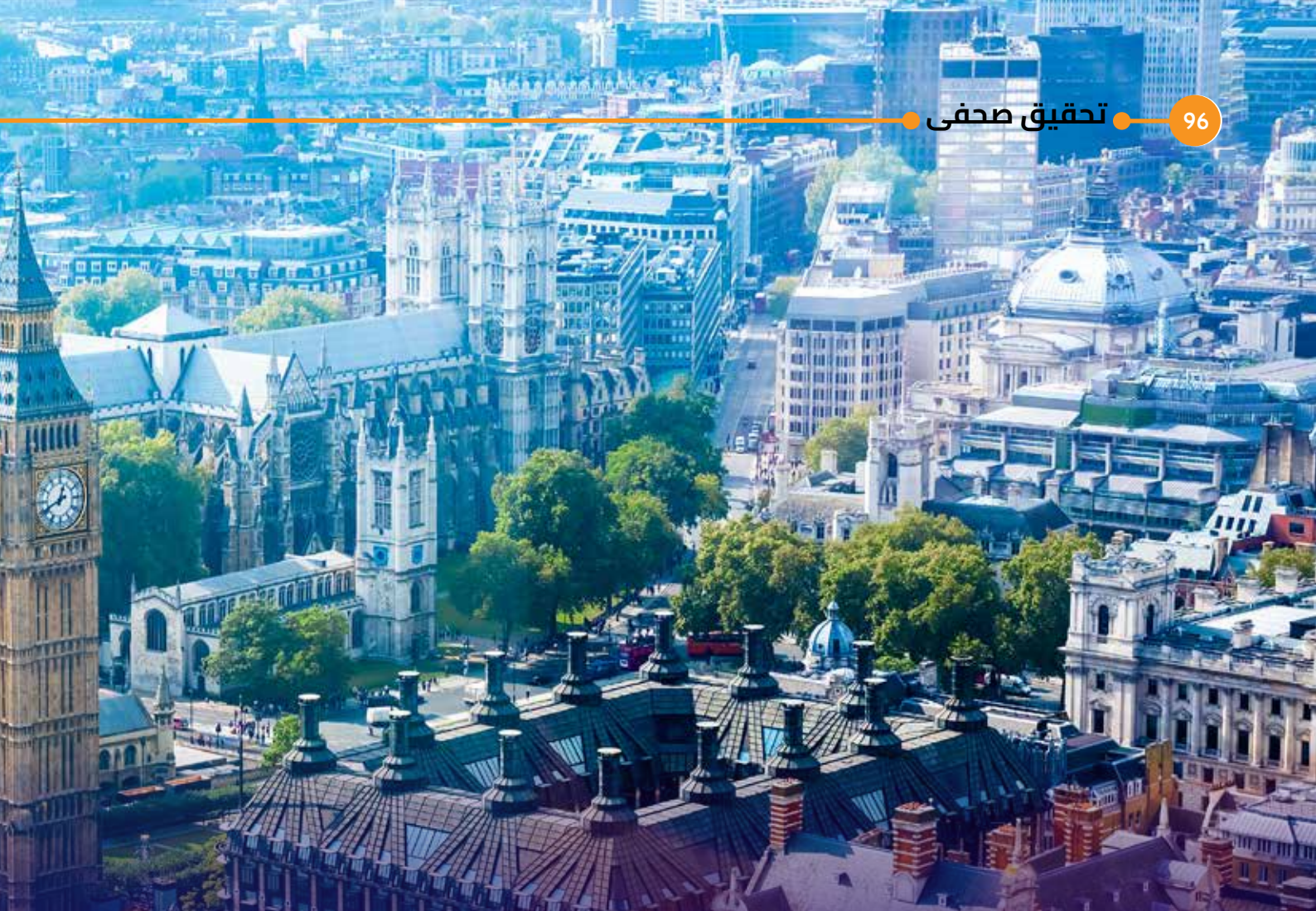

إعادة ضبط العلاقات: وعد انتخابي يتحقق

بعد سنوات من التوترات التي أعقبت بريكست، نجح حزب العمال بقيادة كير ستارمر في تحقيق ما وعد به خلال حملته الانتخابية لعام ٢٠٢٤، حيث أعلن الحزب عن خطة طموحة لإعادة ضبط العلاقات مع الاتحاد الأوروبي. تضمنت الوعود تحسين العلاقات التجارية والاستثمارية عبر إزالة العوائق غير الضرورية، والتفاوض على اتفاقية بيطرية لتقليل التفتيش الحدودي، وتسهيل حركة الفنانين المتجولين، بالإضافة إلى الاعتراف المتبادل بالمؤهلات المهنية لدعم مصدري الخدمات البريطانيين. كما تعهد الحزب بإبرام اتفاقية أمنية شاملة لتعزيز التعاون الأمني مع أوروبا.

واليوم، بعد أشهر من العمل الدؤوب، تحققت معظم هذه النقاط. فالاتفاقيات الجديدة شبه مكتملة، باستثناء بعض التفاصيل المتعلقة ببرنامج تنقل الشباب ودخول بريطانيا إلى سوق الدفاع الأوروبي الموسع. ومع ذلك، تظل الحكومة ملتزمة بعدم العودة إلى الاتحاد الأوروبي أو سوقها الموحدة أو اتحادها الجمركي، وهو ما يتماشى مع موقفها الانتخابي الواضح.

برنامج تنقل الشباب: تنازل أم مكسب؟

أثار برنامج تنقل الشباب جدلاً بين المشككين في الاتحاد الأوروبي، الذين رأوا فيه انتهاكاً لتعهد حزب العمال بعدم العودة إلى حرية الحركة. لكن البرنامج، الذي يقتصر على فترة زمنية محددة ويتطلب تأشيرة دخول، لا يمنح حقوقاً إضافية مثل الضمان الاجتماعي أو إعفاءات من الرسوم الصحية. وبالتالي، لا يبدو أن بضعة آلاف من الشباب الأوروبيين سيؤثرون على النسيج الاجتماعي البريطاني.

في المقابل، قدمت بريطانيا تنازلاً في قطاع صيد الأسماك، حيث سمحت لأساطيل الصيد الأوروبية بزيادة حصصها في المياه البريطانية. هذا التنازل، الذي يُنظر إليه على أنه محدود التأثير، يتيح للأوروبيين صيد أنواع من الأسماك غير مرغوبة محلياً، وهي أصلاً غير قابلة للتصدير إلى أوروبا بسبب قيود بريكست السابقة.

مكاسب بريطانيا: اقتصادية وأمنية

تتجاوز المكاسب البريطانية من إعادة الضبط مجرد التنازلات. فعلى الصعيد الاقتصادي، استعاد الشباب البريطاني فرص المشاركة في برنامج إيراسموس، مما يعزز التعليم والتدريب، وفتحت

أثار برنامج تنقل الشباب جدلاً بين المشككين في الاتحاد الأوروبي، الذين رأوا فيه انتهاكاً لتعهد حزب العمال بعدم العودة إلى حرية الحركة

أسواق العمل الأوروبية أمامهم. كما استفادت الشركات البريطانية العاملة في الصناعات العسكرية من الوصول إلى صندوق الدفاع الأوروبي، واستعاد المزارعون ومنتجو الأغذية أسواقاً كانوا قد فقدوها في القارة.

أمنياً، عززت الاتفاقيات الجديدة التعاون مع أوروبا في وقت تتراجع فيه الولايات المتحدة عن التزاماتها تجاه «الناتو». هذا التعاون يتيح لبريطانيا مواجهة التهديدات الروسية بشكل أكثر فعالية، بينما تقلصت طوابير انتظار جوازات السفر، وأصبحت الجولات الفنية للفنانين البريطانيين في أوروبا أكثر سهولة.

تحديات وسيادة نسبية

رغم الإنجازات، لا تخلو إعادة الضبط من التحديات. فالتسوية تتطلب قبول المعايير الغذائية الأوروبية، مع إمكانية اللجوء إلى المحكمة الأوروبية لحل الخلافات، وإن كان لبريطانيا الحق في رفض القرارات أو إلغاء الاتفاقية إذا لزم الأمر. هذا يعكس طبيعة السيادة في العلاقات الدولية، التي لا تكون مطلقة بل تقوم على مبدأ الأخذ والعطاء، كما هو الحال في الاتفاقيات التجارية الأخرى التي أبرمتها بريطانيا مع دول مثل أستراليا والهند.

الرأي العام والسياسة الداخلية

سياسياً، تتماشى هذه الخطوة مع تحول الرأي العام البريطاني، الذي بات يرى بريكست على أنه «حلم كاذب». يرغب الكثيرون في علاقات أوثق مع أوروبا، ولا يعتبرون التبادل الطلابي أو الالتزام بالمعايير الغذائية الأوروبية تهديداً لسيادتهم. لكن المحافظين، بقيادة كيمي بادنوك، يواصلون معارضتهم، واصفين الاتفاقية بالخيانة، وهو موقف يجعلهم يبدون متسرعين وغير قادرين على منافسة سردية نايجل فاراج المؤيدة لبريكست.

هل كان الوقت متأخراً؟

بالنسبة لكير ستارمر، يعد هذا النجاح الدولي خطوة إيجابية، لكنه لن يعزز شعبيته محلياً إلا إذا تحسنت مستويات المعيشة والخدمات العامة. إعادة ضبط العلاقات مع أوروبا قد لا تكون مثالية، لكنها تثبت أن بريطانيا قادرة على بناء شراكات جديدة دون التضحية بمصالحها الأساسية. ومع ذلك، يبقى السؤال: هل جاءت هذه الخطوة في الوقت المناسب لتعويض ما خسرته بريطانيا بعد بريكست، أم أن الفرص الكبرى قد ضاعت بالفعل؟.

> **الاتفاقيات الجديدة شبه مكتملة، باستثناء بعض التفاصيل المتعلقة ببرنامج تنقل الشباب ودخول بريطانيا إلى سوق الدفاع الأوروبي**

الذكاء الاصطناعي يقتل الأطفال؟

بيتر كيرشلاجر

مدير معهد الأخلاق الاجتماعية (ISE)
في جامعة لوسرن

في عصرٍ باتت فيه الخوارزميات تتحكم في قراراتنا اليومية وتوجه عواطفنا وسلوكياتنا، لم يعد الذكاء الاصطناعي مجرد أداة علمية محايدة، بل تحول إلى قوة فاعلة، قادرة على تشكيل الحياة... وأحياناً إنهائها. لقد أظهر العالم حزنه وذهوله عندما أُعلن عن وفاة المراهق البريطاني سيويل سيتزر بعد تفاعله العاطفي المدمر مع روبوت دردشة يعمل بالذكاء الاصطناعي. لكن الأدهى من الحزن، أن تكون هذه المأساة ليست حالة فردية، بل مؤشر على كارثة صامتة تتسلل إلى بيوتنا وأجهزتنا الذكية، وتستهدف أكثر فئات المجتمع هشاشة: الأطفال والمراهقين. فبينما تعدنا شركات التكنولوجيا بعصر من الرخاء والتقدم، وتُغرقنا في وعود الذكاء الاصطناعي من تحسين التعليم إلى إطالة العمر، تغفل - أو تتغافل - عن حقيقة مفزعة: أن هذه الأنظمة، حين تُترك دون رقابة أو تنظيم، تتحول إلى أدوات للتلاعب النفسي، والتحريض على إيذاء الذات، وحتى الانتحار. هذه الورقة ليست تحذيراً عابراً، بل نداء أخلاقي عاجل: من يراقب الذكاء الاصطناعي قبل أن يُفلت الزمام من أيدينا جميعاً؟

ترجمة مؤسسة رؤى بتصرف
من بروجيكت سنديكيت

نظرا لفشل شركات التكنولوجيا الكبرى المستمر في الالتزام بالمعايير الأخلاقية، فمن الحماقة أن نتوقع من هذه الشركات أن تضبط نفسها بنفسها

بطبيعة الحال، حتى من الناحية الأخلاقية البحتة، ينطوي الذكاء الاصطناعي على إمكانات إيجابية هائلة، من تعزيز صحة الإنسان وكرامته إلى تحسين الاستدامة والتعليم بين الفئات السكانية المهمشة. لكن هذه الفوائد الموعودة ليست مبررا للاستخفاف بالمخاطر الأخلاقية والتكاليف الواقعية أو تجاهلها. فكل انتهاك لحقوق الإنسان يجب أن يُنظر إليه على أنه غير مقبول أخلاقيا. فإذا تسبب روبوت دردشة يعمل بالذكاء الاصطناعي ويحاكي الحياة في وفاة مراهق، فلا يجوز لنا أن نعتبر قدرة الذكاء الاصطناعي على الاضطلاع بدور في تطوير الأبحاث الطبية تعويضا عن ذلك.

مأساة سيتزر ليست حالة معزولة. ففي ديسمبر الماضي، رفعت عائلتان في تكساس دعوى قضائية ضد Character.AI وداعمتها المالية، شركة جوجل، زاعمة أن روبوتات الدردشة الآلية التابعة للمنصة استغلت أطفالهم في سن المدرسة مراهقيا وعاطفيا إلى الحد الذي أسفر عن وقوع حالات إيذاء النفس والعنف. لقد شاهدنا هذا الفيلم من قبل، فقد ضحينا بالفعل بجيل من الأطفال والمراهقين على مذبح شركات التواصل الاجتماعي التي تستفيد من الإدمان على منصاتها. لم ننتبه إلى الأضرار الاجتماعية والنفسية التي تسببها «وسائط التواصل غير الاجتماعي» إلا ببطء شديد. والآن، بدأت بلدان عديدة تحظر أو تقيد الوصول إلى هذه المنصات، ويطالب الشباب أنفسهم بضوابط تنظيمية أقوى.

ولكن لا يمكننا الانتظار لكبح جماح قوى التلاعب الكامنة في الذكاء الاصطناعي. فبسبب الكميات الهائلة من البيانات الشخصية التي جمعتها منا صناعة التكنولوجيا، بات بوسع أولئك الذين يعملون على بناء منصات مثل Character. AI إنشاء خوارزميات تَعرِفنا بشكل أفضل مما نعرف أنفسنا. الواقع إن إمكانية الاستغلال عميقة. فالذكاء الاصطناعي يعلم على وجه التحديد أي الأزرار التي ينبغي له الضغط عليها لاستغلال رغباتنا، أو لحملنا على التصويت بطريقة معينة. كانت روبوتات الدردشة المؤيدة لفقدان الشهية على منصة Character.AI مجرد المثال الأحدث والأكثر فظاعة. ولا يوجد أي سبب وجيه قد يمنعنا من حظرها على الفور.

الذكاء الاصطناعي يعلم على وجه التحديد أي الأزرار التي ينبغي له الضغط عليها لاستغلال رغباتنا، أو لحملنا على التصويت بطريقة معينة

لكن الوقت ينفد سريعا، لأن نماذج الذكاء الاصطناعي التوليدي تتطور بشكل أسرع من المتوقع – وهي تتسارع في عموم الأمر في الاتجاه الخطأ. يواصل «الأب الروحي للذكاء الاصطناعي»، عالم العلوم الإدراكية الحائز على جائزة نوبل جيفري هينتون، التحذير من أن الذكاء الاصطناعي قد يؤدي إلى انقراض البشر: «أخشى أن اليد الخفية لن تُبقي علينا سالمين.

ونظرا لفشل شركات التكنولوجيا الكبرى المستمر في الالتزام بالمعايير الأخلاقية، فمن الحماقة أن نتوقع من هذه الشركات أن تضبط نفسها بنفسها. في ٢٠٢٤، ضخت شركة جوجل استثمارات قيمتها ٢,٧ مليار دولار في تطبيق Character.AI، على الرغم من مشكلاته المعروفة. لكن على الرغم من الاحتياج الواضح إلى التنظيم، فإن الذكاء الاصطناعي ظاهرة عالمية، وهذا يعني أننا يجب أن نسعى جاهدين إلى وضع تنظيم عالمي، يرتكز على آلية إنفاذ عالمية جديدة، مثل وكالة دولية للأنظمة القائمة على البيانات (IDA) في الأمم المتحدة، كما اقترحتُ شخصيا.

إن كون الشيء في حكم الممكن لا يعني أنه مرغوب. يتحمل البشر مسؤولية تحديد أي التكنولوجيات والإبداعات وأشكال التقدم يجب تحقيقها وتوسيع نطاقها، وأيها لا ينبغي له أن يتحقق. وتقع على عاتقنا مسؤولية تصميم، وإنتاج، واستخدام، وإدارة الذكاء الاصطناعي بطرق تحترم حقوق الإنسان وتسهل تحقيق مستقبل أكثر استدامة للبشرية والكوكب.

يكاد يكون من المؤكد أن سيويل كان ليظل على قيد الحياة لو كنا نعتمد على تنظيم عالمي لتعزيز «الذكاء الاصطناعي» القائم على حقوق الإنسان، ولو كنا أنشأنا مؤسسة عالمية لمراقبة الإبداعات في هذا المجال.

وبما أننا نعلم بالفعل أن الذكاء الاصطناعي من الممكن أن يَقتُل، فليس لدينا أي عذر يسمح لنا بالبقاء مكتوفي الأيدي في حين يستمر تقدم التكنولوجيا، مع إطلاق مزيد من النماذج غير المنظمة للجمهور كل شهر. مهما كانت الفوائد التي قد توفرها هذه التكنولوجيات يوما ما، فإنها لن تكون قادرة أبدا على التعويض عن الخسارة التي عاناها بالفعل جميع من أحبوا سيويل.

دهـــوك

من التهميش إلى

قبل ستة عقود، كانت دهوك مجرد قضاء هامشي يتبع لمحافظة نينوى، يعاني من ضعف البنى التحتية وشح الخدمات، ولا يحظى بأي حضور تنموي أو إداري يُذكر...

لكن وبتاريخ ٢٧ أيار ١٩٦٩، صدر قرارٌ إداري غيّر مجرى تاريخ هذه المنطقة، حين ناضل الملا مصطفى بارزاني مانحاً إياها صفة محافظة قائمة بذاتها، وسط تحديات سياسية وإدارية كبيرة كانت تواجه مناطق كوردستان عموماً آنذاك.

... واجهة الازدهار

قراءة في تحول عمره 56 عاماً

اليوم، وبعد مرور ٥٦ عاماً على هذا التحول، تقف دهوك كواحدة من أنجح النماذج الإدارية والتنموية في العراق، وقد تحولت من منطقة نائية إلى محافظة نابضة بالحياة، تضم مئات المؤسسات التعليمية والصحية، وتتقدم على مؤشرات النظافة والخدمات العامة، وفق ما توصل إليه فريق البحث والتحقيق في مؤسسة رؤى للتوثيق والدراسات الاستراتيجية والمستقبلية.

هذا التحقيق لا يروي فقط حكاية دهوك من منظور زمني، بل يرصد تحوّلها بالأرقام، والبنى، والسياسات، من هامش التهميش إلى قلب الازدهار، مستنداً إلى بيانات رسمية ومعطيات ميدانية ترسم صورة شاملة لمحافظة تخطت قيود الجغرافيا والسياسة لتصبح رمزاً للتعايش والنمو المستدام.

ففي عام ١٩٦٩، شهدت محافظة دهوك منعطفاً مفصلياً في تاريخها الإداري والسياسي، حيث صدر قرار رسمي بتحويلها من قضاء تابع لمحافظة نينوى إلى محافظة قائمة بحد ذاتها. كان ذلك القرار ثمرة لجهود سياسية ضمن مسار الاعتراف الإداري بمناطق كوردستان العراق، التي طالما عانت من التهميش الخدمي والمؤسساتي لعقود مضت.

وبعد مرور أكثر من خمسة عقود على هذا التحول، وتحديداً في ظل ثلاثة عقود من إدارة حكومة إقليم كوردستان، أصبحت دهوك واحدة من أكثر محافظات العراق استقراراً ونمواً على مختلف المستويات.

تحول عمراني وخدمي واسع النطاق

تشير بيانات رسمية جمعتها مؤسسة رؤى إلى أن محافظة دهوك شهدت قفزات نوعية في البنى التحتية والخدمات العامة، حيث تم إنشاء وتحديث آلاف المشاريع التي شملت المراكز الحضرية والريفية على حد سواء.

تضم المحافظة اليوم ٧ جامعات و٧٠ معهداً تعليمياً، في حين يتجاوز عدد المدارس العامة والخاصة فيها ١٥٠٠ مدرسة، تغطي جميع مراحل التعليم الأساسي والثانوي.

في القطاع الصحي، تمتلك دهوك ١٣ مستشفى و١٤ مركزاً صحياً، ما يوفر شبكة صحية تغطي معظم أقضيتها ونواحيها.

بلغ عدد المراكز السياحية والسفر أكثر من ٩٠٠ مركز، ما يعكس حيوية القطاع السياحي في المحافظة.

كما يتجاوز عدد المجمعات والمساكن السكنية الرسمية ٢٧٠٠

مجمعاً وموقعاً سكنياً.

في مجال البنية التحتية، تم تحويل معظم الطرق الرئيسية إلى طرق مزدوجة حديثة، فيما شهدت الأرياف والقرى تعبيد الأزقة والطرقات الداخلية، في مشهد غير مسبوق يعكس اهتماماً متوازناً بالتنمية الحضرية والريفية.

بيئة نظيفة ونموذج للتعايش

تُعد دهوك اليوم من أنظف محافظات العراق وأكثرها هدوءاً، وقد انعكس ذلك على جودة الحياة اليومية لسكانها. أظهرت دراسات محلية أن المحافظة تتقدم في مؤشرات السلام الاجتماعي، والوعي البيئي، وجودة المرافق العامة.

الاهتمام بالمساحات الخضراء والمتنزهات ساهم بشكل مباشر في تحسين النمط المعيشي، كما أن التوسع في زراعة الأشجار والاهتمام بالاخضرار عزز من المكانة البيئية لدهوك على مستوى الإقليم والعراق.

إدارة عادلة وتوزيع إنمائي متوازن

تمتد دهوك على مساحة تُقدّر بـ ١٠,٩٣٧ كم^2، وتضم ٦ أقضية و٢٢ ناحية. وقد نجحت حكومة الإقليم في تنفيذ خطة تنموية قائمة على التوزيع العادل للمشاريع والخدمات، بما يضمن تقليص الفجوة بين المركز والأطراف، ويمنح القرى والبلدات الريفية نفس أولوية الخدمات المتوفرة في مركز المحافظة.

خلصت مؤسسة رؤى إلى أن محافظة دهوك تمثل نموذجاً عملياً لمحافظة عراقية خرجت من مرحلة التهميش لتتحول إلى بيئة حضرية وخدمية ناجحة. كما توضح البيانات والمؤشرات أن ما تحقق فيها لم يكن نتيجة الصدفة، بل ثمرة لاستراتيجيات حكومية طويلة الأمد، اعتمدت التوازن التنموي والتخطيط الإداري الشامل.

وفي الذكرى الـ٥٦ لتحول دهوك إلى محافظة، يبقى التحدي القائم هو المحافظة على هذا الزخم التنموي، وتعزيز موقعها كقاطرة للنمو والبيئة المستقرة في إقليم كوردستان والعراق عموماً.

الأسنان والثقـــافة والمجتمع

بين العادات والأساطير والطب

د. ليزا عادل صليوا

طبيبة وكاتبة

ليست الأسنان مجرد عظام صلبة تساعد على مضغ الطعام، بل هي لغة صامتة تنطق بأسرار المجتمع، والجمال، والهوية الثقافية، فعبر العصور، شكلت الأسنان مرآة تعكس المكانة الاجتماعية للفرد، ومعتقداته، وحتى طقوسه الروحية، بين طلاءٍ أسود في اليابان، وبولٍ كمبيّض في روما، وسِنّ غزال في تمنيات الأطفال، نسج الإنسان حول أسنانه سردية ثرية تستحق التأمل.

فمنذ فجر التاريخ، أولى الإنسان أسنانه اهتماما تجاوز الوظيفة البيولوجية. ففي مصر القديمة، ابتكر الفراعنة معاجين فم مصنوعة من قشور البيض والعطور، واستخدموا العسل كمطهّر، معتبرين الأسنان الصحية دليلا على القوة والطهارة، أما الرومان، فكانوا أكثر جرأة؛ استخدموا البول - بما يحتويه من أمونيا - لتبييض الأسنان، وكان الأثرياء منهم يركبون أسنانا من عاج أو عظام.

أما في أقصى الشرق، طوّرت الصين القديمة فنون تنظيف الفم باستخدام أعواد الخيزران ومضامض الأعشاب، مؤمنين بأن توازن الطاقة الداخلية (الـ«تشي») يبدأ من الفم.

وفي إفريقيا، اختارت بعض القبائل مثل الماساي أن تعبّر عن الجمال بطرق أخرى: بردّ للأسنان، أو صبغها بالسواد رمزا للهيبة، وفي اليابان الإقطاعية، فقد كانت النساء المتزوجات يلطّخن أسنانهن بالأسود في تقليد يعرف بـ«أوهاجيرو»، إعلانا عن النضج والالتزام.

وعندما يفقد الطفل سنّه اللبني، تتحوّل هذه اللحظة إلى طقس ثقافي مليء بالدلالات، ففي المجتمعات العربية، يُلقى السن على السطح مع ترنيمة: «يا شمس، خذي سن الحمار وأعطيني سن الغزال».

وفي الغرب، تزور «جنية الأسنان» وسادة الطفل لتكافئه بسخاء. أما في الهند، فيُدفن السن تحت الأشجار طلبا للحظ السعيد.

ومع تقدم العمر، يأخذ فقدان الأسنان بعدا جديدا. في بعض الثقافات، يُعد رمزا للحكمة، وفي أخرى إشارة إلى العجز أو الفقر. هناك شعوب لا تزال تمارس خلع الأسنان عمدا في طقوس بلوغ، كما في بعض المجتمعات الأصلية في أمريكا الجنوبية.

وفي العالم المعاصر، أصبحت الأسنان بطاقة تعريف اجتماعية، البياض المتناسق للأسنان يوحي بالصحة، والجاذبية، والثراء. ولهذا، أصبحت عيادات التجميل مقصدا للفنانين والمشاهير، يغيّرون بها ابتسامتهم ويؤثرون في معايير الجمال الجمعي.

ومع ذلك، تختلف الرموز من ثقافة إلى أخرى، ففي بعض المجتمعات الإفريقية والشرقية، يُنظر إلى الفلج - الفراغ بين الأسنان الأمامية - كرمز للجمال، بينما تراه مجتمعات أخرى عيبا يجب إصلاحه.

كذلك لدى الإنسان ميل دائم لتأويل الجسد... والأسنان ليست استثناء، في الأحلام، قد يُفسر سقوطها على أنه خوف من الشيخوخة أو فقدان السيطرة، وفي الميثولوجيا الإسكندنافية، تُمنح الأسنان كقرابين للجنّات مقابل الحماية.

الفنون أيضا التقطت رمزية الأسنان، من دراكولا بأسنانه المفترسة، إلى «الجوكر» بابتسامته المشوهة، تم توظيف الأسنان لترمز إلى الشر أو الجنون أو القوة، حتى في الأدب، تمثل الأسنان أحيانا مفترقا بين الطفولة والبلوغ، أو بين الحياة والموت.

صحة الأسنان ليست مسألة تجميل فقط، بل مفتاح لصحة الجسم كله. التهابات اللثة قد تقود إلى أمراض القلب والرئة، لكن بعض العادات الثقافية تعوق هذا الفهم الطبي؛ مثل مضغ القات في اليمن والقرن الأفريقي، أو مضغ التبغ في آسيا، ما يسبب مشاكل صحية خطيرة.

مع تقدم العمر، فقدان الأسنان يعد في بعض الثقافات رمزا للحكمة، وفي أخرى إشارة إلى العجز أو الفقر

في المقابل، لا تزال بعض المجتمعات تستخدم طرقا طبيعية مثل الزيوت العطرية والملح البحري لتنظيف الأسنان، وبعضها الآخر يستخدم الفحم أو العيدان الخشبية رغم آثارها السلبية على المينا. كذلك لم تعد العناية بالأسنان حكرا على الفرشاة والمعجون. فالعلم الآن يبتكر أسنانا تُطبع بطابعات ثلاثية الأبعاد، ويبحث في الخلايا الجذعية لإعادة نمو السنّ المفقود، وقد لا يمر وقت طويل حتى تظهر الأسنان الذكية، تراقب الصحة الفموية وتُنذر بأي خطر داخلي.

لكن مهما تطورت التقنية، ستبقى بعض العادات والرموز متجذّرة، كأنها حكاية تنتقل من سنّ إلى سنّ، ومن جيل إلى جيل.

في نهاية المطاف، ليست الأسنان مجرد أدوات طحن، بل أرشيف ثقافي واجتماعي وإنساني بامتياز، إنها تختزن في صمتها ابتسامة الحضارة، وجراح الجمال، وعادات الطفولة، وخرافات الجدّات، وبينما تلمع في فم أحدهم كتاج أبيض، قد تختفي من آخر كإشارة مرور إلى حياة أخرى، أو قصة أخرى... بأسنان أخرى.

كوريغرافيا في المسرح

هيوا سعاد يونس

رئيس نقابة فناني كوردستان
مدير مسرح أربيل

لقد طرأ الكثير على العروض المسرحية والمصطلحات الموجودة، حاول التجريبيون والمتجددون في المسرح بشتى الطرق والأساليب الفنية إغناء الحركة المسرحية ووضع النقاط على الحروف، وحددوا مهام صانعي العروض المسرحية، فبتنا نعرف ما هو دراماتورغ وما هو عمله وتأثيراته على العرض المسرحي، وسينوغرافيا وأهدافها وعلاقتها بالعرض، والمخرج ومهامه، والمؤلف ومكانته، وكيفية تعامل أي عرض مسرحي مع الجمهور. وأخذ صانعو العرض يهتمون بالتقنيات الحديثة وستاتيكية أكثر من أي وقت، والجانب الأكاديمي أثار اهتمامهم، حيث فُتحت مدارس وأكاديميات على أعلى مستوى لتأهيل جسد الممثل ودراسة الجوانب الأخرى بشكل علمي.

تعكس الرقصات الشعبية النظرة العالمية والخصائص الثقافية والطقوس والتقاليد لمجموعة عرقية معينة، والفن الرقصي ليس ثابتاً

الرقص العشوائي في السابق بات اليوم يُعرف باسم كوريغرافيا، فقد استُخدمت الكلمة لتمييز الرقص الذي يُقدَّم على المسرح عن حلقات الرقص التي يُؤدّى بها بشكل عفوي

فبينما كان الرقص العشوائي سائداً على المسرح وبدون أهداف محددة، أصبح له اسم وأهداف واضحة ومحددة. في الماضي كان له دور هامشي، واليوم أصبح علماً يُدرّس ومكانة لا يمكن تجاهلها، واليوم بات له مصطلح خاص ومقومات وخصائص أيضاً. والرقص العشوائي في السابق بات اليوم يُعرف باسم كوريغرافيا، فقد استُخدمت الكلمة لتمييز الرقص الذي يُقدَّم على المسرح عن حلقات الرقص التي يُؤدّى بها بشكل عفوي. وتُطلق التسمية على مصمم الرقصات والمسؤول عن التنظيم العام للحركة للعرض، وهي تعني حرفياً فن تدوين حركات الرقص، لأنها منحوتة من كلمتين يونانيتين: choria التي تعني رقصات الجوقة، وgraphia التي تعني تدوين. وقد ظل هذا المعنى سائداً حتى القرن الخامس عشر، وقد تطورت أساليب تدوين حركات الرقص مع الزمن، إذ كانت الرقصات تُسجّل بواسطة رسم تخطيطي للحركة تماماً كما تُدوّن الموسيقى بالنوتات، وهذا هو

معنى تعبير stenochroregraphie، وهو تسجيل الخطوات كل على حدة من خلال رسوم هندسية. مع تطور الباليه بدأت الموريغرافيا تتحول إلى اختصاص مستقل، وأخذت الكلمة معناها الحديث كفن تصميم الرقصات للعرض. في القرن التاسع عشر، استُخدمت الكلمة لتمييز الرقص الذي يُقدَّم على خشبة المسرح أمام المتفرجين عن حلقات الرقص التي تنعقد بشكل عفوي ضمن الاحتفالات. في القرن العشرين، أخذت الكوريغرافيا بُعداً جديداً مع الباليه الروسية، التي جعلت من تصميم الرقصات جزءاً من تصميم اللوحة العامة للعرض وعنصراً من العناصر التي تؤدي إلى تحقيق لوحة مشهدية متكاملة، خاصة وأن الباليه الروسية خرجت بالباليه من شكله الكلاسيكي المقنّن بحركات منمطة، وحولته إلى وسيلة تعبير أكثر حرية، وبذلك لم تعد براعة أداء الراقص هي العنصر الأهم في العرض، وإنما التشكيلات الحركية العامة وحركات الجموع أيضاً.

وقد كان لهذا التطور في مفهوم الكوريغرافيا تأثيره على وضع رقصات الباليه ضمن الأوبرا أيضاً. ومما لا شك فيه أن تطور فن الكوريغرافيا في العصر الحديث تأثر أيضاً بظهور دراسات اهتمت بتدوين أوضاع الحركة في مختلف أشكال التعبير الفنية وتحليلها، مما أدى إلى التركيز على القوى الحسية والانفعالية في الجسد واستثمارها بحيث تأخذ شكلاً تعبيرياً. والكوريغرافيا كفن تصميم الرقص في العرض الفني والعرض المسرحي تشكل اليوم مجالاً إبداعياً هاماً مع تداخل الفنون، فقد صارت العروض الراقصة تحمل طابعاً درامياً، كما أن الحركة في المسرح صارت تقترب من الرقص. بالإضافة إلى ذلك فإن تصميم الرقصات صار يلعب دوراً كبيراً في نجاح العروض ذات الطابع الفني البحت. خلقت الكوريغرافيا كفن لغتها الفنية والتعبيرية الخاصة، وهي نظام كامل من التقنيات لنقل الصورة، أساس هذه الصورة هو الحركة، والتي بدورها ترتبط بالإيقاع والموسيقى، مما يسمحان للراقص بسرد قصة عاطفية حيّة ومعبرة. وتنقسم عادة الكوريغرافيا إلى ثلاث مجموعات، وهي:

الشعب: تعكس الرقصات الشعبية النظرة العالمية والخصائص الثقافية والطقوس والتقاليد لمجموعة عرقية معينة، والفن الرقصي ليس ثابتاً، بل ينتقل من جيل إلى جيل مع الاحتفاظ بالأساس ويكتب عناصر جديدة ويُثري نفسه بمعانٍ جديدة. كقاعدة عامة، يمكن العثور على أصول أي رقصة شعبية في الريف.

الكلاسيك: على الرغم من كل ما يتمتع به من تعقيد ورشاقة، فإن الرقصات الكلاسيكية هي عمل مكثف للغاية ومضنٍ يهدف إلى تطوير القدرة على التحمل والمرونة والفن.

الكوريغرافيا المعاصرة: تم تشكيل هذا الاتجاه في الغرب في بداية القرن العشرين، وهو يشمل الآن العديد من الاتجاهات المختلفة.

نشاطات مؤسسة رؤى خـلال شهـر مـــ

مـــ6ـــايو

ندوة :قراءة في الإعلان الدستوري المؤقت لحكومة الجولاني

نظّم قسم السيمنار في مؤسسة رؤى للتوثيق والدراسات الاستراتيجية والمستقبلية جلسة حوارية بعنوان «قراءة في الإعلان الدستوري المؤقت لحكومة الجولاني»، قدّمها الدكتور #سربست_نبي، أستاذ الفلسفة السياسية في جامعة كويه، وذلك بحضور نخبة من الباحثين والمختصين في الشأنين السياسي والدستوري.

استعرض الدكتور نبي خلال السيمنار أبرز مضامين الإعلان الدستوري المؤقت الذي أصدرته حكومة الإنقاذ التابعة لهيئة تحرير الشام (جبهة النصرة سابقًا) في دمشق، مركّزًا على الأبعاد القانونية والسياسية لهذا الإعلان، وسياقه الإقليمي والدولي، وما يطرحه من إشكالات تتعلّق بالشرعية، وتمثيل القوى المحلية، ومفاهيم السيادة والدولة، خاصة بعد التغيرات التي تمر بالشرق الأوسط بعد سقوط الأسد. وشهدت الجلسة نقاشًا معمّقًا بين الحاضرين، حيث طُرحت تساؤلات حول مستقبل الكيانات، والأقليات والقوميات، ومدى إمكانية بناء نظام سياسي مستقر في ظل الانقسام والتعدد الفصائلي، ودور القوى الدولية والإقليمية في صياغة هذه النماذج المؤقتة للحكم. ويأتي هذا السيمنار في إطار سلسلة الفعاليات الفكرية التي تنظمها مؤسسة رؤى لتعزيز النقاش النقدي حول قضايا السياسة والتحول الديمقراطي، واستشراف مآلات التجارب السياسية في المنطقة.

ـــــايو 2025

مـ20ـايو

ندوة: النظام الفدرالي في الدستور العراقي لسنة 2005 - الإشكاليات والحلول

في إطار سعيها المتواصل لطرح القضايا الدستورية الحيوية ومناقشتها بعمق علمي واستراتيجي، نظّمت مؤسسة رؤى للتوثيق والدراسات الاستراتيجية والمستقبلية ندوة فكرية موسعة تحت عنوان: «النظام الفدرالي في الدستور العراقي لسنة 2005 - الإشكاليات والحلول»، وذلك ضمن برنامجها الثقافي الهادف إلى تعزيز الحوار الدستوري وتعميق الوعي القانوني بمفاهيم الحوكمة الاتحادية.

قدّم الندوة الدكتور كامران الصالحي، أستاذ القانون والمتخصص في النظم الدستورية المقارنة، حيث ألقى محاضرة معمّقة تناول فيها الجوانب القانونية والسياسية لتطبيق الفدرالية في العراق بعد عام 2005، مستعرضًا أبرز الإشكاليات التي واجهت التطبيق العملي لهذا النظام، سواء على مستوى التفسير الدستوري أو على صعيد الممارسة السياسية والتوزيع العادل للسلطات والصلاحيات بين الحكومة الاتحادية والإقليمية.

محاور الندوة:

تطرّق الدكتور الصالحي في مداخلته إلى جملة من المحاور، أبرزها:

النشأة الدستورية للفدرالية العراقية: الإطار القانوني لتبنّي الفدرالية كخيار لنظام الحكم في الدستور العراقي الدائم.

الإشكاليات التفسيرية: الغموض الدستوري في تحديد صلاحيات الأقاليم مقابل السلطة الاتحادية، وتأثيره على الأداء السياسي والإداري.

التحديات العملية: الإخفاق في تفعيل المواد الدستورية المتعلقة بإنشاء الأقاليم، وضعف البنى التحتية المؤسسية لهذا النظام.

التجربة الكردستانية كنموذج تطبيقي للفدرالية: نقاط القوة والضعف، ومدى توافقها مع النصوص الدستورية.

المعالجات المقترحة: سبل إصلاح النظام الفدرالي العراقي من خلال تعديلات دستورية، وتفعيل الهيئات الرقابية، وبناء ثقافة قانونية تؤمن بالتعددية واللامركزية.

مشاركة النخبة الثقافية:

شهدت الندوة حضورًا نوعيًا لعدد من الأكاديميين، القانونيين، والمثقفين، الذين قدّموا مداخلات قيّمة وأسئلة معمّقة أثرت النقاش، وسلّطت الضوء على رؤى جديدة لمعالجة أزمة النظام الفدرالي في العراق، كما أجمعت النقاشات على أهمية الانتقال من النصوص النظرية إلى ممارسات مؤسسية تضمن توازن السلطات وتحفظ وحدة الدولة ضمن إطار اتحادي تعددي.

نشاطات مؤسسة رؤى خلال شهر مـــ

مـ27ـايو

ندوة حول النظام المالي اللامركزي وتحولات ما بعد الدولار

في إطار جهودها المتواصلة لتعزيز الحوار الفكري والبحثي حول القضايا الاستراتيجية والمستجدات العالمية، أقامت مؤسسة رؤى للتوثيق والدراسات الاستراتيجية والمستقبلية - قسم السيمنارات - ندوة فكرية نوعية بعنوان:

"النظام المالي اللامركزي: انتقال بنيوي بين المركزية الدولارية الأمريكية إلى تكنولوجيا البلوكشين"

وقدّم الندوة الدكتور فرهنك مغديد حمزة، المهندس المتخصص في نظم البلوكشين والرئيس التنفيذي لشركة Fluxysis Technologies، وذلك بحضور نخبة من المفكرين والباحثين والاقتصاديين العراقيين، إلى جانب إعلاميين ومهتمين بالشؤون المالية والتكنولوجية.

حيث استعرض الدكتور فرهنك في محاضرته تحليلاً معمّقاً للتحولات الجذرية في النظام المالي العالمي، مشيراً إلى التحديات المتصاعدة التي تواجه الهيمنة الدولارية الأمريكية، مقابل تصاعد البدائل الرقمية المدفوعة بتقنيات البلوكشين والعملات المشفّرة، والتي باتت تشكّل نواةً لاقتصاد لامركزي جديد قد يُعيد تشكيل بنية النفوذ الاقتصادي والسياسي الدولي.

وتطرق المحاضر إلى الخلفيات الجيوسياسية والاقتصادية التي تقف وراء هذه التحولات، مستعرضاً عدداً من النماذج العالمية التي بدأت تتبنى هذا التحوّل مثل الصين، روسيا، ودول البريكس، في مسعى لفك الارتباط بالدولار الأمريكي، وتعزيز أنظمة مالية ذات سيادة تكنولوجية. نقاط محورية

نوقشت في الندوة:

الفرق الجوهري بين النظام المركزي التقليدي والنظام المالي اللامركزي.

الآثار المحتملة لانهيار الثقة بالنظام البنكي التقليدي.

مستقبل البنوك المركزية في ظل تصاعد العملات المشفّرة.

التحديات التشريعية والتنظيمية التي تواجه البلوكشين.

كيف يمكن للدول النامية - ومنها العراق - أن تستفيد من هذا التحول دون أن تكون رهينة له.

ـــــايو 2025

وشهدت الندوة تفاعلاً لافتاً من قبل الحضور، حيث دارت نقاشات معمّقة حول إمكانية توظيف هذه التحولات في خدمة الاقتصاد العراقي، وجرى طرح تساؤلات حول الجاهزية التكنولوجية والتشريعية في البلاد، بالإضافة إلى أهمية بناء كفاءات شبابية في هذا المجال.

كما نوقشت المخاطر الأمنية المرتبطة بالأنظمة اللامركزية، ودور الذكاء الاصطناعي في تعزيز أو تهديد هذه البنى المالية الجديدة.

وفي ختام الندوة، أكّد القائمون على مؤسسة رؤى أن هذه الفعالية تأتي في إطار برنامج السيمنارات الاستراتيجية، الهادف إلى مواكبة التغيرات العالمية في الاقتصاد والتكنولوجيا والسياسة، وفتح نوافذ حوار علمي راقٍ يعزز الوعي المجتمعي وصناعة القرار.

كما أعرب الحاضرون عن تقديرهم للمستوى العلمي العالي للمحاضرة، ولرؤية المؤسسة في تسليط الضوء على موضوعات تُعد من صميم التحولات القادمة في العالم.

رؤى المستقبل

مجلة استشرافية

أبراج الدفنة - قطر

لمواكبة الرؤى التنموية الطموحة في العراق ومنطقة الشرق الأوسط، ودعم السياسات العامة
واستشراف المستقبل في ظل التطورات المتسارعة من أجل التنبؤ السليم لمستقبل أفضل

www.ruaafoundation.com